وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة البويرة

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التجارية

تخصص " مالية و تجارة دولية"

مذكرة بعنوان:

أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة(2000-2022) دراسة تحليلية

إعـداد الطالب :
عـروس عبدالرحمان

إشراف:
د.نـادي جمـال

اسم و لقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. قنورعادل	أستاذ	جامعة البويرة	رئيسا
د. نادي جمال	أستاذ محاضر-أ-	جامعة البويرة	مشرفا
د. قراد ياسين	أستاذ محاضر-ب-	جامعة البويرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2024/2023

شكر و عرفان

الحمد والشكر لله عز وجل على أن وفقني لانجاز و إتمام هذه المذكرة

وأخص بالشكر الجزيل الأستاذ الفاضل

"الدكتور نادي جمال "الذي قبل الإشراف على هذه المذكرة ، وعلى نصائحه القيمة

وانتقاداته البناءة و تشجيعه المستمر ، وتوجيهاته الجادة ،

كما أتقدم بالشكر لكل طاقم قسم العلوم التجارية رئيسا و أساتذة و إداريين على

مرافقتهم ودعمهم لنا.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير لأساتذتنا أعضاء لجنة المناقشة

على قبولهم مناقشة و إثراء هذا العمل وتحملهم عناء قراءته وتقيمه

ولكل من دعمني لإتمام هذا العمل قريبا كان أو بعيدا.

إهـــداء

أهدي هذا المنتوج المتواضع ثمرة جهدي

إلى الوالدين حفظهما الله

إلى زوجتي وأبنائي،

محمد إبراهيم، يعقـــوب، ريتاج هبة الرحمان

كما أهدي هذا العمل إلى باقي العائلة إخوتي و أخواتي.

و كل من ساندني من قريب أو من بعيد

الملخص:

تعددت البحوث حول موضوع الدراسة، غير أن النتائج تختلف حسب كل بلد وكيفية معالجتها، وعليه تهدف هذه الدراسة لتوضيح العلاقة بين الانفتاح التجاري القائم بالتجارة الدولية، الاستراتيجيات التجارية المتبعة من قبل الدول والنمو الداخلي المحقق ومحاولة إسقاط ذلك على وضع الاقتصاد الجزائري
لمعرفة تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتَصادي في الجزائر للفترة (2000–2022) ، واعتمدت في ذلك على مؤشرات ثلاثة للانفتاح التجاري وهي كل من مؤشر الواردات و مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ومؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة لمعدلات النمو الاقتصادي وخلصت إلى أن سياسة الانفتاح التجاري المتبعة لم تخدم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة، بل له كان له أثر سلبي.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية،الصادرات، الواردات ، الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي.

Abstract:

There has been numerous research on the subject of the study, but the results differ according to each country and how it is treated. Therefore, this study aims to clarify the relationship between the existing trade openness in international trade, the commercial strategies followed by countries, and the achieved internal growth and attempt to project this onto the situation of the Algerian economy.
To determine the impact of trade openness on economic growth in Algeria for the period (2000-2022), I relied on three indicators of trade openness, which are the import index, the export index to GDP, and the sum of exports and imports to GDP index, in addition to economic growth rates. It concluded that the policy of trade openness followed did not serve economic growth in Algeria during this period, but rather had a negative impact.

Keywords: foreign trade, exports, imports, trade openness, economic growth

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
الملخص	I
فهرس المحتويات	II
قائمة الأشكال والجداول	III
المقدمة العامة	V
الفصل الأول: تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي	**44-1**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية	**1**
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية و العوامل المؤثرة عليها	**1**
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية والنظريات المفسرة لها	**4**
المطلب الثالث: الدور الإنمائي للتجارة الخارجية	**14**
المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية الدولية	**15**
المطلب الأول: مفهوم سياسات التجارة الخارجية وأهدافها	**16**
المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية و محددات اختيار السياسة التجارية الخارجية	**19**
المطلب الثالث: أدوات السياسات التجارة الخارجية	**'2**
المبحث الثالث: النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري	**27**
المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي أنواعه و خصائصه	**27**
المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي و مؤشرات قياسه	**31**
المطلب الثالث: الانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي	**36**
الفصل الثاني: تجربة الانفتاح التجاري في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة	**71-45**

2000-2022 دارسة تحليلية	
المبحث الأول: الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	**45**
المطلب الأول: دوافع الانفتاح لانفتاح التجاري في الجزائر و مراحله.	**48**
المطلب الثاني: تحليل هيكل المبادلات التجارية في الجزائر 2000-2022	**52**
المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2022 ومعدل التغطية	**55**
المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 –2022.	**55**
المطلب الأول: التجربة التنموية في الجزائر 2000-2022	**55**
المطالب الثاني: محددات الاقتصاد الكلي للنمو الاقتصادي الجزائري.	**57**
المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي وتطور الناتج المحلي في الجزائر	**59**
المبحث الثالث: تطور مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي الجزائري	**61**
المطلب الأول : تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2022	**61**
المطلب الثاني : تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 – 2022	**66**
المطلب الثالث: علاقة الانفتاح التجاري بمعدل النمو الاقتصادي الجزائري خلال2000 – 2022	**68**
خلاصة الفصل	
خاتمة العامة	
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة الأشكال و الجداول

➢ **قائمة الأشكال:**

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور حجم المبادلات التجارية في الجزائر 2000-2022	49
02	تطور حجم الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 (مليون دولار أمريكي)	49
03	تطور حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة 2000-2022(مليون دولار أمريكي)	50
04	التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 20222000	51
05	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2022	53
06	معدل تغطية الصادرات للواردات الجزائري خلال الفترة 2000-2022	54
07	تطور كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000-2022)	58
08	يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي الجزائري (2000-2022)	60
09	يبين إسهامات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الجزائري (2000-2022)	61
10	تطور مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000-2022	62
11	تطور مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000-2022	63
12	تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر للفترة 2000-2022	65
13	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2022	66
14	يبين تطور مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي الجزائري للفترة 2000-2022	68
15	يبين تطور سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 2000-2022	69
16	تطور كل من معدل النمو الاقتصادي وسعر النفط خلال الفترة (2000-2022)	70

➢ **قائمة الجداول:**

رقم الشكل	عنوان الجدول	الصفحة
01	نفقات الإنتاج المطلقة مقدرة بساعات العمل بين دولتين ص	9
02	أوجه الاختلاف بين النمو والتنمية الاقتصادية	29

مقدمة

جعلت العولمة من العالم الواسع قرية صغيرة زاد من ارتباط دول العالم اليوم، وعززت تطور العلاقات الاقتصادية وتضاعف؛ في ظل زيادة حجم المبادلات التجارية فيما بينها، فصارت كل الدول لها حصة و نصيب معين في التجارة الدولية وجميع المنتجات تقريبا، إما مصدرة أو مستوردة، أوكلاهما معا.

و الهدف واحد هو تحقيق مكاسب جديدة من تحريرها للتجارة الدولية وتعظيمها، التي لا تقتصر فقط على التبادلات السلعية، وإنما أيضا حول تداول، اكتساب الخبرة والمعرفة، فضلا عن العديد من الخدمات،وتصل إلى المساهمة في التنمية المحلية و تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية والتقليل من معدلات البطالة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي.

والجزائر إحدى هذه الدول ،ولقد عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة أملتها الظروف والتغيرات داخلية وخارجية ،و على كافة الأصعدة الاقتصادية- الإيديولوجية والسياسية، فقد تبنت بعد الاستقلال النهج الاشتراكي القائم على التخطيط إلا أن الأزمات والصدمات النفطية بالخصوص كشفت الغطاء على العديد من الاختلالات الهيكلية التي كانت تختفي وراء الريع البترولي.

ومع تفاقم المشاكل و الأزمات الاجتماعية و تزايد الاختلالات الخارجية للدولة سعت الجزائر إلى إجراء تدابير للخروج من الأزمة وإعادة التوازنات الداخلية والخارجية على وجه الخصوص،كان أولها تبني اقتصاد السوق مع الإصلاحات الاقتصادية المتتابعة والتي مست مختلف القطاعات سواء الذاتية منها أو الجبرية التي جاءت في إطار الاتفاق مع الهيئات الدولية التي تسعى إلى تحرير التجارة، تخفيض وإزالة العوائق التجارية الحمائية؛ عبر الاتفاقيات العامة للتجارة و التعريفات الجمركية التي تطورت إلى المنظمة العالمية للتجارة تحت مجموعة من الشروط المتعلقة بالتعريفة الجمركية وغير الجمركية على الواردات خاصة، إلغاء الدعم على الصادرات وتنويعها؛ مؤدية بذلك إلى تسارع حركة رؤوس الأموال، رأس المال البشري، العمالة الماهرة، و زيادة التصدير إلى السوق الدولي. نجم عن ما سبق انفتاح العديد من الدول على الأسواق الدولية والقيام بالتبادل الحر فيما بينها، بالإضافة إلى زيادة التكتلات الاقتصادية، فأصبحت تقاس درجة الانفتاح لهذه الدول بحجم المبادلات التجارية مقارنة بالناتج الداخلي الخام، أو مستوى التعريفة من حصة التجارة والدعم للصادرات.

وعليه بانتهاج وتبني الجزائر لإستراتيجية الانفتاح التجاري في ظل الالتزامات الدولية، مفروض عليها جملة من التحديات، في سبيل تعزيز القدرة على توليد الدخل واستمرارية نموها الاقتصادي، في ظل تنامي وتزايد المنافسة المفتوحة على مستوى الدول، باتخاذ بعض الإجراءات وإتباع سياسات لتغيير هيكل الاقتصاد الكلي،فإلى جانب الخوصصة وتحرير الأسعار و إلغاء الدعم وغيرها من الإجراءات التي يمكن أن تزيد من فاعلية الأداء التجاري، وتحقق معدل نمو اقتصادي عالي ،وتندمج في الاقتصاد العالمي بكل

سهولة، و لغرض تبيان أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي تتبلور إشكالية البحث هذا في السؤال الجوهري التالي:

ما تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2022 ؟

وعليه تتبع الإشكالية بالأسئلة الفرعية التالية:

- هل الانفتاح التجاري أصبح ضرورة حتمية تمليه التطورات الحالية ،أو هو خيار تتخذه الدول من أجل تحسين أداء اقتصاداتها؟
- ما العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي ؟
- كيف يساهم الانفتاح التجاري للجزائر في تحسين الأداء الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.؟
- ما هو واقع سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2022 ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث الرئيسية و التساؤلات الفرعية ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- ✓ الانفتاح التجاري أمر ضروري وحتمي في الوقت الحالي من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من الفرص الاستثمارية التي تتيحها الاقتصاديات الدولية
- ✓ يوجد تأثير إيجابي الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي لأي دولة، ذلك نتيجة إلى المكاسب المتأتية من عوائد الصادرات إلى جانب فوائد التقسيم الدولي للعمل؛
- ✓ يساهم الانفتاح التجاري في الجزائر في تحسين و الرفع من الأداء الاقتصادي في الجزائر بتنويع الأنشطة الاقتصادية ومزيج هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات، وبالتالي التخفيف من الصدمات والتقلبات الخارجية؛
- ✓ يؤثر الانفتاح التجاري تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2000 إلى 2022

أهمية الدراسة:

تعنى سياسة الانفتاح التجاري في جل اقتصاديات الدول بأهمية وحساسية بالغة ، ومن بينها الجزائر التي تكافح لاقتحام الأسواق الدولية و من أجل الاندماج ومسايرة النظام التجاري العالمي، فأولت لقطاع التجارة الخارجية أهمية بالغة بوضع عديد الإجراءات المتمثلة في رفع القيود على التجارة الخارجية وتحريرها زيادة عن الاتفاقيات التجارية قصد تحقيق معدلات نمو عالية، كما يمثل تأثير انفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من المواضيع الذي يكتسي أهمية شغل حيز كبير من النقاش و الجدل بين الاقتصاديين ، منهم ما يرى أن الانفتاح و التوسع في تحرير المبادلات التجارية اليوم أساسيا للتقارب الاقتصادي و تحقيق النمو و هناك من يرى عكس ذلك.

أهداف الدراسة:

من خلال البحث الذي بين أيدينا نسعى منه إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- دراسة أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للتجارة الخارجية و مفاهيم النمو الاقتصادي.
- توضيح العلاقة بين التجارة الدولية والسياسات التجارية المتبعة من قبل الدول والنمو الداخلي المحقق.
- دراسة وتحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة من 2000 إلى 2022.
- إبراز الدور الذي تلعبه عملية تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في الرفع من معدلات النمو خلال الفترة من 2000 إلى 2022.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختياري لهذا الموضوع لسببين:

- الأول شخصي، يتمثل في رغبتي الكبيرة في تناول هذا الموضوع لأنه يتعلق بالتخصص.
- الثاني موضوعي، يرجع للأهمية التي يكتسبها الموضوع، من خلال ربط الجانب النظري للتجارة الدولية بتغيرات الاقتصاد الكلي الداخلي للبلد، و محاولة الوقوف على الإصلاحات السياسات التجارية في الجزائر و إدراك خطوات الانتقال التجاري من الاقتصاد الاشتراكي التخطيطي إلى الاقتصاد الحر، بالإضافة إلى تتبع تطورات كل من الصادرات، الواردات، الميزان التجاري، بالإضافة إلى كون موضوع النمو الاقتصادي الشغل الشاغل والهدف الاستراتيجي الذي تضعه الدول وتسعى لتحقيقه.

حدود الدراسة:

تتمثل الحدود التي أجريت في إطارها هذه الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** تستهدف الدراسة بلد الجزائر.
- **الحدود الزمانية:** من حيث الإطار الزماني تم اختيار الفترة الممتدة ما بين 2000 إلى غاية 2022 م

منهج الدراسة والأدوات المستعملة:

نظرا لطبيعة البحث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض للمفاهيم الأساسية المرتبطة بكل من النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى المنهج التاريخي والذي قمنا باستخدامه لأجل تتبع مراحل تطور التجارة الخارجية عبر الفترات المتعاقبة، إضافة إلى تحليل أهم مؤشرات الانفتاح التجاري و تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك بالاعتماد على المؤشرات الفرعية لمؤشر الانفتاح التجاري.

أما الأدوات المستخدمة في البحث منها الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية و مؤشراتها و كذا المتعلقة بالنمو الاقتصادي .

4. صعوبات الدراسة: من بين العراقيل التي تم مواجهتها أثناء إعداد هذه الدراسة ما يلي:

عدم التطابق في الإحصائيات بين مختلف المؤسسات المكلفة بالقيام بعمليات الإحصاء سواء التجارة الخارجية أو مختلف القطاعات كإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات إحصائيات البنك الدولي.

الدراسات السابقة: هناك العديد منها نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- دراسة **صوايلي صدر الدين النمو و التجارة الدولية في الدول النامية** اهتمت بدراسة العلاقة بن الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في 26 دولة في الفترة الممتدة من 1981- 2002 ، خلصت هذه الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين الانفتاح و النمو في بعض دول الدراسة فقط و تكون سلبية في السنة الأولى من الانفتاح، غير أنها تتحول إلى علاقة إيجابية في السنة الموالية.
- دراسة **Clarence Jun Khiang Tan** تخص هذه الدراسة بلد سنغافورة ،و الإشكال المتعلق بكيفية مساهمة التجارة العالمية في رفع نصيب دخل الفرد من الناتج الداخلي الخام، خلال فترة .1965 - 2009 **خلصت هذه الدراسة أن الانفتاح على الخارج لدولة لسنغافورة وزيادة تجارتها الدولية له دور فعال وموجب في تنمية وزيادة معدل النمو الاقتصادي.**
- دراسة **سداوي نورة** أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة (1980 -2014) **تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة السياسات التجارية المتبعة من قبل الدول والنمو الداخلي المحقق؛ بالإضافة إلى البحث عن دور التحرير التجاري في تحقيق المكاسب وضع الاقتصاد الجزائري، توصلت الدراسة إلى أن التحرير يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي .**
- دراسة **Nadia Lamzoudi** اهتمت هذه الدراسة بأثر درجة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من خلال اختيار عينة لستة دول ساحلية و غير ساحلية؛ غانا، نيجيريا، بنين، بوركينافاسو، مالي والنيجر خلال الفترة الممتدة من 1980 الى غاية 2002 ، فكانت النتيجة أن الانفتاح له اثر ايجابي على النمو في الدول الساحلية ، أما الدول غير ساحلية له اثر سلبي على النمو ويجعلها لا تملك اقتصاد وطني قوي لمواجهة المنافسة الأجنبية.

.هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على جملة التساؤلات المطروحة، ومعالجة موضوع الدراسة، تم تقسيم هذه الأخيرة إلى فصلين تسبقهما مقدمة وتليهما خاتمة كالتالي:

- **الفصل الأول:** تم التطرق فيه إلى **تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي**
- **الفصل الثاني:** تناول **تجربة الانفتاح التجاري في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000ـ2022 دارسة تحليلية**

الفصل الأول

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية قطاعا حيويا في أي اقتصاد، فهو المؤشر الجوهري على القدرة الإنتاجية والتنافسية للدولة، و الرابط بين الدول والمجتمعات مع بعضها البعض ،والمساعد في زيادة القدرة التسويقية عن طريق الانفتاح التجاري.

لذا للتجارة الخارجية طبيعة خاصة بها، تختلف عن طبيعة التجارة الداخلية في الدولة الواحدة

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية و العوامل المؤثرة عليها

نظرا لأهميتها و تعقيدها تعددت مفاهيم و تعاريف التجارة الخارجية كما أن حجم و اتجاه التجارة الخارجية تحكمه مجموعة من العوامل.

I. مفهوم التجارة الخارجية :

نجد للتجارة الخارجية صيغا تعريفية عديدة ومختلفة بناء على الهدف من دراستها، وهل التجارة الخارجية هي نفسها التجارة الدولية؟ و ما هي الاختلافات الموجودة بين التجارة الخارجية و التجارة الداخلية ؟

وهذا ما سنحاول الإجابة عليه فيما يلي :

⊂ التجارة الخارجية

*هي التي تقوم بين الدول من خلال عمليات الإستيراد و التصدير بإنتقال السلع والخدمات والموارد من دولة إلى أخرى وضمن إجراءات إدارية ومالية محددة[1].

*يمكن تعريفها بأنها كل يحتوي دول العالم ،أجزاءه كأعضاء تتفاعل وتتعامل مع بعضها البعض وفق آلية محددة هي آلية السوق و هذا التبادل والتفاعل أخذ شكل التبادل الدولي[2].

*يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها انتقال السلع والخدمات بين الدول وهذه العملية تؤطر ضمن مجموعة من القوانين و السياسات والنظم التي تبرم بين الدول. وتندرج التجارة الدولية ضمن علم الاقتصاد الجزئي كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك[3].

وعليه نخلص إلى تعريف شامل للتجارة الخارجية على أنها: "عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات ، و انتقال مختلف عناصر الإنتاج بما فيها رؤوس الأموال بين الدولة والعالم الخارجي بغية تحقيق أقصى نفع ممكن".

⊂ التجارة الخارجية و التجارة الدولية

فيما يخص مفهوم التجارة الدولية، والتجارة الخارجية، فهناك من يراهما وجهان لعملة واحدة وأخر العكس فيقول أن الاختلاف بينهما كبير.

---

[1] عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، **التبادل التجاري** ، دار الحامد للطباعة والنشر ، الطبعة ، 2004، ص9 .

[2] عبد الخالق عبد الرحمان مظهر، "**اتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية** ، دار الكتب القانونية ، مصر، 2002ص11.

[3] عطا الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2019ص9.

فالتجارة الخارجية جزء من التجارة الدولية فهذا الأخير بالإضافة لمضمون التجارة الخارجية يزيد إليها جميع صور التبادل الدولي لتشمل كل من [1]:

- التجارة الخارجية بشقيها في إطارها الكلاسيكي (التجارة الخارجية المنظورة و غير المنظورة)؛
- الخروج الدولي لرؤوس الأموال و انتقال عنصر العمال بين دول العالم أو الهجرة الدولية ؛

➲ التجارة الخارجية والتجارة الداخلية:

بالنظر إلى التجارة الخارجية والتجارة الداخلية نجدهما تقومان على أساس الاعتماد المتبادل بين الأطراف التي يتم بينها التبادل، إلا أنه هناك اختلافات بينهما.

حيث يفرق الاقتصاديون بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية من خلال **الاختلاف في**[2]:

1. السهولة النسبية **لانتقال عوامل الإنتاج** داخل الدولة الواحدة، في حين يلقى صعوبات عند حدوث ذلك خارج الحدود السياسية للدولة.
2. اختلاف **طبيعة الأسواق** بين الدول منها حجم وطريقة الإنفاق مستوى الدخل، ثقافة الاستهلاكية،العادات والتقاليد السائدة الذي لها تأثير قوي في نشاطات التجارة الخارجية.
3. **الحدود الجغرافية والإدارية والسياسية** التي تفصل الأسواق عن بعضها البعض.
4. **هيكل وحدة المنافسة** في إطار السوق المحلية لا يشبهه في السوق الدولية .
5. استخدام العملة الوطنية في التجارة الداخلية، فحين تستخدم عملات مختلفة في التجارة الخارجية، مع اختلاف الجهاز و الأنظمة المصرفية وسياساتها.
6. التجارة الداخلية تكون بين أفراد ووحدات ضمن حدود سياسية واحدة، وتسري عليهم نفس القوانين و النظم التجارية ، عكس التجارة الخارجية التي تنشأ بين أفراد ووحدات تابعت إلى دول مختلفة.
7. اختلاف السياسات الاقتصادية و أهدافها من دولة لأخرى ودرجة النزاعات.

II. العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية:

تتأثر العلاقات الدولية بمجموعة من العوامل،تقسم إلى عوامل تقليدية وعوامل اقتصادية بالإضافة إلى عوامل أخرى :

1. العوامل التقليدية[3]:

و تنقسم إلى قسمين هما : العامل الجغرافي و الموارد الأولية

أولاً: العامل الجغرافي

---

[1] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، ،2011ص25

[2] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت،2010، ص18-22

[3] طارق محمد طيب القصار، **محاضرات نظريات التجارة الدولية** ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل ،العام الدراسي2021/2022

يعد العامل الجغرافي من العوامل التقليدية المؤثرة والمهمة ضمن العلاقات الدولية ، وهنالك مقولة مشهورة لنابليون : ((أن سياسة الدول تكمن في جغرافيتها))، منه هنالك علاقة وطيدة بين الجغرافية والسياسة , وقد أطلق على هذه الصلة بالجغرافية السياسية أو الجيو بولتكس .

وتتحدد أهمية ودور العامل الجغرافي في التأثير في العلاقات الدولية من خلال ثلاثة مرتكزات أساسية هي: الموقع، المساحة،الحدود

أ. **الموقع** : يقصد به دراسة موقع الدولة من ناحية فلكية، أي خطوط الطول والعرض وطبيعة الموقع البرية و البحرية وعلاقتها بدول الجوار , ويعتبر تحديد موقع الدولة بالنسبة لخطوط العرض أكثر أهمية بالنسبة لخطوط الطول , فعلى أساس خطوط العرض يتشكل المناخ ومنه يتحدد النشاط البشري تبعا له , وهي أمور حيوية ترسم توجهات الدولة السياسية .

وفيما بخص نوع الموقع فيقصد به الموقع البري والموقع البحري، فالمعروف أن الموقع الجغرافي ثابت للدولة على الكرة الأرضية ولكن قيمته السياسية تتغير في إطار علاقة الإقليم أو الدولة بجيرانها. ومراكز الثقل الحضاري قد تغيرت عبر السنين كلا حسب دورها و أهميتها ، ففي فترات تاريخية كانت حضارة بابل-العراق و الفراعنة-مصر مركزا للثقل الحضاري في العالم, أما الآن أمريكا روسيا وهكذا تتغير مراكز الثقل الحضاري حسب علاقات الدولة وقدراتها

ب. **المساحة** : من عناصر القوة المكانية للدولة هي المساحة ،فتتيح فرص نشر مواقع اقتصادية حيوية , وخاصة الصناعة على امتداد إقليمها , زد على ذلك نشر المراكز السكانية والذي يساهم في تحقيق أهداف إستراتيجية ايجابية للدولة .

والمساحة لا تأخذ بشكلها المطلق دون عدد السكان، فل يمكن الفصل بين السكان والمساحة, فالمساحة الكبيرة مع كثافة سكانية وموارد طبيعية مستغلة بشكل جيد فإنها تعتبر مصدر قوة للدولة .

ت. **الحدود** : هي الحد الفاصل بين سيادة دولة و سيادة دولة أخرى , فهي الخط الذي تتقابل عنده سيادتان ، فالحدود تمنع وتحد من حركة انتشار السكان وانتقالهم من دولة لأخرى .كما أنها تعمل على ضبط حركة التجارة وفرض الرسوم الجمركية وتدابير الانتقال مما يرفع أو يخفض حجمها, مثلا في ظل أزمة فيروس كورونا(كوفيد-19) لاحظنا أن أول إجراء اتبعته الدول للحد من انتشاره كان غلق حدودها أمام انتقال المسافرين والسلع من الدول التي ينتشر فيها الوباء .

ثانياً: الموارد الأولية

الحصول على الموارد الأولية ذو أولوية قصوى و هدف بالغ الأهمية من أهداف السياسة الخارجية ، والعالم اليوم مبني على أساس العلاقات التجارية المتبادلة لتوفير وتأمين الحصول على الموارد الأولية تكلفة ،كما ونوعا .

فشريان اقتصاديات الدول أصبحت مرهونة بامتلاكها أو عدم امتلاكها للموارد الأولية .

2. **العوامل الاقتصادية:**

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الدولية نذكر منها[1]:

أ. **مستوى التنمية الاقتصادية** تدني هذه الأخيرة يدفعها شيء فشيئا إلى تبني سياسة تقييدية للتجارة الخارجية لضعف هيكلها الاقتصادي، عكس ما هو الحال في الاقتصاديات المتقدمة وذات القاعدة الاقتصادية المتينة حيث أنها تتسم بمرونة في سياسته الخارجية.

ب. حالة الاقتصاد المحلي و الأوضاع الدولية

وهناك عوامل أخرى هي :

- ✓ **التوجهات السياسية تسهم** تحديد الأفاق وفتح الأبواب في مجال التجارة الخارجية أمام الدول.
- ✓ **تغير الميزة النسبية.**
- ✓ **نفقات النقل** : لها تأثير مباشر على التكلفة النهائية للمنتج .
- ✓ **تدخلات الشركات المتعددة الجنسيات** و انعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية والنظريات المفسرة لها

منذ القدم بحث الاقتصاديون عن أسباب الاختلافات في حجم و اتجاه التجارة الخارجية بمعنى أخر أسباب قيامها أصلا فتعددت الآراء و اختلفت النظريات.

أولا : أسباب قيام التجارة الخارجية

إذا كانت التجارة الداخلية تقوم بدورها في إشباع حاجات الأفراد من خلال المقايضة أو التبادل باستخدام النقود ، فلماذا أدت الحاجة إلى تعدي الحدود الجغرافية ؟

يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الدولية إلى العوامل التالية[2]:

1. عجز أي دولة في الاعتماد على نفسها كليا (**الاكتفاء الذاتي**) نظرا لانعدام التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول العالم المختلفة.
2. **التخصص الدولي** : يعتبر أمر صعب تحقيق إشباع حاجات الأفراد داخل الدولة ، وذلك يرجع إلى التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة كما ونوعا بين الدول ، لذا وجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وكفاءة عالية.
3. **تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول** : كان دافع لقيام التجارة الخارجية ، وبالذات الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير ،فوفورات الحجم أو الإنتاج الواسع يؤدي إلى تدني متوسط التكلفة الكلية

---

[1] توفيق بن الشيخ ، سامي بلبخاري،**مطبوعة محاضرات نظريات التجارة الدولية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية جامعة 8ماي -1945 قالمة السنة الجامعية 2021/2022

[2] موسى سعيد مطر وآخرون ، **التجارة الخارجية** ،دار صفاء ، عمان ، 2001 ، ص 17.

للوحدة المنتجة مقارنة بالدول الأخرى التي تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي تزيد لديها تكاليف الإنتاج ، مما يعطي للدولة الأولى ميزة نسبية من حيث التكاليف مقارنة بالدولة الثانية.

4. **اختلاف ظروف الإنتاج:** فالمناخ يحدد ماذا تنتج ،فالمناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة بعض المحاصيل الزراعية كالموز،القطن،و البن... إلخ ، وبهذا فالدولة تتخصص بهذا النوع من المحاصيل ، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها .
5. **اختلاف الميول والأذواق** : فالمواطن في الدول النامية عموما وبلدنا خصوصا يفضل المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة على المنتجات المحلية ، حتى ولو توفر البديل الجزائري ، وتزداد أهمية هذا العامل كلما زاد الدخل الفردي في الجزائر

ثانيا : النظريات المفسرة للتجارة التجارة الدولية

منذ عقود كان الاهتمام بالتجارة الدولية بدافع الحاجة إليها ،ويعتبر تحديد أسباب قيام التجارة الخارجية موضوعا نال اهتمام عديد من المفكرين الاقتصاديين، ونجد أن عمل كل واحد منهم بمثابة تكملة لعمل الآخرين و النتيجة واحدة الوصول إلى الأسباب الحقيقية لقيام التبادل التجاري وتحديد أساليب التجارة الخارجية التي تهتم بالإجابة على التساؤل التالي:

لماذا تتخصص دولة ما في إنتاج سلعة معينة وتقوم بتصديرها دون غيرها من المنتجات الوطنية ؟

اختلف الفكر الاقتصادي في الإجابة على ذلك إلي مجموعة من النظريات نذكر منها التالية:

I. نظرية الميركانتليين (Mercantilism) و الفيزيوقراط Physiocrats

تعتبر الأساس الأول للنظريات المفسرة لأسباب قيام التجارة الدولية و الممهدة لباقي النظريات و الأفكار الاقتصادية سوف نحاول التطرق لأهم أفكارهم و ما قيل فيهما.

1. نظرية الميركانتليين (Mercantilism)

يطلق مصطلح التجاريون على الكتاب الذين ساهموا في بناء السياسة الاقتصادية التي سادت في مرحلة الرأسمالية التجارية في بلدان أوروبا الغربية بداية القرن السادس عشر إلى نهاية الربع الثالث من القرن الثامن عشر أي (1500– 1775)، المركانتيلية لغة جاءت من Merchant بالانجليزية التي تعني " التاجر"، وحل عصر الرأسمالية التجارية في أعقاب انهيار النظام الإقطاعي وظل حتى بداية عصر الرأسمالية الصناعية .

و الميركانتيلية هي مجموعة السياسات التجارية والمبادئ الاقتصادية التي تدعم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي بقدر ما تمليه الضرورة لتحقيق مصلحة الدولة العليا وزيادة ثروتها، إذ ركزت على جمع أكبر قدر ممكن من المعادن النفيسة "ذهب وفضة" باعتبارهما أساس ثروة الأمة ومنبع قوتها من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات بفرض التعريفات الجمركية.

1.1. جوهر الأفكار الاقتصادية لمدرسة التجاريين[1]:

- الدولة القوية ، وتكمن قوتها في اقتصادها وتتمثل تلك القوة في الثروة ، وهذه الأخيرة عندهم هي مقدار المعادن الثمينة(الذهب و الفضة) الموجودة في البلد.
- امتلاك وتحصيل المعادن النفيسة(الذهب والفضة) من الدول الأخرى سواء بطريقة مباشر من خلال التوسع و امتلاك المستعمرات، أو بطريقة غير مباشر عن طريق التجارة الخارجية وتحقيق الفائض في الميزان التجاري .
- مجموع الثروة ثابت الحجم في العالم ، و ما تكسبه الدول يكون على حساب ما تفقده باقي الدول الأخرى .
- حجم وكميات القروض يحدده مستوى سعر الفائدة المستخدم في القيام بالنشاط الإنتاجي والتجاري وأن كمية المعادن النفيسة الموجودة في الدولة يتحدد على أساسه مستوى الفائدة ،فإذا أنخفض سعر الفائدة و زادت كمية النقود فهذا سيؤدي حتما إلى زيادة النشاط الاقتصادي
- الاهتمام بالتجارة الخارجية لأن الفائض الذي ينتج عنها يزيد من ثراء الدولة ،فالتجارة والصناعة يعتبران أكثر أهمية من الزراعة .

2.1 الجوانب الايجابية و السلبية للفكر التجاري [2] :

تحسب للمدرسة التجارية نقاط و تسجل عليها أخرى:

أ. الجوانب الايجابية:

- ربط الأفكار الاقتصادية بالسياسة والظروف الاقتصادية، و إخراجها من الطابع الديني والأخلاقي بصورة نهائية.
- الفكر الاقتصادي التي أقرته المدرسة التجارية جاء ملائما للظروف التاريخية التي نشأت فيها . فهي تمثل مرحلة وسطى بين العصر الإقطاعي والعصر الرأسمالي بوجود دولة قوية قضت على هيمنة الإقطاع ،فساهمت في قيام الدولة الحديثة من الناحية السياسية .
- أفكار المدرسة التجارية كانت عاملاً في ازدهار التجارة والصناعة على وجه خاص ،بعدما كانت الصناعة والتجارة ذات دور هامشي ،و كان المجتمع مجتمعاً زراعياً. واهتمت بالنقود بما ساهم في خلق البنوك الأوربية وتوسيع نشاطها المالي .
- قدمت لدول أوربا الغربية خدمة جليلة وخاصة انجلترا إذ بلغت التجارة ذروتها فيها . وقد سادت السياسة التجارية أكثر من مائتي سنة في انجلترا وكانت عاملاً من عوامل تفوقها الاقتصادي.

---

[1] مدحت القريشي ، **تطور الفكر الاقتصادي** ، دار وائل للنشر ، ط1 ،2008،ص 83.

[2] نفس المرجع ،ص 88-90

ب. الجوانب السلبية :

- جعل ثروة الدولة ترتكز في كونها مقدار ما تحوزه من معادن ثمينة (الذهب والفضة) يخالف الحقيقة ، إذ أن الثروة الحقيقية تتمثل في الإنتاج .
- التدخلات الدائمة للدولة من شأنه أن يعطل السير الحسن للتجارة الدولية.
- مغالطة المحافظة على ميزان تجاري موافق دائم وهذا أمر غير ممكن.
- إهمال الجانب الزراعي والتجارة الداخلية
- الاستعمال المفرط وغير المحسوب لموارد الشعوب المستعمرة وهيمنة النزعة الاستعمارية.
- إهمال الفرد و رفاهيته ونجم عنه غلاء المعيشة وتدني الأوضاع الاجتماعية ،فأفكارهم تنبع من حماية أصحاب المصلحة التجارية وخاصة الشركات التجارية الكبرى.

2. الفيزيوقراط Physiocrats

أتباع مدرسة الفيزيوقراطية أو الطَّبيعيون عارضت مذهب التجاريين أو الميركانتيلست الذين حصروا دخول المعادن الثمينة إلى الدولة فيما يتأتى من فائض الميزان التجاري مما يزيد من ثرائها، بينما الفيزيوقراطيون يقولون بأن المصدر الوحيد للثروة يتشكل في الأرض ، وأن النشاط الاقتصادي الوحيد المنتج هو الزراعة ، بينما التجارة و الصناعة والنقل أنشطة لا ينتج عنها أي قيمة مضافة فهي عقيمة ، إذ يقتصر أثرها في تحويل القيم من شكل إلى آخر أو من مكان إلى آخر،على عكس الزراعة فهي تعطي إنتاجاً أعلى مما ينفق عليها، فهو مزيج من جهد الطبيعة و جهد العمل الإنساني لتحقيق ناتج صاف.

تم الإسهام في تطوير الفكر الاقتصادي من قبل مفكري المدرسة الفيزيوقراطية وأتباعها ، ومن أبرزهم : رفيرا، تروزون، تورجو فرناندو، جالياني، كراسان،كوندياك ،من خلال عدم مشاركة الحكومة في تنفيذ قوانين الاقتصاد الطبيعي و محاربة جميع المنظمات التجارية التي تؤمن بضرورة وضع قيود تجارية.

أ. مبادئ الفيزيوقراط:

تعتمد المدرسة الطبيعية في طرح أفكارها بصفة عامة على مجموعة من مبادئ تتمثل في ما يلي:

- الاعتقاد بوجود قوانين طبيعية و هي :مطلقة لا استثناء فيها أو قيد، تحكم كافة مظاهر الحياة الاقتصادية، لا تتغير بتغير المكان والزمان، فهي قوانين تنطبق على جميع الدول وفي كل الأزمنة؛ لا دخل للإنسان في إيجادها أو التحكم بها،فهي قوانين ربانية أي أن الله من وضعها ولذلك لا يجب معارضتها، وهذا ما يؤكد أن للمدرسة الطبيعية بعد ديني
- حقيقة أن ثروة الأمة تعتمد بشكل أساسي على نتائج عملية الإنتاج، وليس على التجارة في عملية التبادل، حيث تعتمد التجارة على التبادل بين القيم المتساوية والمتشابهة تقريبًا، ولا تؤدي التجارة بطبيعة الحال إلى النمو الاقتصادي
- مبدأ المنفعة (المصلحة) الشخصية للفرد، ويعتبر قانونا من بين القوانين الطبيعية التي تؤمن بها المدرسة الطبيعية، ويعني أن كل فرد يهتدي في تصرفاته وسلوكاته الاقتصادية إلى ما يحقق منفعته الشخصية؛ فهو

بذلك يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة، وهذا المبدأ له علاقة مباشرة بما جاءت به المدرسة الكلاسيكية فيما بعد وأصبح يعرف(باليد الخفية).

- ❖ مبدأ المنافسة الحرة، وهو قانون طبيعي آخر، ويعني أن الفرد في طبيعته ينافس بقية أفراد المجتمع بهدف تحقيق مصلحته الفردية أو الشخصية ؛
- ❖ رافع الطبيعيون لسياسة الحرية الاقتصادية، وانسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية وعدم التدخل فيها والمقصود –بعدم تدخل الدولة– هو جعل دورها محصور في التشريعات التي تنظم الاقتصاد والحفاظ على أمن الوطن –، حيث طالبوا بتجسيد الحرية الاقتصادية على المستوى الداخلي للدولة وعلى المستوى الخارجيلها، والتي انعكست على الشعار الذي تبنته المدارس لاحقا أولها المدرسة الكلاسيكية تحت شعار (دعه يعمل، اتركه يمر) ؛

ب. أهم الانتقادات:

هناك العديد من الانتقادات للنظام الطبيعي الفيزيوقراطي، على النحو التالي:

- ✓ فكرهم حول وجود نظام طبيعي يحكم الظواهر الاقتصادية بصفة دائمة، فالواقع أن الظواهر الاقتصادية تتغير وتتطور
- ✓ نقد فكرة الطبيعيين حول دقة وشمولية تطبيق القوانين الاقتصادية،حيث لا يمكن للقوانين الاقتصادية أن تتميز بالدقة كقوانين الكيمياء والرياضيات ... من الدقة الحسابية و شمول التطبيق،
- ✓ تعريفهم للإنتاج، والذي يرى إنشاء مادة جديدة، لأن الإنتاج هو خلق فائدة من مادة موجودة بالفعل، بدلاً من إنشاء مادة جديدة.
- ✓ فكرة الضريبة المفردة: وهو ناتج عن خطأهم في تعريف الإنتاج، فالتجارة والصناعة تحققان ناتجا صافيا يمكن إخضاعه أيضا للضريبة.
- ✓ الضريبة تقتصر على الأرض، والتي كانت غير عادلة بشكل صارخ لطبقة الفلاحين لأن الضريبة لا يمكن أن تغطي كل إنفاق الدولة.
- ✓ أعطى المذهب الطبيعي الأرض أكبر قيمة اقتصادية،

II. النظرية الكلاسيكية :

هي فرع من فروع مدرسة الحرية برزت في أواخر القرن الثامن عشر يتمثل دور النظرية دائما في تفسير ظاهرة معينة ، عن طريق مجموعة من الفروض التي تقوم عليها ، عاشت حوالي مائة عام هيمنت على الفكر الاقتصادي ، وركزت على سياسة النمو الاقتصادي وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد .

والنظرية الكلاسيكية كغيرها من النظريات تبحث عن سبب قيام التجارة الخارجية ، من خلال الإجابة عن هذا الأسئلة[1] :

- ♦ لماذا تقوم التجارة بين الدول ؟
- ♦ ما هي شروط التبادل الدولي ؟ أي ما هو معدل التبادل الدولي الذي يحقق التوازن بين أطراف التجارة الدولية ؟
- ♦ ما هي الفوائد أو المكاسب التي تعود على الدولة من اشتراكها في التجارة الدولية بصفة خاصة وعلى الاقتصاد بصفة عامة ؟

ومن أجل الإجابة عن هذه الأسئلة ، انطلقت النظرية التقليدية من عدة فروض عامة ، جاءت لتفسير النظرية من قبل آدم سميث ، وفقا لمبدأ النفقات المطلقة ، وبلغت نضجها الفكري الكامل في أعمال ديفيد ريكاردو ، ثم تكملة جون ستيوارت ميل نظرية القيم الدولية.

وأهم الفرضيات التي بنيت عليها أفكار الكلاسيكيين فيما يلي:

- ✓ التجارة تتمّ بين دولتين في صورة مقايضة ولا تنصب إلاّ على سلعتين فقط، كما أنها لا تشمل السلع غير المنظورة.
- ✓ سيادة قانون المنافسة الكاملة داخليا وخارجيا.
- ✓ القيمة التبادلية لكلّ سلعة تتحدد بما بُذل فيها من ساعات عمل، وهذه الفرضية تقوم على نظرية العمل في تحديد القيمة.
- ✓ كمية الموارد المتاحة معطاة ولا تتأثّر بالتبادل الدولي، كما أن هناك تشغيلا كاملا لها وذلك حتى ينحصر أثر التبادل في إعادة تخصيص الموارد.
- ✓ ثبات تكلفة العمل حتى مع اختلاف حجم الإنتاج، عدم وجود نفقات النقل أو التأمين أو الرسوم الجمركية أثناء تبادل السلع بين الدولتين.

أولا: نظرية الميزة المطلقة لأدم سميت

بين أدم سميت في كتابه ثروة الأمم الذي صدر سنة 1776في نيويورك، أن ثروة الأمم لا تقاس بقدرتها على تجميع المعادن النفيسة، وإنما تقاس بقدرتها على الإنتاج، ولذلك فإن أي جهود تبدل لزيادة ثروة الأمة يجب أن تنصب على زيادة قدرتها الإنتاجية . وقد اعتمد أدم سميت مبدأ تقسيم العمل في الإنتاج حيث اعتبره الركيزة الأساسية التي تحكم قدرة الدولة الإنتاجية، وتوجهها الوجهة الإقتصادية الصحيحة، ولهذا اعتبر سميت أن التكلفة الحقيقية للإنتاج تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة.

[1] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2003ص 66.

و أن أي دولة تتمتع بميزة مطلقة في سلعة معينة أي تنتجها بتكلفة مطلقة أقل من شركائها التجاريين بسبب وجود مزايا طبيعية أو مكتسبة فإن هذه الدولة تنتج هذه السلعة التي لديها فيها ميزة مطلقة، وتستورد السلع الأخرى، حيث أن قيام التجارة الدولية سيعود بفائدة أكبر على الدولتين من الأوضاع التي كانوا عليها من قبل قيام التجارة الدولية[1].ويمكن إيضاح ذلك من خلال المثال التالي[2]:

الجدول رقم01 : نفقات الإنتاج المطلقة مقدرة بساعات العمل بين دولتين

	القطن	القمح
كندا	10	5
مصر	5	10

المصدر: محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبنانية، بيروت، ،2010ص.95

ففي هده الحالة يمكن أن تقوم التجارة الدولية بين كندا ومصر على أساس:

- ❖ أن كندا تتخصص في إنتاج القمح. –و مصر تتخصص في إنتاج القطن.

يبدو من خلال الأرقام الافتراضية للجدول أن تكلفة القمح في كندا أقل منها في مصر ، كما أن تكلفة القطن في مصر أقل من تكلفته في كندا، عندئذ يمكن القول أن كندا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القمح وعليه تتخصص في إنتاجه، كما أن مصر تتمتع بميزة مطلقة في انتاج القطن وبالتالي تتخصص في انتاج القطن. فاختلاف التكاليف عند سميث يشكل أساسا للتخصص وتقسيم العمل الدولي، وهذا الاختلاف في رأيه هو سبب قيام التجارة الدولية.

فكندا بناء لاستقرار التبادل الدولي على هذا النحو صارت تحصل على وحدة واحدة من القطن مقابل التضحية ب 05ساعات عمل فقط وليس ب 10ساعات فيما لو أنتجت القطن بنفسها، وكذلك الأمر بالنسبة لمصر التي صارت تضحى ب 05ساعات عمل فقط للحصول على وحدة واحدة من القمح وليس 10ساعات فيما لو اضطرت لإنتاج القمح بنفسها وبناءا على ذلك نادت هذه النظرية بأن الدولة التي تتفوق تفوقا مطلقا في إنتاج سلعة معينة عليها أن تتخصص في إنتاج هذه السلعة وتقوم بتصديرها إلى الدول الأخرى.

ومن خلال النموذج الذي قدمه" آدم سميث" فقد استطاع أن يبن وظيفيتين مهمتين للتجارة الدولية هما:

1–التجارة الدولية تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي، وتستبدله بحاجة أخرى البلد بحاجة إليها؛

---

[1] A.smith , **« Recherche sur la mature et les coures de richesse des mations Gallimard »** , Paris, 1776, p141.

[2] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص95-96

2-تتغلب التجارة الدولية على ضيق السوق المحلي، وهذا كنتيجة لتقسيم العمل إلى أقصاه، وترفع من إنتاجية الدول المتاجرة وذلك عن طريق اتساع حجم السوق

وقد وجهت انتقادات لهذه النظرية حتى من طرف إقتصاديون ينتمون إلى نفس المدرسة الكلاسيكية والتي تتمثل فيما يلي[1]:

- لا تستطيع تفسير قيام التجارة بين دولتين في حالة تمتع إحدى الدولتين بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع على الدولة الأخرى؛
- عدم إمكانية إنتقال عنصر العمل عبر الدول بسبب العوائق السياسية والقانونية يعبر عن عدم مساواة معدل التبادل التجاري الدولي للسلع المتاجر بها لنسبة العمل المستخدم في إنتاجها.

لكن السؤال المهم الذي يمكن أن يطرح بصدد نظرية النفقات المطلقة هو:

ماذا لو استطاع أحد البلدين أن ينتج السلعتين معا بنفقات أقل؟ ،هل تكون هناك علاقات تجارية بين البلدين؟

هذا السؤال تجيب عليه نظرية ريكاردو للتكاليف النسبية.

ثانيا: نظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو

أورد (ديفيد ريكاردوDavid Ricardo) نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي Principle of Politic Economic" عام 1817م ،حسب ريكاردو اختلاف النفقات المطلقة بين الدولتين ليس سببا ضروريا لقيام التجارة بينهما ، بل يكفي وجود ميزة نسبية أي اختلاف التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول لكي تقوم التجارة الدولية[2].

ويفترض أنه لا يوجد إلا عنصر واحد من عناصر الإنتاج وهو العمل وأن قيمة السلعة تتناسب مع الجهد المبذول في إنتاجها ، ولتوضيح النظرية نستعين بالمثال التالي[3] :

الجدول رقم02 : نفقات الإنتاج المطلقة مقدرة بالأيام العمل بين الدولتين

	وحدة القمح	وحدة المنسوجات
إنجلترا	100	120
البرتغال	90	80

المصدر :جمال الدين عويسات، **التجارة الدولية**، شبكة الأبحاث والدراسات الاقتصادية، الأردن، 2010ص.12

[1]طالب محمد عوض، **التجارة الدولية نظريات وسياسات**، معهد الدراسات المعرفية، ،1995ص30.

[2]نداء محمد الصوص، **التجارة الدولية**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، ،2008ص21.

[3]جمال الدين عويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية** ، دار هومة للطباعة والنشر ،الجزائر 2000 ، ص12.

من خلال هذا الجدول يتضح أن التبادل لن يقوم بين إنجلترا والبرتغال وذلك لأن البرتغال تتفوق تفوقا مطلقا في إنتاج السلعتين، غير أن ريكاردو يقول على أنه بالرغم من أن البرتغال تتفوق تفوقا مطلقا على إنجلترا في إنتاج السلعتين إلا أن البرتغال تتفوق بدرجة أكبر من إنتاج القمح من المنسوجات وبعبارة أخرى
أن البرتغال تتفوق تفوقا نسبيا في إنتاج القمح من إنتاج المنسوجات بالنسبة لإنجلترا وهذا التفوق النسبي إنجلترا ِ نتيجة لانخفاض التكاليف النسبية وهو الشرط الضروري لقيام التجارة بين البرتغال و إنجلترا ،
التكلفة النسبية للقمح في البرتغال هي : تكلفة إنتاج القمح /تكلفة إنتاج النسيج 0.89=90/80
أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القمح في البرتغال تعادل 0.89 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النسيج.
التكلفة النسبية للقمح في إنجلترا هي : تكلفة إنتاج القمح /تكلفة إنتاج النسيج 1.2=100/120 أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القمح في إنجلترا تعادل 1.2 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النسيج.
وبناء على ذلك: تكون تكلفة إنتاج القمح بالنسبة للنسيج في البرتغال أقل مما عليه في إنجلترا(0.89< 1.2)
ومن ثم تكون من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج وتصدير القمح لأنها تنتجه بتكلفة نسبية أقل من تكلفة إنتاجه في إنجلترا ، وبالطريقة نفسها يمكن توضيح أن من مصلحة إنجلترا أن تتخصص في إنتاج النسيج، لأنها تنتجه بتكلفة نسبية اقل من تكلفة إنتاجه النسبية في البرتغال
وحسب" ريكاردو"، فإذا قامت البرتغال بمبادلة وحدة واحدة من القمح، تكلفها 80 ساعة عمل بوحدة من النسيج كانت ستكلفها 90ساعة عمل لو بقيت تنتجها محليا، ستربح 10ساعات عمل، وإذا ما قامت إنجلترا بمبادلة وحدة واحدة من النسيج تكلفها 100ساعة عمل بوحدة من القمح كانت ستكلفها 120ساعة عمل بقيت تنتجها محليا ، وتربح بذلك 20ساعة عمل .

وعلى الرغم من أهمية نظرية ريكاردو إلا أنه وجهت لها الانتقادات التالية [1]:

- اعتبار أن العنصر الإنتاجي الوحيد هو عنصر العمل وأهملت العناصر الأخرى؛
- بساطة فروض النظرية بما لا ينسجم مع الواقع؛
- افتراض ثبات تكاليف عناصر الإنتاج وهذا غير واقعي؛
- افترضت عدم إمكانية انتقال عناصر الإنتاج (العمل) من دولة لأخرى؛
- تتجاهل النظرية تكاليف نقل السلع بين الدول، كما أنها عجزت عن تحديد معدلات التبادل الدولي.

[1] David Recarde ,**Principe de l économie politique et de l import calmant** , paris , 1817, p231.

ثالثا: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل[1]

إن النظريات السابقة قد أكدت على جانب العرض فقط وأهملت جانب الطلب في تفسير قيام التجارة الدولية ، غير إن الأسعار تتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض مع الطلب وبعد ذلك تتحدد الكميات المعروضة والكميات المطلوبة في التجارة الدولية أي الاستيرادات (جانب الطلب) والصادرات (جانب العرض) فجاءت نظرية "جون ستيوارت ميل " مكملة لنظرية "ريكاردو"، فقد كان اهتمام ميل منصب على جانب الطلب في التجارة الدولية وهو ما أهمله تحليل "ريكاردو"، وبصفة خاصة عن نسبة التبادل التي بمقتضاها يتم التبادل السلع دوليا،

وقد أوضح فيها بأن نسب التبادل الدولي انما تتحدد بقانون الطلب المتبادل Reciprocal Demand ، أي إن طلب أية دولة على سلعة ما يمثل عرض الدولة الثانية من السلعة نفسها ، وفي ذات الوقت فان طلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى هو بمثابة عرض الدولة الأولى من تلك السلعة ، أي إن هنالك طلب متبادل بين الدولتين وان نسب التبادل بين هاتين الدولتين ستتحدد عند تقاطع الطلب المتبادل لهاتين الدولتين ، وان نقطة التقاطع هذه ستقع بين الحدين الأدنى والأعلى لنسب التبادل بين السلع داخليا .

ويرى" ميل" :

- ✓ أن نسبة التبادل ستقع داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين وتتحدد بالطلب المتبادل للدولتين،
- ✓ أن القيمة الدولية للسلعة تتحدد عند المستوى الذي يحقق التعادل في الطلب المتبادل.
- ✓ أنه يوجد معدل فريد بين المعدلات الممكنة الذي يقع بين معدل التبادل الأدنى والأقصى الذي يحقق التعادل بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات للبلدان باعتبار أن صادرات البلد الأول هي واردات البلد الثاني،
- ✓ أن توزيع النفع يتوقف على عاملين أساسيين هما:حجم الطلب المتبادل في كلتا الدولتين/مرونة هدا الطلب.

وقد استخلص "ميل" أن نسبة الاستبدال تميل إلى الاتجاه في صالح الدولة التي يكون طلبها على السلع الدولية الأخرى قليل المرونة هدا معناه أن حجم الطلب لا يتأثر بتغيير السعر والعكس في حالة السلع التي يكون الطلب عليها مرنا.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

على الرغم من بقاء هذه النظرية كأساس لتفسير التجارة الخارجية بين الدول لمدة طويلة ، إلا إن الانتقادات بدأت توجه إليها منذ بداية الحرب العالمية الأولى ، وخاصة من قبل اوهن وفرانك غراهم ، وفي ما يأتي أهم هذه الانتقادات :

[1] نداء محمد الصوص، مرجع سبق ذكره، ص30.

1. المغالاة في التبسيط : ان افتراض وجود دولتين في التبادل الدولي وسلعتين قابلتين للتبادل قد ابعد النظرية كثيرا عن الواقع الذي تتبادل فيه مئات الدول لملايين السلع.
2. افتراض انعدام نفقات النقل والتأمين وغيرها : وهو أمر لا يمكن تصوره ، بل إن هذه النفقات أحيانا تقترب من قيمة السلعة نفسها أو ربما تتفوق عليها ، ففي حالة كون هذه النفقات عالية فقد تنتفي معها الميزة النسبية التي تمتلكها الدولة في إنتاج السلعة ، فان تكاليف النقل قد تلغي الميزة النسبية للدولة المنتجة .
3. افتراض الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية : أي إن الاقتصاد القومي في حالة توازن ، إلا أن هذا الافتراض غير واقعي ، إذ أن (كينز Keyns) قد اثبت أن حالة التوازن يمكن أن تحدث دون حالة الاستخدام الكامل ، أي من الممكن حدوث حالة توازن في الوقت الذي تكون فيه موارد اقتصادية معطلة .
4. افتراض ثبات نفقات الإنتاج للوحدة الواحدة بغض النظر عن حجم الإنتاج : إلا إن الواقع يشير إلى أن المشاريع الإنتاجية تخضع بعد حد معين من الإنتاج إلى قانون تزايد النفقات (أو قانون تناقص الغلة) ، ويقصد بهذا الحد المعين هو عندما تتساوى الكلفة الحدية مع الإيراد الحدي ، اذ عند زيادة الإنتاج عن هذا الحد فان التكلفة الحدية تبدأ بالارتفاع في حين يبدأ الإيراد الحدي بالانخفاض مما يخلق فجوة بينهما تمثل خسارة للمنتج تدفعه للحد من زيادة الإنتاج .
5. افتراض حرية التجارة الخارجية وسيادة حالة المنافسة التامة بين الدول : وهو أمر مخالف للواقع إذ أن معظم الدول تقوم بفرض قيود على حركة صادراتها واستيراداتها كل حسب ظروفها الاقتصادية والموردية وطاقات الإنتاج السلعي لديها ، أما افتراض سيادة حالة المنافسة التامة في الأسواق الدولية فهو مخالف للحقائق الدولية الآتية :
   - إن معظم السلع الخاضعة للاستيراد والتصدير هي سلع متمايزة وليست متجانسة .
   - وجود القيود التجارية التي تفرضها الدول في معظم الحالات.
   - يسود الاحتكار او المنافسة الاحتكارية معظم النشاطات الاقتصادية في العالم .
6. افتراض المقايضة بالسلع : غير إن واقع الحال يشير الى أن الاقتصاد الحديث قد فارق التجارة بالمقايضة واستبدل بها استخدام النقود بأشكالها المختلفة وعلى نطاق واسع كوسيط للتبادل.

III. النظرية النيوكلاسيكية في تفسير التجارة الدولية

ظهرت هذه النظريات في أعقاب الانتقادات التي وجهت للنظرية الكلاسيكية، وتظم مجموعة من الأفكار والنظريات أهمها:

نظرية هيكشر وأولين ؛ نظرية تكلفة الفرصة البديلة لهابلر؛ نظرية لغز ليونيتيف

أولا: نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج (هيكشر -أولين)

جاءت نظرية نسب عوامل الإنتاج لهكشر وأولين لتصحيح عيوب النظرية الكلاسيكية التي قلبت موازين التجارة الدولية ، مستندين في تحليلهم إلى اعتبارات أكثر واقعية .

تقوم النظرية على فكرة اختلاف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول هي التي تؤدي إلى قيام التجارة الدولية،و تنص على:

- ✓ أن الدولة تنتج وتصدر المنتجات التي تعتمد في تصنيعها على عناصر الإنتاج الوفيرة وقليلة التكلفة.
- ✓ بينما تستورد المنتجات التي تعتمد في إنتاجها على عناصر الإنتاج النادرة ومرتفعة التكلفة.
- ✓ يخضع الإنتاج لقانون غلة الحجم الثابتة لكل السلعتين وفي كلا البلدين : بمعنى أن زيادة كمية عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية الإنتاج سوف تؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج (علاقة طردية).

فقد أرجع أولين قيام التجارة الدولية إلى عاملين أساسيين[1]:

- ❖ اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في دوال الإنتاج فيما بين الدول المختلفة.
- ❖ اختلاف نسب مزج عوامل الإنتاج في دوال إنتاج السلع المختلفة.

فاختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج ، يؤدي إلى اختلاف الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول ، فحسب هيكشر كل دولة لها مصلحة أن تنتج السلع التي يدخل في إنتاجها كمية كبيرة من عوامل الإنتاج المتوفرة لديها ، وتستورد السلع التي يتطلب إنتاجها كمية كبيرة من عوامل الإنتاج غير المتوفرة لديها . أما اختلاف دوال الإنتاج فمن الناحية الفنية تحتاج بعض السلع إلى توافر عوامل الإنتاج بدرجة أكبر من العوامل الأخرى ، فالسلع الزراعية مثلا تحتاج إلى الكثير من الأرض بالمقارنة مع رأس المال أو العمل ، في حين المنتجات الكيماوية أو الإلكترونية تحتاج إلى كميات وفيرة من رأس المال بالمقارنة مع الأرض ورأس المال ، وعليه فإن الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر الأرض تنتج سلعا كثيفة الأرض ، والدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال تنتج سلعا كثيفة رأس المال ، والدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تنتج سلعا كثيفة العمل[2].

•انتقادات نظرية هكشر أولين:

ومن الانتقادات الموجهة إلى نظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج نذكر منها[3]:

- ➢ تركز على الاختلاف الكمي في عرض عناصر الإنتاج؛ أي ندرتها أو وفرتها مهملة الاختلاف النوعي في عرض هذه العناصر؛
- ➢ تحليلها استاتيكي مقارن، أي أنها تقارن وضع ما قبل التجارة دون الاهتمام بما يحدث خلال الانتقال من وضع إلى وضع أخر؛
- ➢ يغلب عليها طابع السكون، لأنها لم تتعرض لإمكانية تغير المزايا النسبية؛
- ➢ لا تفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، إذ أنها تفترض أن الهيكل الاقتصادي متشابه في كل الدول من حيث مرونته وقدرته على التكيف،

---

[1] كامل بكري ، **الاقتصاد الدولي(التجارة الخارجية والتمويل)** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،،2001ص47 .

[2] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ،2007، ص82-83

[3] المرجع نفسه،ص92 -93.

- صعوبة تحديد كثافة العناصر للسلع متى كان هناك أكثر من عنصرين للإنتاج،
- لا تستطيع أن تقدم تفسيرا لأسباب التغير النسبي لمركز بعض الدول في التجارة العالمية.
- تفترض النظرية أن إنتاج وتبادل السلع والخدمات يتم في ظل المنافسة التامة. وبالتالي عدم الأخذ بعين الاعتبار إنتاج وتبادل السلع والخدمات، في ظل الأسواق الاحتكارية وأسواق المنافسة الاحتكارية
- فضلا عن إهمالها لظاهرة تنوع المنتجات وأثرها على قيام التجارة الخارجية. وهي ظاهرة أصبحت لها أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها من مضمون نظرية التجارة الخارجية البحتة

ثانيا: نظرية تكلفة الفرصة البديلة[1]

استطاع هابرلر من خلال نظرية الفرصة البديلة التي أتى بها سنة 1936من تحرير نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو من القيود التي فرضتها عليه نظرية العمل للقيمة، حيث عملت النظرية على طرح فكرة جديدة مفادها أن تكلفة الإنتاج لا تقاس بناء على العمل أو كمية العمل الضرورية للإنتاج وإنما حسب كمية السلعة الثانية المضحى بها أي تكلفة الفرصة البديلة ويقصد بها تكلفة ترك المتاح مقابل التمسك بالبديل الآخر وهي التكلفة التي سيوفرها البديل لو قمنا بتنفيذه،

ثالثا: نظرية لغز ليونيتف (الاختبار التجريبي لنظرية هيكشر وأولين)

منذ صياغة نظرية هيكشر وأولين ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها، ومن أبرز المحاولات التي جرت لاختبار صحة نظرية هيكشر وأولين تلك المحاولة التي قام بها ليونيتف في عام 1951 على الاقتصاد الأمريكي ، وكانت النتائج المتحصل عليها متعارضة تماما مع ما توصلت إليه النظرية السويدية ، لهذا سميت هذه النتائج Le Paradoxe de Léontief » بلغز ليونتيف أو متناقضة ليونتيف فنموذج هيكشر وأولين يقودنا إلى الاعتقاد بأن البلد يصدر منتجات تحوي نسبة عالية من عامل الإنتاج المتوفر بكثرة نسبيا ، بينما تستورد منتجات تحوي على نسبة عالية من عامل الإنتاج النادر لديها نسبيا ، وهكذا ، فإذا كانت إحدى الدول تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال ، ولكن بندرة نسبية في عنصر العمل ، وبالتالي يتوقع أن تكون صادراته كثيفة رأس المال ، بينما تكون وارداته كثيفة العمل.

بإجراء اختبار علمي لنظرية هيكشر على الإقتصاد الأمريكي، فمن المعروف أن الو.م.أ تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال وندرة نسبية في عنصر العمل، ولذلك من المتوقع طبقا لنظرية هيكشر وأولين أن تقوم الو.م.ا بتصدير السلع ذات الكثافة الرأسمالية، وتستورد السلع ذات الكثافة العمالية، لكن نتائج الدراسة تبين أن صادرات الو.م.أ كثيفة العمل بينما السلع المنافسة لوارداتها كثيفة رأس المال[2].

---

[1] حليس عبدالقادر، **محاضرات معمقة في نظريات التجارة الدولية**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة زيان عاشور – الجلفة – الجزائر، موجهة لطلبة الطور الثالث شعبة العلوم التجارية التخصص: مالية وتجارة دولية مقياس: نظريات التجارة الدولية،2022.

[2] إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ،2008ص97-98

ولقد توصلت الدراسة التي أجرها كل من Tatemoto and Ichimura سنـة 1959على الاقتصاد الياباني, ودراسةWahl عن الاقتصاد الكندي سنة 1961 الـى نتائج مناقضة لنظريةHeckscer–Ohin في حين أيدتها دراسـات أخرى مثل دراسـة Rosecamb and Stopler سنـة1962عن الهند, ودراسة Bharadwaj سنة1961 عن ألمانيا الشرقية [1]

الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية:

يمكن حصر الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية في الآتي[2]:

- يغلب على النظرية الكلاسيكية الطابع السكوني فهي لا توضح ديناميكية التطور، فما يعتبر ميزة نسبية اليوم لا يمكن أن يكون كذلك في المستقبل.
- تفرض النظرية تجانس المنتجات في البلدين المشاركين في التبادل الدولي فيصدر البلد المنتوج الذي فيه ميزة نسبية، ففي هذا النموذج لا يمكن أن يستورد بلد ما منتج لا يصنع محليا كما قد يستورد منتج ينتجه لكن بنفس المواصفات.
- سلم النيوكلاسيك بتماثل أذواق المستهلكين، الشيء الذي أدى بهم إلى تصغير دور الطلب في شرح المبادلات الدولية، ولكن في الواقع لا يقوم أي منتج بالإنتاج إلا إذا كان هناك طلب محلي على المنتوج ولا يقوم بالتصدير كذلك إلا إذا كان هناك طلب أجنبي هام

IV. النظريات الحديثة في تفسير التجارة الدولية

هناك الكثير من الاقتصاديين الذين اندفعوا إلى البحث عن نظريات بديلة لنظرية هيكشر وأولين وذلك منذ التسعينيات، والتي تساعد على تفسير أسباب قيام التجارة تحت ظروف محددة ومختلفة عن تلك التي تقوم عليها نظرية هيكشر وأولين، إضافة إلى عدم قابليتها للتطبيق على أرض الواقع. وقد ظهرت النظريات الحديثة محاولة منها لتجاوز الانتقادات الموجهة إليها والاقتراب أكثر من الواقع.

أولا : نظرية دورة الإنتاج

قام الاقتصادي فرنون بتطوير نموذج تحليل ديناميكي للميزة النسبية، وقدم كل من "ريمون فيرنون وهيوشRAYNOND VERNON & HERSH) ("النظرية المسماة بدورة حياة المنتج في التجارة الخارجية والاستثمار سنة 1996، حيث تعتبر أساس قيام التجارة الخارجية وتقوم بتوضيح الديناميكية التي تقوم عليها هذه النماذج من أجل تحليل التجارة الخارجية وتغيراتها عبر الزمن بالاستناد إلى أن التطور التكنولوجي في إنتاج السلع يختلف بطريقة منتظمة عبر الزمن، وهذا الاختلاف يتصل بخصائص دورة حياة المنتج المتاحة

[1] رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية،مجلة علمية محكمة،المجلد 5 ، العدد 17 ،جوان 2013، ص129

[2] نور الهدى بالحاج، "أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية – دراسة حالة الجزائر 2000-2009 ،مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، ، 2013–2014 ص 28

والذي يحدد بالتالي الميزة التنافسية [1].حيث أن هذا النموذج يقوم بدراسة وتحليل التبادل الدولي حسب التطور الزمني للمنتج والميزة النسبية التي تتحقق للدولة وصاحبة المنتج الجديد، من خلال تقسيم حياة المنتج إلى عدة مراحل أطلق عليها اسم "دورة حياة المنتج". وقد قسم كل من "فيرنون" و "هيرش" مراحل حياة المنتج إلى[2] :

1. **مرحلة المنتج الجديد** :تعتمد هذه المرحلة على أنشطة البحوث والتطوير من أجل خلق منتج جديد، وتتوقف هذه الأنشطة على توفر بعض الشروط، من أهمها توفير سوق داخلي قادر على استعاب المنتجات الجديدة، وفتح المجال لاستخدام أحدث الطرق والوسائل الفنية للإنتاج بالإضافة إلى ضرورة توفر طاقة تكنولوجية.
2. **مرحلة التطور والنمو** :يتم تصدير المنتج من طرف المؤسسة المخترعة التي تحتكر إنتاج هذا المنتج وتقوم بتصديره نحو الخارج، وفي هذه المرحلة وبمرور الوقت يزداد الطلب بوتيرة معتبرة ويصبح أكثر مرونة للأسعار، وتحاول المؤسسة المخترعة تمديد وضعية الاحتكار لنفسها.
3. **مرحلة النضج** :في هذه المرحلة تنشر تقنيات وطرق إنتاج هذا المنتج، لتبدأ فروع المؤسسة المخترعة بالخارج عملية الإنتاج حيث يصبح هذا المنتج متوفر بكثرة وتتمكن المؤسسات المنتجة من تخفيض التكاليف، أي إنتاج المنتج لا يبقى حكرا للمؤسسة المخترعة فقط.
4. **مرحلة التراجع** :وهي المرحلة التي يكون فيها المنتج موحد النمط والسوق معروف بشكل جيد، حيث يصبح الإنتاج في الخارج أكثر مرد ودية ويتحول المنتجون في الخارج إلى منافسين حقيقيين داخل سوق البلد المخترع،وذلك لتوفر اليد العاملة وبأجور منخفضة، عند ذلك تبدأ عملية استيراد البلد المخترع للمنتج ويتحول هو إلى إنتاج منتجات أخرى.

ثانيا: نموذج المنافسة الغير تامة

ألغت هذه النظرية فرضية سيادة المنافسة التامة لنظريات التجارة التقليدية ، وفي الواقع نجد أن الأسواق غير التنافسية هي الشكل الراجح ،فهناك أشكال متنوعة من الاحتكار واحتكار القلة والمنافسة الاحتكارية وتتأثر التجارة الخارجية بهذه الهياكل. ومن أبرز الكيانات الاقتصادية ذات الصيغة الاحتكارية والعاملة في مجال التجارة الخارجية، الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تتعامل هذه الأخيرة في حجم هائل من المبادلات التجارية الدولية مما يعطيها قدرة السيطرة على الأسواق وتحريك مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسية في مناطق كثيرة من العالم، فالمنافسة العالمية تجبر كل منشأة في الدول الصناعية مختلفة أن تنتج نوعا واحدا أو على الأكثر عددا محدودا في نفس المنتج بدلا من أصناف وأنواع مختلفة، هذا غاية في الأهمية لأنه يؤدي إلى تخفيض في تكلفة إنتاج الوحدة[3].

---

[1]حسن خلف فليح، **"العلاقات الاقتصادية الدولية،"** مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان -الأردن ،2001.، ص 82.

[2]سامي عفيفي حاتم، "**الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية،**" الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، مصر، ،2005ص 92.

[3]يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر ،2010، ص58.

رابعا: نموذج اقتصاديات الحجم:

نعني باقتصاديات الحجم وفرات الإنتاج الكبيرة، و هي المزايا التي يتمتع بها نظام أو أسلوب الإنتاج الكبير، و عن أحد فروض نموذج "هكشر و أولين" هو أن كلا السلعتين إنما تنتجان في ظل ظروف ثبات عائد الحجم فإن التجارة الخارجية ذات نفع متبادل ممكن أن تقوم حتى و لو كانت كل من الدولتين متطابقتين في كل النواحي، هذا النوع من التجارة لم يشرحه "هكشر و أولين" حيث أن زيادة عائد الحجم إنما تشير إلى حالة الإنتاج الذي يتزايد بنسبة أكبر من النسبة التي يتزايد فيها استخدام الموارد أو عوامل الإنتاج و معنى ذلك أنه لو ضاعفنا جميع المدخلات فإن الإنتاج يزيد بمقدار أكبر من الضعف و ذلك لأن زيادة عائد الحجم تحدث لأنه عند العمليات ذات الحجم الكبير فإن تقسيما للعمل و تخصصا أكبر يصبح ممكنا، بمعنى أن كل عامل يستطيع أن يتخصص في القيام بمهمة بسيطة متكررة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج[1] .

الفرع الثالث: نظرية تشابه الطلب (الأذواق)

يعتبر الاقتصادي السويدي " استيفان ليندر STAINS LINDER " من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا دور الطلب في نموذج تفسير التجارة الخارجية ،الذي افترض:

- أن الدولة تصدر السلع التي تكون لها أسواق كبيرة ورائجة وذلك من أجل تمكين المنشأت المحلية لتحقيق وفرات حجم إقتصادية وتخفيض تكلفتها وبالتالي أسعارها بشكل كافي لتمكينها من غزو الأسواق الأجنبية.
- واعتقد ليندر أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الذوق، واستنتج بالتالي أن فرص التصدير لكل دولة تكون في أسواق الدول الأخرى المتشابهة لها من حيث الدخل، ومن هنا جاء إسم النظرية.

إن التجارة الدولية وفقا لهذا الأسلوب تتركز في المنتجات الصناعية المتنوعة بين الدول المتشابهة من حيث الدخل وأنماط الطلب، وان هدا الأسلوب ينطبق فقط على السلع الصناعية المنوعة.

، ويلاحظ على هده النظرية أنها تتنبأ بأن تكون التدفقات السلعية أكبر حجما كلما ازدادت درجة الإختلاف في الذوق والوفرة وكذلك تتوقع أن تختلف صادرات الدولة عن مستورداتها.

وما يعاب عن هده النظرية أنها لا تفسر سبب تركز إنتاج سلعة معينة في البداية في منشأة معينة في دولة معينة دون سواها ويترك لها وفرات حجم إقتصادية كافية لتمكينها من المنافسة التقديرية[2].

خامسا: نموذج الفجوة التكنولوجية

حيازة إحدى الدول على الطرق الفنية المتطورة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات بنفقة إنتاجية أقل ،هو أساس هذا النموذج في تفسير التجارة الخارجية بين الدول ،وهذا يؤدي إلى اكتساب مزايا

---

[1] أوصيف أحلام، ريمة قادر، **"آليات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر–دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي (وكالة الوادي)** "،مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وإمداد ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2019، ص13.

[2] جمال جويدان، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2003 ،ص 51-52.

نسبية لهذه الحركة إذن فالاختلاف الدولي في المستويات التكنولوجية يحقق اختلافا مناظرا في المزايا النسبية المكتسبة [1].

واستند تحليل الفجوة التكنولوجية على وجود[2]:

فجوة الطلب :وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد وبداية إنتاجه في الدولة موطن الابتكار، وبداية استهلاك هذه السلعة في الخارج.

فجوة التقليد :وهي تلك الفترة الفاصلة بين بداية إنتاج المنتج الجديد في الدولة موطن الابتكار، وبداية إنتاجه في الخارج.

المطلب الثالث: الدور الإنمائي للتجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية، إذ تعتبر إحدى الركائز الأساسية في النهوض باقتصاد الدول، و يعتبر الانفتاح التجاري ضرورة ملحة كونه يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي و توفير السلع والخدمات عبر مختلف عمليات التجارة الخارجية [3].

عندما نتحدث عن الدور الإنمائي للتجارة الدولية ، فإننا نعني بذلك دراسة أهمية التجارة الدولية في الاقتصاد القومي لأي بلد من بلدان العالم سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية ، إذ تعتبر التجارة الدولية إحدى الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية لهذه الدول . ونذكر منها في ما يلي [4]:

1. **الاستفادة من الاستيراد Benefits from Importing**

إن طبيعة الفوائد المتوقعة للاستيراد كثيرة ، بحيث تكمن هذه الأهمية في أنها:

- تسمح بالحصول على السلع والخدمات التي يصعب إنتاجها محليا، أو قد يترتب على إنتاجها محليا تكلفة عالية أو بجودة أقل مقارنة بإستيرادها من دولة أخرى، الأمر الذي قد يوفر دخل يوجه إلى قطاعات أخرى أو يعزز ويدعم تلك السلع والخدمات التي من الممكن أن تكون أحد السلع التي تدخل في عملية التنمية؛
- المساهمة في نمو عناصر الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني؛
- تحسين المستوى المعيشي للأفراد، من خلال توفير السلع الأجنبية داخل الأسواق المحلية مما يعزز من الرفاه الاقتصادي؛

---

[1] يونس محمود، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2009، ص 84 .

[2] خلف فليح حسن، مرجع سبق ذكره ،ص87.

[3] جمال محمد البرازي ، **العملية التسويقية بين الاستجابة لمتطلبات السوق و العوائق الكامنة**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة سانت كلمنتس فرع سوريا، ص145.

[4] ملال شرف الدين ، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، ماليزيا والبرازيل خلال الفترة(1990-2016)**، أطروحة دكتورة في العموم الاقتصادية تخصص تجارة و مالية دولية،2021،ص137-139

- إن تسهيل عملية التبادل التجاري، الذي يدخل في إطار التجارة الدولية وبالتحديد في جانب الواردات، قد
- يسمح باستيراد السلع الرأسمالية، والسلع الأولية اللازمة لعمليات الإنتاج المختلفة، والتي من شأنها إحداث توازنات اقتصادية كلية، وبالتالي توفير شروط التنمية والنمو الاقتصادي المتمثلة في مستلزمات النشاط الاقتصادي التي لا تتميز بالوفرة داخل الدولة3؛
- للواردات دور مهم في سد الفجوة بين العرض المحلي والطلب المحلي، وبالتالي من الممكن أن تقضي على بعض المظاهر السلبية كالاحتكار والتضخم في بعض السلع؛
- تعد الضرائب والتعريفات الجمركية المفروضة على السلع المستوردة، من بين أحد المداخيل المهمة لخزينة الدولة والتي قد توجه إلى دعم عمليات التنمية والنمو الاقتصادي؛
- تؤدي التعريفات الجمركية على السلع الاستهلاكية المستوردة إلى ارتفاع سعرها في نظر المقيمين، مما يستدعي العزوف عليها، وبالتالي التوجه إلى اقتناء السلع المحلية وبالتالي تزيد من العملية الإنتاجية، التي تتطلب بدورها زيادة في عوامل الإنتاج من يد عاملة وغير ذلك، الأمر الذي يحفز التنمية الاقتصادية

2. **الاستفادة من التصدير Benefits from Exporting** : تتعدد عوائد و فوائد التصدير منها:
   - تؤدي عوائد عملية التصدير إلى الزيادة الكمية والنوعية لعوامل الإنتاج التي تعمل على تحسين وضمان القدرة الإنتاجية والقدرة على المنافسة؛
   - تساهم عملية التصدير في تنويع مصادر الدخل الوطني وزيادته من العملة الصعبة، ولما لها من دور في تحسين أداء الميزان التجاري وميزان المدفوعات؛
   - تمويل واردات الدولة بالطريقة التي لا تؤثر سلبياً على ميزان مدفوعاتها الخارجية
   - جذب الاستثمار الأجنبي الذي يعد أحد مصادر تدفق التكنلوجيا الحديثة والخبرة، إضافة إلى ارتباطه بالأسواق العالمية
   - إن التوسع في الصادرات يمكن من الزيادة في الإنتاجية، التي يتولد عنها خفض تكاليف الإنتاج والتوسع في الأسواق الدولية، الأمر الذي يجبر المؤسسات على تبني تقنيات الإنتاج الفعالة التي تتميز بالجودة وانخفاض سعر المنتوج؛ الذي يعد من محددات قيام التجارة الدولية وتعزيز النمو الاقتصادي؛
   - التصدير هو عملية يتم من خلالها تحفيز وتشغيل قطاع الخدمات الأخرى؛

3. **زيادة الفعالية والإنتاجية:**(Increasing productivity and efficiency) إن عملية التبادل التجاري لبعض الدول قد تؤدي إلى استغلال عناصر الإنتاج بكفاءة وفعالية، وهذا يعني أن عمليات الاستيراد والتصدير قد تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وأحياناً إلى تعظيمها. فعملية التصنيع والتجارة عملية ديناميكية متداخلة بعضها ببعض، فطرق الإنتاج تتغير باستمرار في الصناعات القديمة وتتطور أساليب جديدة في الإنتاج وتنقل من دولة إلى أخرى. فالتقدم التكنولوجي يخلق صناعات جديدة في الوقت نفسه. وهذه التغيرات

تنقل حول العالم بواسطة التجارة الدولية. إلا أن ازدياد الإنتاجية وكفاءتها تعتمد على مدى استجابة الصناعات المحلية للتحديات التي تفرضها المنافسة من الصناعات الجديدة. ففي بعض الدول قد تطلب الشركات المحلية الحصول على حماية لصناعتها الناشئة من حكوماتها، وهذه الحماية الممنوحة من قبل الحكومة قد يكون لها أثر سلبي على الإنتاجية وكفاءتها، ومن الممكن أن تكون الاستجابة إيجابية، حينما تستطيع الشركات المحلية مواجهة تحديات هذه المنافسة بالطرق التي تساعد على زيادة الإنتاجية، وذلك عن طريق استخدام أساليب جديدة سواء في الإنتاج أو التسويق، وفي القدرة على تحسين نوعية الإنتاج وتخفيض تكاليفه.

4. **التخصص الدولي** International Specialization : إن أهم الفوائد التي تكتسبها الدول من عملية التبادل التجاري هي تلك الناشئة عن عملية التخصص الدولي . فالتركيز على السلع الممكن إنتاجها وتسويقها بصورة أفضل واستيراد السلع المطلوبة من قبل مستهلكيهم ، يساعدهم على تحقيق فاعلية وكفاءة أكثر في استخدام العناصر الإنتاجية إلا أنه يجب أن ندرك بأن مدى التخصص التي تحققه دولة ما يعتمد على درجة العوائق التجارية الموجودة ، فالتخصص الكامل قد يحدث حينما لا توجد أية عوائق تجارية .

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية

جعل الاختلاف في تفسير التجارة الدولية، ينتقل إلى الاختلاف في تفسير التعامل و تنظيم هذا القطاع الحساس بالنسبة للاقتصاد الوطني، و يترجم على أرض الواقع بما يسمى بسياسة التجارة الدولية، حيث بدأ العالم يهتم بالسياسات التجارية ووضع قوانين لصالح التجارة منذ بداية القرن الخامس عشر.
وفي هدا المبحث سنتطرق إلى مفهوم السياسة التجارية، ،و أهدافها، أنواعها و محددات اختيارها،أدواتها.

المطلب الأول: مفهوم سياسات التجارية وأهدافها

سوف نحاول في هذا المطلب التطرق لأهم تعاريف السياسة التجارية و الأهداف المراد الوصول إليها وتحقيقها بالاعتماد عليها.

أولا: مفهوم السياسة التجارية Trade Policies

تعتبر السياسة التجارية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الخارجية نجد لها عدة تعريفات منها أنها تعرف:

" بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة ، والهدف الأسمى الذي تسعى إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد مستطاع من خلال تعظيم العائد من التعامل مع العالم الخارجي ، ولكنها قد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى كتحقيق العمالة الكاملة وتثبيت سعر الصرف ...إلخ ، حسب الظروف الاقتصادية التي تمر بها[1]. "

[1]منيس أسعد عبد المالك ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي ، دار المعارف ، مصر ، ط3 ، 1986 ، ص183 .

" بأنها مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد و كذا تحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن خارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة[1].

"على أنها انعكاس لموقف الدولة ونظرتها إلى التجارة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها الاقتصادية القومية ، فهي عمل من أعمال السيادة ، بمعنى أن للدولة حرية التحكم بها من خلال وضع قيود على دخول السلع أو خروجها من أراضيها كما تضع قيود على الخدمات الخارجية التي تنجز لمصلحة مواطنيها أو التي يقوم بها أفرادها أو مؤسساتها في الخارج ، وبهذا تسمى هذه السياسة المتبعة بسياسة تقييدية أو حمائية ، أو رفع هذه القيود هنا تسمى بسياسة حرية التجارة [2]".

"حسب MAURICE BYE تسمى "سياسة تجارية دولية" الاختيار الذي تقوم به السلطات العمومية لمجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في التجارة الخارجية للدولة، بغرض الوصول إلى أهداف محددة. والهدف المنشود عادة هو تطوير الاقتصاد الوطني، إلا أنه يمكن أن نجد أهدافا أخرى، التشغيل التام، استقرار الصرف[3]".

ومما سبق فإنه يختلف مفهوم السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى مدى رغبة كل دولة في محاولة تأثيرها على جوانب اقتصادية مختلفة، بوسائل وإجراءات خاصة بها قصد تحقيق أهداف معينة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها.

ثانيا: أهداف السياسة التجارية

إن تطبيق الدولة لأي سياسة تجارية، هو بالأساس من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، فمنها اقتصادية، اجتماعية وأخرى سياسية و إستراتيجية.

1. **الأهداف الاقتصادية:** وتتمثل في

- **حماية الصناعات الوليدة[4]:**

لا تستطيع الصناعات الناشئة في الدول النامية عمى النمو والازدهار في ظل المنافسة الشديدة من قبل الصناعات العريقة أو المنافسة، والتي توجد في الدول المتقدمة، خاصة وأن هذه الأخيرة قد أقيمت منذ فترة طويلة نمت خلالها وتقدمت وأصبحت عند مستوى كفاءة مرتفع، ولذا فإن تقييد الواردات القادمة من الدول المتقدمة أصبح أمرا ضروريا لحماية الصناعات الناشئة بالدول النامية من المنافسة الأجنبية حتى تنمو وتكتسب خبرات جديدة. وهذا يعني أن الحماية لا يتعين أن تمنح لكل أنواع الصناعات الناشئة، وإنها فقط الصناعات التي يتوافر ليا مقومات النجاح في المستقبل إذا ما تم حمايتها خلال فترة سماح معينة.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره** ،ص124.

[2] أحمد عبد الرحمان أحمد ، مرجع سبق ذكره ،ص 64 .

[3] Maurice Bye, Relation Economique Internationale ,Dalloz, Paris, 1971, ,p341

[4] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره ،ص 154 .

تحقيق موارد الخزانة العامة[1]:

قد يكون الحصول عمى موارد للخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، وفي كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد من هذا الطريق أكثر فعالية وأكثر قبولا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزينة العامة، عمى أنو يجب التحرز عند تحديد هذا الهدف، فما تم تحقيقه بفرض رسوم على السمع المستوردة دون تمييز فقد يؤدي هذا إلى الإخلال باعتبارات العدالة الاجتماعية أو باعتبارات التنمية الاقتصادية أو بهما معا.

تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

قد تلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة العملة كوسيمة لاستعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات أمر تقف دونه محاذير كثيرة، خاصة في الدول النامية والتي تتمثل في ضعف المرونة السعرية لمصادرات والواردات، وقد يحدث تدهور شديد في معدل التبادل نتيجة تخفيض قيمة العملة، لذا وجب عمى هذه الدول اتخاذ الإجراءات الكفيلة باستعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وذلك بالتقليل من الطلب عمى الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه،كما تسعى الدول إلى حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية باعتبار أن التجارة الخارجية وسيمة اتصال بالخارج فإن أي تقلبات اقتصادية خارجية عنيفة كتضخم عنيف أو انكماش حاد قد تنعكس عمى الاقتصاد بالسلب، لذلك فإن من الضروري وضع السياسات الكفيلة بحماية الاقتصاد الوطني من هذه التقلبات.

حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية:

والمقصود بها عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا عمى الإنتاج المحمي في بعض الفروع، وتشتد ضرورة الحماية في هذا المجال متى كانت النفقة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج، ومتى كانت حماية الإنتاج المحلي أمر ضروريا. ومن أمثلة ذلك ما تطبقه دول غرب أوروبا من إجراءات لحماية الإنتاج الزراعي فيها من منافسة الإنتاج الزراعي في الدول النامية. ومن أمثلة ذلك أيضا ما تطبقه الدول المتقدمة لحماية إنتاجيا الصناعي في بعض المجالات، كصناعة الغزل والنسيج والصناعات الخفيفة عموما، كذلك ما تتبعه الدول النامية من إجراءات لحماية معظم فروع الإنتاج الصناعي فيها[2].

تشجيع الاستثمار من أجل التصدير و رفع مستوى التشغيل في الاقتصاد القومي[3]:

وذلك بانتهاج أساليب واستراتيجيات تتكفل بهيئة الفضاء الاستثماري الخصب الذي يعمل على تطوير الإنتاج الوطني بهدف التصدير وتشجيع إقامة المناطق الحرة ذات المزايا والحوافز التفضيلية التي تشجع الاستثمار

---

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره ،ص23 .

[2] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر** ، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007 ،ص117-119.

[3] زبير طيوح، **أثر تحرير التجارة الخارجية على ميزان التجاري- دراسة حالة الجزائر 1980-2013** ، مذكرة ماستر، كلية العموم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، فرع تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة،ص19.

فيها وبنية مؤسساتية تعمل على دعم الاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر لتدعيم قدرة المنتوج الوطني على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة العائد النقدي و مزيدا من العمالة أو زيادة مستوى التشغيل.

- حماية الاقتصاد القومي من خطر السياسات الملتوية لكسب السوق الخارجي على حساب المنتجين المحليين الإغراق، الاحتكار،... .

2. الأهداف الاجتماعية[1] : ونذكر منها

- ✓ حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كالمزارعين والمنتجين الصغار، أو منتجي بعض السمع التي تمثل أهمية حيوية للمجتمع؛
- ✓ حماية الصحة العامة للمجتمع من خلال منع استراد السمع المضرة أو المخالفة للمعايير أو تقييد استيراد سمع أخرى كالكحول والسجائر؛
- ✓ إعادة توزيع الدخل القومي: قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة، وتلجأ إلى أدوات السياسة التجارية في هذا السبيل، ففرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام الحصص عمى واردات معينة، مع ثبات العوامل الأخرى، يقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة ويزيد الدخل الحقيقي لمنتجيها في الداخل.

3.الأهداف السياسية والإستراتيجية[2]: وتتمثل في:

–توفير أكبر قدر من الاستقرار، وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية؛

– تأمين الاكتفاء الذاتي، وخصوصا الأمن الغذائي؛

– العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السمع الإستراتيجية خصوصا في فترات الأزمات والحروب.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تحديد السياسة التجارية

بصفة عامة تتأثر السياسات التجارية بمجموعة من العوامل الأساسية, نذكر أهمها فيما يلي :

1. مستوى التنمية[3]:

يعد مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة معينة ما من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة , فجمود الاقتصاد واحتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الدولية، بعكس الحال بالنسبة لاقتصاد أخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطور الاقتصادي ،إد يميل هدا الاقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة الخارجية تتسم بمرونة عالية نظرا لتواصله إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية ،أوعلي الأقل ليست بحاجة كبيرة إلى تدعيمها.

---

[1] عمر شتاتحة، تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية–دراسة حالة الجزائر للفترة (1990–2012) رسالة ماجستير في مالية دولية ، كلية العموم الاقتصادية والعموم التجارية وعموم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، 2015، ص15

[2] محمد دياب، مرجع سبق ذكره،ص 72.

[3] رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،2007، ص71 .

2. الأوضاع الاقتصادية السائدة[1]:

السياسة التي يتبعها بلد ما في مرحلة معينة قد تختلف عن السياسة التجارية التي يتبعها ذات البلد في مرحلة أخرى على حسب الأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي و العالمي كما يلي:

- **النظام الاقتصادي السائد** يلعب دورا محوريا في اختيار السياسة التجارية، ويمكننا بصفة عامة القول أن الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية أو الشمولية الأمثل لتطبيق سياسات تجارية مقيدة، في حين أن الأنظمة الرأسمالية أكثر ميلا لتطبيق سياسات تجارية أكثر تحررا،
- **على مستوى الاقتصاد المحلي:** إن ارتفاع الصناعة المحلية مثلا واشتداد حجاتها للسلع الرأسمالية و الوسطية والمواد الخام ، يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة قصد توفير هده المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محلية . إضافة إلى أن الطلب المحلي الاستهلاكي يلعب دورا هاما في مختلف المنتجات عند تحديدها من حيث الكم ، خاصة في ظل انخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق . أيضا فأن الحالة الاقتصادية العامة (كالتضخم أو الركود و البطالة) لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة ، فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار و تحقيق ارتفاع معدلات التشغيل ، كما يمكنها كذلك الاعتماد في هدا الشأن على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف .
- **على المستوى الدولي** : إن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على إتباع سياسة تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات من جهة ,وضغط استهلاكها من جهة أخرى أي تشجيع الصادرات على حساب الواردات

ولكن خلال السنوات الأخيرة وبعد التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1989 ،أصبح تأثير العوامل الخارجية في إتباع سياسة تجارية معينة،ومعظم دول العالم الآن تطبق سياسات تجارية أميل لمتحرر ولم يكن لها خيار في ذلك ولكن الوضع الدولي فرض على الدول حتمية تطبيق تلك السياسات التحررية والواقع خير شهيد على ذلك، فلم تعد العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية هي الوحيدة التي تحدد اختيار السياسة التجارية بل دخلت وبقوة العوامل الخارجية[2].

المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية و محددات اختيار السياسة التجارية الخارجية

أدت التفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية إلى وجود مذهبين في التجارة الخارجية ، أحدهما يرى ضرورة الانفتاح و تحرير التجارة الخارجية دون قيود ، والآخر يرى ضرورة حمايتها و تقييدها .

---

[1] الصادق بوشنافة ، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية (حالة مجمع صيدال)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تخطيط ، جامعة الجزائر ، 2007،ص 54.

[2] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره،ص72 .

ولكل مذهب حججه و قناعاته وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

أولا : سياسة الحماية التجارية

لقد كانت هذه السياسة مطبقة بصورة كاملة، خاصة من قبل التجاريين في القرن الثامن عشر، نظرا لما لها من مزايا تفضيلية للدولة المطبقة لها آنذاك.

أ. **مفهوم الحماية التجارية:** تعرف سياسة الحماية التجارية على أنها:

- " هي الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريق أو بآخر على الاتجاه المبادلات التجارية الدولية أو على حجمها أو على الطريقة التي تسوي بها المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة [1]"
- "مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة، كمية أو غير كمية تعريفية أو غير تعريفية عمى تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة[2]."
- مجموع الإجراءات والتدابير التي مصدرها الدولة والتي تضمن الحد. الحظر السيطرة أو التأثير على التجارة الدولية. بالتالي فإن الحمائية هي نتيجة لقوة من القيود العامة التي تتعارض مع عمليات التبادل القائمة على الإرادة الحرة لمن تعنيهم مباشرة هذه المبادلات[3]

وقد وضع فريدريك List عدة شروط لتطبيق الحماية وهي[4] :

- أن تقتصر الحماية على الصناعة دون الزراعة ، لأن الزراعة تمثل التخصص الطبيعي ومن ثم فهي مهيأة للتخصص الزراعي والتمتع بالمزايا النسبية بذاتها ، وان حمايتها سوف ترفع من أسعار المواد الغذائية والأولية ، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأجور، وهذا سلبي للصناعة الناشئة.
- تقتصر الحماية على الصناعات القادرة ، أي أن الصناعات التي يمكن أن تتطور بالمزايا النسبية وأن تتنافس في المستقبل ، هي فقط التي يجب حمايتها ، أما الصناعات الأخرى التي لا تتوفر لها مثل هذه الظروف ، يجب أن تترك قوى السوق تقرر مصيرها.
- الحماية مؤقتة ، ومرتبطة بالظروف والفترة الملائمة للنمو، وبعد تلك الفترة تترك الحرية للتجارة والمنافسة

ب. **حجج الحماية التجارية:** شهدت فترة الثلاثينات من القرن العشرين تزايدا نحو الحماية ، فقد أخذت اهتمام بعض المفكرين الذين دافعوا عنها منهم الاقتصادي الألماني الشهير Freidrich List *في كتابه " النظام الوطني للاقتصاد السياسي " سنة1841 [5]، يستند أنصار الحماية التجارية إلى حجج اقتصادية وحجج غير

---

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 296.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**،الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية القاهرة،2003، ص131.

[3] Pascal salin, **libre-echange et protectionnisme**, 1er edition , presses univeritaires de France, juillet 1991, page 85

[4] مصطفى رشدي شيحة ،الأسواق الدولية (المفاهيم والنظريات والسياسات) ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2003،ص135.

[5] Brahim guendouzi , Relations Economiques Internationales, El Maarifa, 2008,Alger, p 46.

اقتصادية ، وذلك أن الاعتبارات الاقتصادية ليست المعيار الوحيد الذي تستند إليه الدولة في تقييد التجارة الدولية أو تحريرها ، فكانت كالتالي :

1) **الحجج الاقتصادية** : تكمن الحجج الاقتصادية في النقاط التالية[1]:

أ. **حجة حماية الصناعات الناشئة** : تعتبر من أقدم الحجج لتقرير الحماية وتقييد التجارة الدولية ، وتفرض الحماية للصناعات الناشئة على أساس أن نفقة الإنتاج الحدية للسلعة التي تنتجها هذه الصناعة تكون مرتفعة نسبيا في البداية ، فهي لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى ، وأعاد فريدريك ليست F.LIST طرحه هذه الفكرة وصار أكبر مؤيدي الحمائية بفرض الرسوم الجمركية ،.

ب. **حجة معالجة البطالة** :إن إتباع سياسة حمائية، تعني الانطواء على الذات في محاولة للاكتفاء الذاتي، وتوفير كل الاحتياجات الوطنية محليا. مما يعني زيادة في الطلب على المنتوجات الوطنية، وعلى منتوجات أخرى لتعويض نقص الاستيراد، مما يدفع بالصناعات الوطنية إلى الإنتاج أكثر واستعمال طاقاتها القصوى، وبالتالي زيادة في التشغيل، وامتصاص أعداد هائلة من البطالين .

ت. **توازن ميزان المدفوعات وتحسين معدل التبادل** ويتم ذلك عن أساس تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الأجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الأجنبي .

ث. **الحصول على إيرادات للخزينة العامة** : يمكن للعوائق والقيود على التجارة الدولية أن تمول جزءا كبيرا من نشاط الدولة ، مما يؤدي إلى تخفيض العبء الضريبي الداخلي ، ففرض المرتفع للرسوم الجمركية مثلا ، يؤدي إلى زيادة موارد الدولة واستخدامها في الإنفاق العام ، وبذلك تشارك التجارة الدولية في تمويل نفقات الدولة أو تمويل التنمية ، إذا استخدمت تلك الأموال في تشجيع و إعانة الصناعات الوطنية المماثلة ، ويعاب على هذه الحجة أن المستهلك هو الذي يتحمل تلك الزيادة في الجمارك ، مما يؤدي إلى انخفاض الرفاهية وزيادة التهرب الضريبي.

ج. **جذب رؤوس الأموال الأجنبية** : يكمن الغرض من الحماية إلى إغراء رؤوس الأموال الأجنبية لدخول الدولة قصد الاستثمار المباشر تجنباً لعبء الرسوم الجمركية المفروضة ، وهكذا يستخدم اجراء الحماية بقصد تشجيع صناعة محلية يعتمد في إنتاجها على رأس المال الأجنبي ، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ويزيد الإنفاق الكلي بزيادة التشغيل ، كما يساعد رأس المال على تطوير فنون الإنتاج محليا وارتفاع كفاءته ، إلا أنه يعاب على هذه الحجة ، أنها قد تضر بالاقتصاد المحلي ، بتسرب جانب هام من الفائض الاقتصادي الناتج عن تلك الاستثمارات إلى الخارج في شكل فوائد للقروض أو جزء من الأرباح ، لذلك فسياسة الحماية التجارية من أجل جذب رؤوس الأموال يتوقف على ضوابط تلك السياسة

[1] عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ظل التغيرات الاقتصادية الحديثة**، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر،بسكرة، 2013 ،ص137 -138.

وتوجيهها من جانب الدول المتلقية لرأس المال الأجنبي لإحكامه وتحديد مساره لتحقيق التنمية الاقتصادية بها.

ح. **حماية الاقتصاد المحلي من خطر الإغراق** :هو وسيلة غير مباشرة لكسب الأسواق الخارجية على حساب المنتجين سواء المحليين أو الأجنبيين ، فإذا شعرت الدولة بأي مبادرة للإغراق ، فإنها تسارع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية اقتصادها المحلي ، عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة أو منع الإستراد نهائيا.

2) **الحجج غير الاقتصادية**[1] : وتنقسم إلى

- ✓ **حجة الدفاع و الأمن** : وهي من الحجج الأكثر رواجا وتأثيرا لفرض قيود على التجارة الخارجية، فحتى آدم سميث أبو الليبرالية في الفكر الاقتصادي، أعترف بشرعية هذا الهدف للخروج عن مبدأ حرية التجارة،عندما كتب يقول "الدفاع أكثر أهمية من الثروة." فكل البلدان معرضة لخطر الحرب، وقد تشعر الدولة أن أمنها معرض للخطر، لذا فهي تعمل على إعداد نفسها إعدادا جيدا بحماية بعض الصناعات التي تراها إستراتيجية لبقائها وديمومتها
- ✓ **حجة المحافظة على الطابع الوطني و تجنب التبعية** : يؤدي تحرير التجارة الخارجية والانفتاح المفرط على الخارج إلى ارتباط السوق الوطنية بالأسواق الأجنبية. وإذا لم يكن للدولة فدارت إنتاجية، وميزات نسبية تحسن استغلالها تفقد الدولة استقلاليتها في تنظيم اقتصادها وتحقيق أهدافها الوطنية. وحتى تتجنب هذه التبعية للخارج وتحافظ على سيادتها الاقتصادية وطابعها الوطني وتطبق سياسة الحماية التجارية. فسرعان ما يتحول عجز ميزان المدفوعات إلى مديونية ويصبح الاقتصاد الخارجي الدائن في مركز قوة لفرض شروطه على الاقتصاد الوطني، ويخضع بالتالي لشروط المؤسسات الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. بل قد تمتد خطورة الأمر أيضا إلى الدول التي تعتمد على الصادرات في بناء اقتصادها، فالتبعية قائمة للصادرات و الواردات معا.
- ✓ **حجة حماية القطاع الزراعي** : يمثل القطاع الزراعي في كثير من البلدان قطاعا هاما ويمثل المزارعون طبقة اجتماعية مهمة. وترك القطاع الزراعي للمنافسة الأجنبية قد يقضي على الزراعة الوطنية مما يضر بطبقة المزارعين، فحماية القطاع الزراعي تمثل حماية لهذه الطبقة الاجتماعية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة.
- ✓ **الحجة الدينية والأخلاقية** : فقد تكون تجارة بعض السلع والخدمات منافية لأخلاقيات المجتمع وعقيدته، فتمنع مثل هذه التجارة، كتجارة الخمور والمخدرات في البلدان الإسلامية.

[1] زريمش سعاد ،خلاف سوماية، **اتجاه السياسة التجارية في الجزائر ما بين الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والحد من الواردات، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015** ،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى ـ جيجل ،2017 ، ص19.

ثانيا : سياسة الحرية التجارية

سنقف على أهم تعريفاتها و حجج أنصارها المنادية بالتحرر و الانفتاح التجاري.

1) مفهوم سياسة الحرية التجارية

يعتبر رواد المدرسة الطبيعية أول من نادوا بتحرير التجارة، الذي عززه شعار "دعه يعمل دعه يمر"، على يد رواد المدرسة الكلاسيكية " آدم سميث ،ريكارد ،ستيوارت ميل ... إلخ و ."وخلال الستينيات والسبعينيات على أثر فشل الدولة، جاء النقديين حاملين لواء الحرية الاقتصادية المطلقة وذلك بالعودة إلى عالم "آدم سميث"، ذلك العالم الذي تسيره قوانين طبيعية خالدة وتتحكم في أموره يد خفية سحرية تنسق بين كل شيء وتوفر الهرمونية الكاملة للنظام[1]."

تعرف سياسة الحرية التجارية على أنها:

- " جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية للحياد ، بمعنى عدم ترك المجال لتدخل الدولة في الواردات والصادرات ،وذلك عن طريق إزالة أو تخفيض القيود التعريفية وغير التعريفية من أجل تدفق التجارة الدولية[2]".
- "عودة مرة أخرى إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية ، التي ترى أن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة ، وهذه الأخيرة تتضمن الكفاءة الاقتصادية ، العدالة الاجتماعية ، فالكفاءة الاقتصادية تحقق الحد الأقصى من الإنتاج والتوزيع الأمثل للموارد ، أما العدالة الاجتماعية تحقق البدائل المختلفة للمستهلك والأسعار المنخفضة والتنافس واتساع نطاق الاختيار
- تشير إلى عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الخارجية[3].

2) حجج الحرية التجارية:

ينادي أنصار سياسة الحرية التجارية بضرورة القيام بالتبادل الدولي من أجل تحقيق المكاسب ، في نظام دولي خال من القيود والعراقيل، استنادا إلى مجموعة من الحجج أهمها :

- ✓ أن التحرير لا يساهم فقط في النمو الاقتصادي و لكنه يعمل على تحقيق السلام والأمن في العالم من خلال إحلال المنافسة التجارية بدلا من الصراعات العسكرية.
- ✓ تطبيق الإجراءات التجارية المقيدة لانتقال السلع مثل الرسوم الجمركية أو غير الجمركية سيؤدي إلى نقص الرفاهية الاقتصادية للدولة ، فتحرير التجارة الخارجية سيجعل السلع و الخدمات أرخص بالنسبة للمستهلكين مما يزيد القدرة الشرائية.[4]

---

[1] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 70 .

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقيميه)** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2004 ، ص249 .

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار،" **الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)** ، طبعة الأولى ، دار المسيرة لمنشر والتوزيع، الأردن ، 2007 ،ص365 .

[4] محمد صفوت قابل، **تحرير التجارة الخارجية بين التأييد و المعارضة**، دار الحكمة للنشر، القاهرة- مصر، ،2002 ،ص 55-58

- ✓ صعوبة قيام الاحتكارات و منافع المنافسة:تمنع سياسة الحرية التجارية قيام الاحتكارات أو على الأقل تصعب قيامها مع سيادة مبدأ المنافسة بين المنتحين، حيث يكون هناك دافع إلى التجديد والابتكار و يساعد على الارتفاع بمستوى الإنتاجية ، وبالتالي تنخفض التكاليف إلى أدنى حد ممكن، الأمر الذي يحد من قيام الاحتكارات في الداخل، لأن المستهلك يدافع عن نفسه ضد استغلال المحتكر بشرائه أو اقتنائه للسلع الأجنبية.
- ✓ تخفيض معدلات البطالة بدرجة أفضل من سياسة الحماية لأنها تساعد على الاستفادة من عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول المتقدمة.
- ✓ الحرية تودي إلى تعظيم الصادرات في إطار إتباع إستراتيجية الإشباع من أجل التصدير ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي.
- ✓ التخصص في الإنتاج و تخفيض أسعار السلع الدولية [1]: تؤدي الحرية من جهة إلى تخصص كل دولة في إنتاج السلع المناسبة لظروفها الطبيعية والتاريخية بتكاليف منخفضة وبالتالي يزداد الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم ،وهذا مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها بحكم الوفرة مما يعود بالنفع على كل الدول.
- ✓ تشجيع التقدم التكنولوجي حيث أن وجود المنافسة وتحسن النوعية يؤدي إلى التقدم التكنولوجي من أجل البقاء في السوق[2]
- ✓ **الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير** : لقد ظهرت هذه الحجة في الأوساط الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية و أساسها هو أن الرسوم الجمركية العالية قد تدعو إلى خفض حجم التجارة الدولية بوجه عام لأن تقليل حجم الواردات ينتهي عادة بنقص في حجم الصادرات و حيث أن التجارة الدولية ما هي إلاّ تبادل و مقايضة في السلع و الخدمات بين الدول فلن تستطيع دولة أن تصدر فائض إنتاجها بصفة مستمرة دون أن تستورد فائض إنتاج العالم الخارجي.
- ✓ **الحرية تحد من قيام الاحتكارات:** فالحرية والمنافسة تؤدي إلى الحد من قيام الاحتكارات، والممارسات الهادفة للسيطرة على الأسواق المحلية، وبهذا نتجنب مساوئ الاحتكار من تحديد الكميات، وفرض المحتكر للسعر، وكذا فرض نوعية المنتوج وعدم توافر فرص الاختيار أمام المستهلك.[3]

3) خطوات تحرير التجارة الدولية.

عندما تقوم الدولة بتحرير تجارتها الدولية تتبع في ذلك خطوات عدة سنبرزها فيما يلي:

أ. الخوصصة وتأهيل المؤسسات العمومية:

يمكن تعريف الخوصصة:" بأنها الانتقال التام أو الجزئي للملكية العامة لصالح الخواص أو تمكينهم بموجب عقد من إدارة المؤسسات[1]".

---

[1]نعيمي فوزي، غراس عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره ، ص36.

[2]علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره ،ص 339.

[3]عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شياب، مرجع سبق ذكره ،ص295 .

الهدف من الخوصصة منح فرص متساوية للمنتجات المحلية والمنتجات الأجنبية عن طريق رفع الدعم عن المؤسسات العمومية.أما بالنسبة لتأهيل المؤسسات فهو عبارة عن برنامج على مستوى المؤسسة الاقتصادية يهدف إلى تحسين النوعية ووضع آليات تطوير من أجل رفع قدراتها التنافسية والصمود أمام المؤسسات والسلع الأجنبية المنافسة عند رفع القيود عن حركة التجارة بين الدول

ب. **تحرير الأسعار**:وهي عملية إطلاق قوى السوق مع إلغاء الدعم الحكومي على الأسعار وجعلها في نفس مستوى السوق العالمية، تستخدم سياسة تحرير الأسعار قصد إزالة التشوهات السعرية وتحرير قيمها وحركتها[2].

ت. **تعويم أسعار الصرف**:هي العملية التي يتم بمقتضاها استبدال عدد من الوحدات من العملة الوطنية بعملة واحدة من العملة الأجنبية وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة ومن ذلك التضخم والعمالة.إذا فسعر الصرف يعتبر محددا رئيسيا في تحديد أسعار الصادرات والواردات بالنسبة للدولة في قطاع التجارة الخارجية وهو عنصر مهم في عملية التحرير[3].

المطلب الثالث: أدوات السياسات التجارة الخارجية

تستخدم الدول بعض الأدوات و الوسائل لتطبيق السياسة التجارية التي تناسبها , وتكون هده السياسة وفقا للنظام الاقتصادي السائد ,وعليه نميز بين الأساليب السعرية ,الكمية و التنظيمية.

أولا :الأساليب السعرية

ويتجلى تأثيرها في أثمان الواردات والصادرات عن طريق :

1) **الرسوم الجمركية** :وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية (واردات أو صادرات) ، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة للدولة في وقت معين اسم "التعريفة الجمركية" [4] تنقسم هذه التعريفات الجمركية إلى ما يلي:

- **الرسوم القيمية** :تحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة(مثال : 10 % من سعر الطن من السلعة)
- **الرسوم النوعية** :تحدد كمبلغ من النقود على أساس الوحدة من السلع بالعدد أو الوزن.
- **الرسوم المركبة** :وتتضمن كل من الرسم النوعي يضاف إليه الرسم القيمي.

---

[1]موسى سعداوي، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، فرع تخطيط اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007، ص68 .

[2]عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره ،ص246-247.

[3] عطاء الله بن طيرش، **اثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، الجزائر، ،2011ص46.

[4]احمد حشيش وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 230.

2) **الإعانات**[1] : هي إجراءات حمائية ويقصد بها تلك المساعدات والمنح المالية المباشرة منها وغير المباشرة التي تقدمها الدولة لصناعة أو منتجات معينة بغرض تشجيع المصدرين المحليين على مزاولة نشاطهم في الأسواق العالمية، وتدعيم مركزهم التنافسي،سواء من الناحية الكمية (حجم الصادرات) أو الكيفية(نوع المنتجات) أو الخدمات المقدمة.

ونميز في هذا الصدد من حيث النوع:

- إعانات الإنتاج (التصدير): هي مساعدة مالية من الدولة لصناعة معينة، بنسبة مئوية من القيمة المنتجة أو المصدرة
- إعانات قيمية: أو بمبلغ معين عن كل وحدة منتجة أو مصدرة
- إعانات نوعية: وتعرف المنظمة العالمية للتجارة الإعانة بأنها كل تدخل للسلطات العمومية من شأنه أن يمنح ميزة للمستفيد من هذا التدخل

وبما أن إعانات الإنتاج ليست بإجراءات عند الحدود، فهي تعتبر إجراءات داخلية، ولكل دولة كامل الحرية في التصرف في شؤونها الداخلية، وتنظيم اقتصادها، لهذا فقد أغفلت منظمة GATTالتطرق إلى هذا النوع من السياسة التجارية.

3) **الإغراق** : تلجأ الدول و المؤسسات الراغبة في اكتساب أسواق جديدة إلى الإغراق كأداة من أدوات السياسة التجارية، في محاولة منها لفرض سلعها في البلدان المستوردة بأسعار أقل مما أنتجت به ،مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى السوق الأجنبية وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل والخارج، وينقسم إلى ثلاثة فروع :

أ. **الإغراق العارض:** والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة.

ب. **الإغراق قصير الأجل والمؤقت:** والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله.

ت. **الإغراق الدائم:** المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.

و يجدر الإشارة إلى أن الإغراق يمثل شكل من أشكال المنافسة غير الشريفة، تعمل الدول على مكافحته وتفرض إجراءات عقابية على الدول أو المؤسسات التي تمارس الإغراق، بإخضاع سلع هذه الدول والمؤسسات إلى رسوم جمركية تعويضية أو رسوم مكافحة الإغراق.

4) **سعر الصرف** :هو خفض سعر الصرف الرسمي تقوم به الدولة عمدا لقيمة العملة الوطنية مقابل عملة دولية مرجعية (مثل الدولار الأميركي)،سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا في الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ ، ومن أبرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يتعلق بقيمة كل من الصادرات والواردات ، بما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية1.

[1] MICHEL RAINELLI, « ***l'organisation*** mondiale du commerce », 6ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, FRANCE, 2002, page 44

ثانيا:الأساليب الكمية

بالإضافة للأساليب السعرية يمكن للدولة أن تتخذ وسائل أخرى من أجل التدخل في التجارة الخارجية، لكي تحقق ومصلحتها الوطنية، ويعتبر نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد من أكثر الوسائل شيوعا وتقليدية.

1) **نظام الحصص**[1] : ويقصد به "نظام تحدد الدولة بمقتضاه كمية الواردات التي يجوز استيرادها من سلع معينة خلال فترة،أي فرض قيد كمي على الصادرات أو الواردات من سلعة معينة، ويأخذ هذا القيد الكمي شكل الحد الأقصى، حيث تحدد الدولة حصة معينة (كمية أو قيمية)، ويشترط لاستيراد بعض السلع الحصول على ترخيص باستيراد سابق من الجهة الإدارية المختصة لذلك والتي تمنح هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة.

ويفضل نظام الحصص عن نظام الرسوم الجمركية من حيث الفعالية فى مجال التقييد الواردات .

2) **تراخيص الاستيراد:** يقصد بنظام تراخيص الاستيراد عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.

3) **الحظر (المنع)**:يعرف الحظر على أنه "قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية". ويكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، و يأخذ أحد الشكلين التاليين:

•حظر كلي: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.

•حظر جزئي: هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول و بالنسبة لبعض السلع

ثالثا:الوسائل التنظيمية[2]

يمكن التمييز في شأن هذه الوسائل، والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق داخله المبادلات الدولية مايلي:

- **المعاهدات التجارية** :وتتضمن إجراءات بنوع من التفصيل كتحديد الكميات أو القيم أو بيان المنحنيات التي تدخل في نطاق المبادلات بين هاتين الدولتين أو الدول.
- **اتفاقات الدفع** :وهي اتفاق ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفق الأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان.
- **الحماية الإدارية** :وهي عبارة عن إجراءات استثنائية تقوم بها السلطة الإدارية بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية مثل: الشد في تطبيق القواعد الصحية. ....الخ

[1]محمد زكي الشافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، ،1989 ،ص230 .

[2]زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر،1998، ص297.

- **التكتلات الاقتصادية الدولية** :وتظهر كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية، و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ عدة أشكال أهمها:منطقة التجارة الحرة/ الإتحاد الجمركي الإتحاد الاقتصادي /الاندماج الاقتصادي الكامل/التكتلات الاقتصادية الدولية

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشر ذا أهمية بالغة لدى المفكرين الاقتصاديين كونه يمثل رأس السياسات الاقتصادية التي ترسمها الحكومات والتي تسعى الى تحقيقها، حتى أصبح ينظر إليه على أنه معيار للحكم على نجاح أو فشل السياسات الاقتصادية المتبعة، حيث يعتبر خلاصة جهود اقتصادية وغير اقتصادية مبذولة في المجتمع، وبما انه يمثل وسيلة لزيادة دخل الفرد وزيادة رفاهيته تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تحقيق نتائج ايجابية عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي أنواعه و خصائصه

يصعب تحديد معنى النمو الاقتصادي سواء من حيث المدى الزمني أو من حيث خضوعه للتغيرات الفنية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة. وهذا ناجم عن كونه يخضع لعوامل ومتغيرات في غاية التعقيد. ويتم استخدام مصطلحان النمو والتنمية لوصف التقدم نحو تحقيق الأهداف والتطور. على الرغم من وجود اختلاف بينهما،وسوف نحاول تعريف كل منهما وتحديد أوجه الاختلاف بينهما

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي عرضها الباحثون والعلماء نذكر منها:

- «François Perroux » يعرفه :على أنه عملية مستمرة و خاضعة للتقييم الإنتاج الداخلي الخام للبلد على مر الزمن[1].
- jacques lecaillan يعرف النمو الاقتصادي بمقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل [2]؛
- يعرف الاقتصادي F.Perroux بالنمو الاقتصادي على أنه: يعبر عن مقدار الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة الأجل لمؤشر إننتاج بالكمية أو بالحجم، أما على المدى القصير يستخدم الاقتصاديون مصطلح التوسع المتناقض لمصطلح الركود أو الجمود [3]؛

يعرفه الاقتصادي S.Kuznets النمو الاقتصادي في كتابه النمو والهيكل الاقتصادي بأنه: ظاهرة كمية، وبالتالي يعرف النمو على أنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية، وتكون

---

[1] **Nshue .A**,« Modèle de croissance économique », Kinshasa, **(**2012) **,**p03.

[2] Jacques lecaillan ,**la croissance économique**, Edition cujas, paris, 1972,p10.

[3] Lawrence Schembri, « Les taux de change flottants: une nouvelle analyse », revue de la banque du Canada, Automne, 2001, p 38.

هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والأيديولوجية التي يحتاج الأمر إليه.

- بصفة عامة يمكن القول أن النمو الاقتصادي يشير إلى تلك العملية التي من خلالها تكون هناك زيادة مستمرة في نصيب الفرد من إنتاج السلع والخدمات، و من إجمالي الناتج الوطني الحقيقي أو المتوسط الدخل الفردي على مدى فترة طويلة من الزمن أي أن النمو الاقتصادي يعني[1]:
  - ✓ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
  - ✓ أن تكون زيادة حقيقية وليست نقدية.
  - ✓ أن الزيادة على المدى البعيد.

و أن عملية النمو الاقتصادي تتطلب توفر مجموعة من العناصر هي[2]:

- ✓ العمالة
- ✓ رأس المال
- ✓ الموارد الطبيعية
- ✓ الإدارة والتنظيم
- ✓ التكنولوجيا

[1]محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"**، قسم لاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية،مصر ،2000،ص5.

[2]محمد علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ،2016 ،ص48.

ثانيا: التنمية

عملية متعددة الأبعاد تشمل على تغيرات شاملة ومتواصلة، مصحوبة بتعجيلٍ في يعرفها البعض:

- النمو الاقتصادي وتحسينٍ في توزيع الدخول، مع إبادة الفقر وزيادة رفاهية الأفراد.[1]"
- وعرفتها الأمم المتحدة بأنها: " العملية الموسومة بتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا والمعتمدة على أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه".
- وفي تعريف آخر على أنها: "العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية التخلف إلى وضعية التقدم لاقتصادي [2]."

ومن منظور رؤية اقتصادية جديدة فهي " :عملية تغيير في هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام وتتضمن تسارعا في النمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والقضاء على الفقر.[3]"

- وبالتالي يعد مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث إن التنمية الاقتصادية تتضمن، بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها، إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية[4].

ومنه نستطيع القول أن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى:

– إحداث تعير لهيكل الناتج مع ما يقتضيه، ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.

– ضمان حياة كريمة.

– ضمان استمرارية هذا النمو من خلل استمرارية تدفق الفائض أو المتبقي بعد حاجات الأفراد والموجه للاستثمار.

ومما سبق، يمكن تبيان الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجدول التالي[5]:

الجدول رقم 03 : أوجه الاختلاف بين النمو والتنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية	النمو الاقتصادي
❖ عملية مخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل للأفراد . ❖ تهتم بنوعية السلع والخدمات. ❖ تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.	❖ يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها تغيير هيكلي للمجتمع . ❖ يركز على التغيير في الحجم او الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. ❖ لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص16.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة، مرجع سبق ذكره،ص15.

[3] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، جامعة مؤته، الأردن، ،2010،ص34.

[4] جلال خشيب، النمو الاقتصادي، ص6 ، متاح على الموقع https://www.alukah.net/culture

[5] محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص51-57.

❖ تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.	الأفراد. ❖ لا يهتم بمصدر زيادة الدخل القومي .

وعليه نستخلص بأن:

النمو الاقتصادي هو: تغير مادي، يتوقف في مرحلة معينة، يمكن قياسه بدقة ، جزء من العملية التنموية.

في حين أن **التنمية** هي: تغير هيكلي ووظيفي، مستمرة، يصعب قياسها بنفس الدقة، بينما النمو ليس جزء من النمو الاقتصادي.

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي و خصائصه

للنمو الاقتصادي أشكال مختلفة و له خصائص متنوعة و هذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

أ. أنواع النمو الاقتصادي

هناك ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي وهي، النمو التلقائي والنمو العابر والنمو المخطط، يتم التميز بين هذه الأنواع كالأتي:

1-النمو الطبيعي/التلقائي :هو ذلك النمو الذي يؤخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية بحيث يعتمد على قوى السوق الذاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحيث لا مجال لتدخل الدولة، ويعود ذلك لتحقيق قوى العرض والطلب ومتطلبات الاقتصاد التي تساعد على نموه وتنميته[1] ،إذا فالنمو الطبيعي هو ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعة في مسارات تاريخية، كما تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي، وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي.

2-النمو العابر :هو ذلك النمو الذي يحصل نتيجة لعوامل طارئة لا تتسم بالثبات ولا القصد عادة تكون خارجية، ما تلبث أن تزول ويزول معها النمو الاقتصادي الذي أحدثته، وتقع أكثرية الدول النامية تحت هذا النمط من النمو[2]،كالنمو المحقق نتيجة للارتفاع الأسعار بالنسبة للبلدان التي تعتمد على مورد أساسي كالنفط في الدول النامية مثلا.

3-النمو المستهدف/المخطط :هو ذلك النمو الذي يتحقق كنتيجة لعملية مقصودة، وذلك من خلال وضع الخطط اللازمة لتحقيقه، وترتبط قوة وفعالية هذا النمط ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط بفعالية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الأعوان الاقتصاديين في الخطط المرسومة.

ومن الجدير بالذكر بأن كلا من النمو التلقائي والنمو المخطط هو نمو ذاتي الحركة، في حين أن النمو العابر في معظم الدول النامية هو نمو تابع لا يملك الحركة الذاتية ويمكن القول بأن النمو الذاتي إذا استمر خلال فترة تزيد عن بضعة عقود، يتحول إلى نمو مطرد. ويمكن تقسيم النمو الاقتصادي حسب شكله

[1] بن رمضان أنيسة، **دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة على النمو الاقتصادي**، دار هومة، الجزائر ،2014 ،ص85.

[2] ماجد صبيح، **التنمية الاقتصادية**، جامعة القدس المفتوحة، عمان،2008 ، ص17 .

(سرعة حدوثه) إلى[1] :نمو اقتصادي ثابت، متزايد ونمو متناقص

- ✓ **النمو الثابت** :كما يسمى أيضا النمو الخطي، يوضح تطور النمو الاقتصادي بصورة منتظمة، أي بمعدل ثابت خلال الزمن .
- ✓ **النمو المتزايد** :يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي بصفة متزايدة و متسارعة عبر الزمن.
- ✓ **النمو المتناقص** :يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي بصفة متناقصة من سنة إلى أخرى.

ب.خصائص النمو الاقتصادي

يوجد عدة خصائص للنمو الاقتصادي، نذكر منها:

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا، ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة.
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار.
- يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني[2].

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي و مؤشرات قياسه

للنمو الاقتصادي مجموعة من المحددات و مؤشرات لقياسه و تقييمه وهذا ا سنتناوله في مطلبنا هذا.

أولا: محددات النمو الاقتصادي

تعد المحددات التقليدية للنمو المتمثلة في: العمل، والادخار، والاستثمار، وإنتاجية العامل، ومعدل التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، والتطور المالي، ومستوى التعليم والصحة...الخ، وهذه تمثل حقائق راسخة. غير أن معظم التفسيرات الحديثة تركز على تحقيق النمو من خلال الزيادة في إنتاجية عوامل الإنتاج، وكذلك درجة الانفتاح على العالم الخارجي تجاريا وماليا، فضلا عن الظروف السياسة والاجتماعية المواتية لعملية النمو، ومدى سيادة القانون.

فيما يتعلق بالدراسات التجريبية عن محددات النمو الاقتصادي، سوف يتم تناول أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وفقا للدراسات المختلفة كما يلي[1]:

---

[1] وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة الجزائر مصر السعودية** دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2014،ص09.

[2] عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005 ،ص21.

1) رأس المال المادي :

المتمثلة في صورة الاستثمار في المعدات والآلات والتجهيزات الإنشائية والبنية الأساسية، وهو يعد من العوامل المؤثرة بقوة في النمو خاصة في المراحل الأولى، حيث توجد علاقة إيجابية بين النمو في ناتج العامل والاستثمار في رأس المال المادي للمجتمع، ولذا يكون له تأثير إيجابي قوي على النمو وخاصة في الأجل الطويل.**و** يؤكد King–Levine (1994) «أن الاختلافات في الأنماط الوطنية من تراكم رأسمال المادي، يمكن أن تفسر الكثير من الاختلافات في مستويات الإنتاج الوطني، و أن الزيادة في معدلات الاستثمار الوطني يمكن أن تنتج زيادات كبيرة في معدلات النمو الاقتصادي» .

2) **رأس المال البشري** :في صورة الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة، تؤكد عديد من الدراسات على الأثر الإيجابي القوي لدور هذا العامل في الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي – سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة– ، وهو ما تؤكده تجربة الدول الآسيوية، حيث أن السبب الأساسي في الارتفاع بمعدل النمو بها هو الاهتمام بالعنصر البشري نتيجة إصلاح سياسات التعليم والاهتمام بالبحث العلمي ،نظرا لما يترتب عليه من استيعاب التطورات التكنولوجية الجديدة والأفكار الجديدة التي تم اكتشافها بالدول الأخرى، فضلا عن الارتفاع بكفاءة رأس المال المادي، وارتفاع إنتاجية القوة العاملة

3) **التقدم التقني والتغير التكنولوجي:**

العامل التقني هو محدد ضروري للنمو الاقتصادي، بعد ما كان ينظر إليه على انه خارجي المنشأ وأنه 'سلعة حرة عامة غير منافسة سقطت من السماء 'يتم حسابها على أساس إنتاجية عوامل الإنتاج في الخمسينات، أصبح خلال الثمانينات داخلي المنشأ يتحدد بمتغيرات أخرى مثل المعرفة التقنية، الاختراع، التكنولوجيا الجديدة ومهارة العمال[2]، وعليه اختلاف وجهة النظر حول هذا المحدد كان حسب النظرية النيوكلاسيكية ونظرية النمو الداخلي.

4) **الانفتاح التجاري :**

أثبتت عديد من الدراسات وجود علاقة طردية بين تحرير التجارة والنمو، نظرا لما يترتب عليها من تخصيص أفضل للموارد وفقا للمزايا النسبية، كما تسهل الحصول على المدخلات بتكلفة أقل وجودة أعلى، وكذلك التكنولوجيا المتطورة بصورة مستمرة، وزيادة درجة التنافسية، وكلها أمور تسهم في رفع كفاءة وإنتاجية عوامل الإنتاج، وهو ما أكدته عديد الدراسات.

---

[1]طيوب عبد القادر وعوينة احمد، محددات النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا دراسة قياسية خلال الفترة 2000– 2017 ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020 ،ص7-8

[2] Philippe Darreau, **«expliquer la croissance** » , Université de Limoges, Août 2003,p7.

- رغم عديد المؤشرات لقياس الانفتاح التجاري، لكن المؤشر الذي يعبر عنه في معظم الدراسات هو" **مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي**" ،ذلك المؤشر الذي يقاس بمجموع الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي: فهو يبين الأهمية النسبية للتجارة الخارجية ويتم حسابها من خلال مجموع قيمة التجارة

- الخارجية (الصادرة و الواردات) بنسبة إلى الناتج الداخلي الخام ، ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني(e) ويبين أيضا درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي و مدى ارتباطه به أو درجة انفتاحه عليه ويعبر عنه رياضيا كما يلي:

$$E = \frac{(X+M)i}{PIB} \times 100$$

e:مؤشر درجة الانفتاح التجاري للدولة i

X:الصادرات M: الواردات PIB:الناتج الداخلي الخام.

تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية (صادرات ، واردات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أي أنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي دولة على الظروف السائدة في الأسواق الاستيراد و التصدير لهذه الدولة ،وعلية فإذا كان هذا المؤشر مرتفعا دل ذلك على اعتماد الدولة بشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية و يجعلها في حالة تبعية للعالم الخارجي، و يشير أيضا إلى عمق اعتماد الاقتصادي على الأسواق الخارجية ، ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية و السياسات المالية و الاقتصادية التجارية للشركاء التجاريين و الاتفاقيات و التكتلات الاقتصادية و الأحداث السياسية العالمية.[1] وقد اعتبر نسبة (40%) للتجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي مقياساً للانكشاف التجاري، أما إذا تراوحت هذه النسبة بين (20% ،12%) فان اقتصاد الدولة يعد مغلقاً[2].

5) **الانفتاح والتطور المالي**

من خلال الاقتراض وتخفيض تكلفة الاستثمار، وتطوير الأسواق المالية وتنويع محافظ الاستثمار ،فضلا عن الرفع من كفاءة الجهاز المصرفي وتحسين الخدمات المصرفية، مما يسهم في تعبئة المدخرات وتوفير المعلومات عن فرص الاستثمار وتدنية المخاطر وتوفير السيولة للمستثمرين ومنه زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى زيادة كفاءة تخصيص الموارد المالية بالدولة ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي وتحقيق معدل نمو أعلى.

6) **معدل التضخم** :استنتج كل من Fisher Gregorio سنة 1993 أنه يوجد علاقة عكسية بين

---

[1]محمد أبو القاسم عبد الرحمان ، **أثر الانفتاح التجاري على فعاليات السياسات النقدية و المالية في السودان دراسة قياسة 1980-2015** ، أطروحة دكتورة ، جامعة السودان،2018 ،ص39

[2]فراس حسين علي الصفار ،**قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق** ،مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث ، المجلد الثالث ، العدد السادس ، جامعة كربلاء، العراق ،2023 ، ص406 .

تقلب معدلات التضخم والنمو الاقتصادي من جهة، وبالتالي سترتب على التضخم عديد من الآثار السلبية، وخاصة عند المستويات المرتفعة التي تزيد عن 15% – 20% نظرا لما يرتبط به من زيادة في التكاليف وعدم اليقين والتأثير السلبي على معدلي الادخار والاستثمار وعلى مستوى المعيشة وتوزيع الدخل، وكلها أمور تؤثر سلبيا في الأجل الطويل.

7) **الإنفاق الحكومي :**

بالأخص في قطاع البنية التحتية وهي من العوامل التي تحدث وفرات خارجية وتشجع الاستثمارات المحلية الخاصة والعامة، ولذا تكون آثاره إيجابية على النمو، غير أن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي تكون له آثار سلبية نتيجة لما يرتبط به من زيادة في معدلات الضرائب وارتفاع معدل التضخم، فضلا عن الفساد وسوء التخصيص وخاصة في الدول النامية.

8) **المؤسسات الاقتصادية و الخصخصة:**

وتتمثل في مدى سيادة الديمقراطية والقانون من جهة،ومن جهة أخرى حجم و دور القطاع الخاص، وتمارس هذه العوامل تأثيرها من خلال التأثير في مناخ الاستثمار وجاذبيته، فضلا عن أنها تحفز على الابتكار وزيادة درجة المنافسة، وكلما كانت هذه العوامل مواتية تكون آثارها إيجابية على النمو من كل من الأجلين القصير والطويل.[1]

ثانيا: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

يقاس النمو بمجموعة من المؤشرات نذكر أهمها فيما يلي:

1) الدخل الوطني الكلي[2]:

يعتبر حجم الناتج المحلي الإجمالي GDPمن بين المؤشرات الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي للبلد ،2كما يعتبر الناتج المحلي الإجمالي GDPهو Y،

يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي(Y) من حيث إجمالي الإنفاق الإجمالي السنوي للاقتصاد، والذي يضم إجمالي الإنفاق المحلي وصافي المعاملات الخارجية (الميزان التجاري).

يضم إجمالي إنفاق القطاع المحلي: إنفاق القطاع الخاص –الأفراد والعائلات– (أي الاستهلاك C)، إجمالي نفقات قطاع الأعمال أو المؤسسات (الاستثمار I)، ومجوع نفقات القطاع العام (الإنفاق الحكوميG صافي المعاملات التجارة الخارجية هي عبارة عن الحجم الكلي للصادرات(X) ناقص الحجم الكلي للواردات (M)،ومن ثم يمكن التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي GDP بالصيغة التالية:

$$Y = C + I + G + X - M \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

[1]طيوب عبد القادر وعوينة احمد، مرجع سبق ذكره ،ص8.

[2]محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره ، ص 65.

يحدث النمو الاقتصادي بالتزامن مع حدوث النمو في قطاع من القطاعات المشار إليها سابقا، والمبينة في المعادلة (1) ،حيث تظهر آثار النمو الإجمالي لجميع القطاعات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDPمع مرور الوقت[1].

إلا أنه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج.

2) الدخل الوطني الكلي المتوقع:

من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع و الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ بعين الاعتبار تلك المقومات عند حساب الدخل[2].

3) متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج:

يعتبره الكثير من الاقتصاديين من أكثر المعايير استخداما وصدقا، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى الدول النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أس وطرق القياس والتقدير، كالتي تعتمد في حسابه على إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج. وفي هذا الشأن يعتقد الاقتصادي Kindle berger Charles[3] أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية، حيث:

معدل النمو= الدخل الحقيقي في الفترة (t)– الدخل الحقيقي في (t−1)/ الدخل الحقيقي في (t−1) X 100

t :الفترة الحالية t−1 : الفترة السابقة

---

[1] Fidelis Ezeala- Harrison ; Economic Development : Theory and Policy Applications ; Greenwood Publishing Group, Inc. ; USA ;1996 ; p 7.

[2] David Edward O'connor ; The Basics of Economics ; Greenwood Publishing Group, Inc. ; USA ; 2004 ; p 224.

* Charles Kindle berger :اقتصادي سياسي أمريكي، متخصص في الاقتصاد الدولي، من أشهر مؤلفاته الأزمة العالمية الكبرى 1929- 1939.

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى.

4) معادلة "Singer"

وضع Singer سنة 1952 معادلة النمو الاقتصادي التالية: **D=SP –R**

حيث أن: **D** هو معدل النمو السنوي لدخل الفرد ، S معدل الادخار الصافي،

P فهو إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، **R** معدل نمو السكان

حيث قام Singer بافتراض أن: **S = % 6** من الدخل الوطني، و **P = %0,2** و **R = %1,25** فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو **D= −0,5** وهو ما يوضح أن دخل الفرد في الدول النامية لا يتحسن بل يتدهور.

رغم أن افتراضات Singer كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه الدول أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة.

المطلب الثالث: الانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي

الانفتاح الجاري قرار ذو درجة عالية من الأهمية على اقتصاد الدولة وحتى على أمنها في بعض الحالات كما أن هناك من يربطه بالنمو الاقتصادي.

فما هي أسباب الانفتاح التجاري و أهم أشكاله ؟ و ما علاقته بالنمو الاقتصادي ؟

أولا: أسباب الانفتاح التجاري و أشكاله

الاقتصاد المفتوح هو أكثر اندماج وأكثر اتساع لتحرير المبادلات التجارية من خلال انعدام أو انخفاض عراقيل المرور إلى السوق الدولي وحركة عوامل الإنتاج بسهولة تامة.

يرى (Jeffrey Sach) 1987 :" أن الانفتاح التجاري هو عنصر ضروري لنجاح إستراتيجية التوجه نحو الخارج من خلال تشجيع الصادرات، أكد أن نجاح دول شرق آسيا إلى حد كبير كان بسبب الدور الفاعل للحكومة في تشجيع الصادرات مع عدم تحرير الواردات بالكامل ،وعليه يمكن أن تكون البلدان منفتحة تجاريا مع تعريفات مرتفعة[1].

1) أسباب الانفتاح التجاري.

أغلبية الأسباب و الدوافع وراء عملية التحرير التجاري هي مرتبطة بالأهداف الاقتصادية للبلدان وتتمثل في:

[1] عجة الجيلالي ،**التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، الطبعة الأولى ، دار الخلدونية ،الجزائر، 2007 ،ص120-122 .

- تزايد عدد التجارب الناجحة في ما يخص تحرير التجارة، فظاهرة النمو المرتفع لدول آسيا » « Tigersو تجارب النمو الأخيرة من الاقتصاديات العملاقة مثل الهند والصين، جلبت تغيرات كبيرة في السياسات التجارية وخاصة في الدول النامية في ما يتعلق بالتجارة الخارجية.
- دعم المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنظمة العالمية للتجارة لمبدأ الانفتاح على الخارج في ظل العولمة.
- فكرة أن التجارة الدولية هي مصدر لتوسيع الأرباح؛ من خلال تحقيق مكاسب من الانفتاح حول إعادة التخصيص للموارد بشكل أمثل وتقسيم العمل الدولي.

- اختلاف الأذواق و بحث المستهلك عن الجودة والنوعية، حيث يرى العديد من الاقتصاديين مثل » Krugmanو Lancaster أن الانفتاح يسمح دائما للمستهلك من الاستفادة من الاختيار الأوسع[1].
- جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، والتي تعتبر السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية فمهما كانت القدرات الاقتصادية لأي دولة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن.
- القرب المكاني و الموقع الجغرافي عامل رئيسي لانفتاح الدول و تحرير تجارتها، حيث أثبتت دراسة (Römer2000),« Fränkel »أن العوامل الجغرافية من خلال المسافة، الحدود المشتركة و حجم السكان درجة عالية في نسبة الانفتاح، أن حصة التجارة الفعلية بين اندونيسيا، ماليزيا و سنغافورة هي مرتفعة نتيجة العوامل الجغرافية سابقة الذكر[2].
- البحث عن تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، كون الانفتاح التجاري يعد جزء من برامج الإصلاحات الهيكلية الهادفة أساسا إلى دفع عجلة النمو ، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن دول شرق آسيا بإتباعها للإستراتيجية التوجه إلى الخارج حققت نمو اقتصادي كبير ومستوى دخل الفرد مرتفع، مثل سنغافورة التي أصبحت نموذج للبلدان الأخرى.
- تشجيع البحث والتطوير، فالانفتاح التجاري يسمح بالبحث عن قنوات جديدة لتوسيع وزيادة الحصص السوقية، بالإضافة إلى استحداث التكنولوجيا من خلال فتح الأسواق للاستثمارات الأجنبية.
- تخفيض العديد من البلدان للتعريفة الجمركية التدريجي في ظل الاتفاقيات التجارة الحرة و التكاملات الاقتصادية أو الاتفاقيات الثنائية باعتبارها حافز يتيح للبلدان الاختيار الأفضل والأكثر ملائمة للاحتياجات، القدرات وبتكاليف اقل.

---

[1] Jean-Marc Siroën, «La théorie de l'échange international en concurrence monopolistique: Une comparaison des modèles» , Revue économique vol 39,n0 3,1988,p 513.

[2] **Frankel A, Romer D, Cyrus T**, «Trade And Growth In East Asian Countries :Cause And Effect», Vol 23, No. 5732 , 2000,p 11.

إن السبب الرئيسي لهذا النوع من الانفتاح هو اللحاق بالركب «، Cutch –Up »حيث أكد « Larre Torres 1991) ,أن تأثير اللحاق بالركب يكون حول المكاسب المتعلقة بمجموع الإنتاجية و التقنيات التي تؤدي إلى فكرة استيراد التكنولوجيا، من طرف الأعوان المقيمين، ، كما يرى David Ben 1993 : أن الانفتاح على التجارة الدولية له دور مركزي في اللحاق بالركب، بما يعني ذلك مواكبة التطورات ومسايرة الحداثة الدولية[1] .

2) أشكال الانفتاح التجاري:

في الواقع لا يوجد تحرير تجاري كلي لجميع الدول فيما بينها في العالم، على أساس أنها دولة واحدة؛ حيث تقوم الدول بتحرير تجارتها من خلال عدة أشكال، فبالإضافة إلى التحرير التجاري من حيث السلع والخدمات سواء بالتصدير أو الاستيراد هناك أشكال أخرى[2]:

أ. **التحرير التجاري التام** :تكون التجارة حرة، أي حرية دخول وخروج السلع والخدمات، حرية انتقال عوامل الإنتاج، التدفق التام للاستثمارات الأجنبية.

ب. **التحرير التجاري الجزئي** :وفيه لا يتم إزالة القيود التجارية وإنما يتم تخفيضها فقط، أو إتباع استراتيجية الانفتاح إما بإحلال الواردات أو تشجيع الصادرات، يكون هذا النوع في الاتفاقيات الثنائية ما بين الدولة وشريكها، وبالتالي هذا الانفتاح لا يبين ربح متساوي لكل أو بعض الدول التي لها انفتاح أكثر من ناحية المبادلات التجارية.

ت. **التحرير التجاري المتعدد الأطراف** :يتضمن هذا الشكل التحرير التجاري في إطار المنظمات الدولية، التي تعمل على الحد من عراقيل التجارة الدولية والسير الجيد للمبادلات في ظل التجارة الحرة. في هذا الشكل يمكن أن تكون بعض الدول منفتحة مع بعض الآخر بالقوة كونها منظمة وخاضعة لمبادئ، فهي بذلك مجبرة على تحرير التبادلات لتجارتها الخارجية مع دول الأعضاء في المنظمة، في المقابل تقوم الدول الأخرى بفتح تجارتها على أساس المعاملة بالمثل إذا ارتأينا إلى مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

ث. التحرير التجاري ذو الأفضلية من الدرجة الأولى والأفضلية من الدرجة الثانية:

- يأخذ الانفتاح التجاري شكل التجارة الحرة free Trade » «حسب ما يكافئ التدفق الحر للسلع و التدفق الحر للخدمات وتحقيقه للأفضلية مع تخفيض العراقيل جمركية أو غير جمركية أمام التجارة [3].

---

[1] **Afon**so O, «The Impact Of International Trade On Economic Growth» , CEMPRE Working Paper, University of Porto, Portugal, 2001 ;N0106,p21.

[2] سداوي نورة ، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة :، 1980-2014** ،أطروحة دكتورة ، جامعة وهران ،2019،ص16.

[3] Daniel Rouget F., (2006-2009), « Les politiques commerciales », CP de SES , p5

هذا النوع من الانفتاح هو من الدرجة الأولى من الأفضلية first best » «أي عوامل وعوائد الإنتاج تتحرك بحرية تامة مع تحقيق مكاسب لجميع الدول المنفتحة على الأسواق الدولية.

و عليه فالانفتاح التجاري الحر من الدرجة الأولى free Trade » «هو ذلك النظام التجاري الحر الخالي من كل التشوهات التجارية، المتمثلة بالأخص في الحواجز الجمركية وغير الجمركية على الواردات أو دعم الصادرات والقضاء عليها كليا.

- أما الدرجة الثانية من الانفتاح والتي تمثل الحالة الثانية من الأفضلية second best » «الذي يكون بعدم إزالة القيود الجمركية ولكن بتخفيض نسبتها أو ممارسة القيود غير التعريفية. إذا الانفتاح التجاري من الدرجة الثانية يكون إما من خلال الاتفاقيات الثنائية، الاتحادات الجمركية أو إتباع استراتيجيات سياستي الانفتاح المتمثلة في تشجيع الصادرات وإحلال الواردات.

- و يجدر الإشارة إلى النقطة التالية، أنا وهي **السرعة في التنفيذ:**

وتعتبر السرعة في تنفيذ برنامج تحرير التجارة الدولية أحد القضايا المهمة والتساؤل:

- ✓ هل من الأفضل أن يكون هناك تحرير تدريجي للتجارة الدولية؟
- ✓ أو تحرير سريع على شكل صدمات متلاحقة؟

وهناك رأيين هما [1] :

- **الرأي الأول** :يرى أن تحرير التجارة الدولية بالشكل التدريجي (الذي يستغرق أكثر من سنتين) يعتبر إلى حد ما أفضل وذلك للأسباب التالية:

-وضع الصناعات المحلية فجأة أمام المنافسة الخارجية قد يؤدي إلى فشل أو القضاء على هذه الصناعات،مما ينعكس على نسبة البطالة والنشاط الاقتصادي؛

- التدرج يعطى هده الصناعات الفرصة الكافية للتعامل مع الظروف الجديدة وهناك دول اتبعت هده الطريقة مثل تركيا والمغرب؛

- **الرأي الثاني** :يرى الأفضل في التحرير السريع وذلك للأسباب التالية:

-تمنح مصداقية أكبر وتوحي بقطع العلاقة مع الماضي والبداية من جديد؛

-الطريقة التدريجية تعطى الفرصة لجماعات المعارضة لإحباط برامج التحرير وتصبح المسألة هنا قضية سياسية، وهناك دول اتبعت هده الطريقة مثل المكسيك وغانا.

ثانيا:علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي

يبقى قائم للدراسة إشكال علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي، رغم عديد الدراسات ويستحدث من خلال البحث عن مقدار تأثير الانفتاح التجاري في توليد الإنتاج الداخلي الخام الحقيقي، خاصة مع تنوع المحددات الداخلية مثل الابتكار، المعرفة، المسافة، المساهمة في زيادته، وعليه التساؤل الذي يطرح

[1] حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر** – تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية العدد33 ،سبتمبر 2003، ص60-63 .

- لماذا اختلفت الدراسات في إيجاد العلاقة حول تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي لبلد ما، ما هي الأسباب؟

من خلال ما تعرضنا إليه سابقا ،نجد انه يرجع الإشكال في التساؤل إلى: حدود التحليل، بحيث يختلف التحليل حسب اختلاف البلدان، نوع المتغيرات المستخدمة في التحليل،كالقيود التعريفية والأخذ بعين الاعتبار القيود غير التعريفية، أو تجاهلها، حجم السكان.

- بعض الدراسات ترى أن الانفتاح التجاري له أثر سلبي على النمو الاقتصادي ، بالتالي التقييد التجاري يؤدي إلى نمو أفضل، لأن إزالة الحواجز تؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد المحلي بسبب زيادة الاعتماد على السوق الخارجي، و انخفاض إنتاجية الشركات المحلية، بالنظر إلى مستوى عال من المنافسة في ظل الانفتاح، مما يعزز الأثر الايجابي للتعريفة على أداء النمو، من حيث حماية التشغيل و تأمين

تنافسية الشركات المحلية، هذا ما حدث للولايات المتحدة الأمريكية لما رفعت التعريفة الجمركية على الحديد و الصلب المستورد من أوروبا.

- والبعض الأخر من الدراسات يرى أن الانفتاح له أثر ايجابي على النمو من خلال اكتساب المعرفة، إدخال التكنولوجيا الجديدة والإبداع ومن بين هذه الدراسات نجد:

- دراسة Rodriguez–Rodrik2000 » «الذي انتهج طريقة أخرى في كيفية أن التجارة الدولية والانفتاح على السوق الدولي، يرفع من النمو الاقتصادي و ذلك بالاعتماد على مدى تأثير التقييد التجاري على النمو الاقتصادي، حيث يكون تأثير سلبي سواء بالنسبة لبلد صغير أو كبير يعتمد على القيود التجارية، التي تخفض نمو الاقتصاد كما تعمل على كبح العملية الإنتاجية، الذي يحد من عملية التصدير و يضعف الأداء الاقتصادي على المدى الطويل.
- ودراسة Frankel–Romer (1999, 2000) «تدعم فكرة العلاقة الموجبة للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بالتركيز على الأثر الجغرافي،
- **دراسة**(Vincent Caupin) ركزت على دراسة اثر سياسة التجارة المفتوحة على معدل النمو الاقتصادي، في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، بحيث تم اختبار سياسة الانفتاح التجاري على عدم استقرار معدل النمو، من خلال اختبار قياسي لـ 13بلد من الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، تبحث عن الانفتاح، كون أن معظمها في طريقها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، و هناك من هي في منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1999 1910–باستخدام عوامل هيكلية مثل هبات عوامل الإنتاج، درجة الحوكمة، و عوامل نوعية متمثلة في معدل التعريفة الجمركية، و النتيجة كانت أن البلدان الصغيرة الأكثر انفتاحا هي أكثر عرضة للصدمات الخارجية، و بالتالي عدم الاستقرار للنمو من خلال

عدم استقرار القيمة المضافة لمعدلات النمو الزراعي، مع عدم استقرار التصدير خاصة بالنسبة للدول المعتمدة على البترول، نتيجة التقلبات الحادة في الأسعار العالمية[1] .

- دراسة (Bourdon.M.H , Mouel.M.C ,Vijil.M،)اعتمدت هذه الدراسة على مدى استخدام البلد على التنويع و الجودة في الصادرات السلعية، و كيف تساهم هذه الأخيرة في النمو الاقتصادي، مستخدما مؤشر التنويع لأصناف التصدير 157 بلد خلال فترة ، 1995 - 2009 و كانت النتيجة أن البلدان التي تصدر منتجات ذات أصناف ونوعية كبيرة، تنموا بشكل أسرع و درجة الارتباط و الاعتماد على العالم الخارجي بالنسبة لها يكون اقل سلبيا، مقارنة بتلك البلدان ذات تنويع للصادرات اقل و التركيز على جودة المنتجات المنخفضة[2].
- دراسة(Thanawat Chalkual) شملت الدراسة تحليل بيانات اقتصاديات الصين و استراليا و الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة من 1993إلى 2012 ،النتيجة كانت أن الانفتاح التجاري له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي، مثل الصين تتمتع ببيئة تجارية أفضل و بالتالي أداء اقتصادي أفضل، إلا انه هناك استثناءات أين ترتفع التجارة الدولية بدون ارتفاع في النمو، و من بين الأسباب تغير السياسات التجارية المستمر، نتيجة ظروف اقتصادية و سياسية[3].

[1] **Caupin V.,Sedik T.S.**,(2003), « politique d'ouverture commercial et instabilité de la croissance economique » ,CERDI ,30Pages

[2] **Bourdon.M.H , Mouel.M.C ,Vijil.M**,(2013), « The Relationship Between Trade Openness And Economic Growth: Some New Insights On The Openness Measurement Issue »,Hal.france, p1-18.

[3] **Chalkual T.,Peng J.,Shijiliang,Yaoju** ,(2013),«Trade Policies And Economic Growth» ,DPIBE,13P

خاتمة:

من خلال هذا الفصل تم التطرق الى جوانب النظرية و المقاربات الفكرية للتجارة الخارجية و لسياسة الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي ، حيث تباينت التعاريف حسب التوجهات الاقتصادية للتجارة و تطورها ، فسياسة الانفتاح التجاري تعد وسيلة من وسائل النمو و التنمية الاقتصادية و العمل على الارتقاء بأداء الاقتصاد الوطني .

كما يمكن القول عموما أن أغلب التوجهات الاقتصادية تعترف بالدور الايجابي للانفتاح التجاري، بالرغم من أن هناك من يرى فيها الدور السلبي على الاقتصاد الوطني والنمو الداخلي.

الفصل الثاني

تمهيد:

استحوذ موضوع النمو الاقتصادي على اهتمام الباحثين في الميدان الاقتصادي لفترة طويلة من العقود الماضية، ويشكل النمو وما يرتبط به من عوامل محدده المحور الرئيسي لنماذج وسياسات النظرية الاقتصادية الكلية، بل ولصانعي القرار في مختلف بلدان العالم.

كما تشير العديد من الأدبيات و الأبحاث النظرية و الكمية في مجال التجارة الخارجية على وجود علاقة ايجابية ما بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، إذ أدى انفتاح أسواق عديد الدول إلى معالجة أهم الإختلالات على مستوى أسواقها، و تحقيق معدلات عالية من النمو و بالتالي تحقيق الرفاهية و القضاء على البطالة.

و باعتبار الجزائر من أهم الاقتصاديات المصنفة ضمن الدول الناشئة، شهدت ظروف اقتصادية وتحديات كبيرة، فانتهجت عدة استراتيجيات وسياسات اقتصادية تصب في خدمة التنمية الاقتصادية، كان من بينها التوجه للخارج عن طريق تحرير تجارتها الخارجية للتكامل والاندماج أكثر في النظام التجاري العالمي لتحقيق النمو الاقتصادي. و في هذا المجال سعت الجزائر بعد تحرير التجارة الخارجية إلى تعظيم منافع هذا الانفتاح من خلال سن العديد من الإصلاحات التجارية و العديد من المؤسسات التي تم إنشاؤها لتأطير هذا الانفتاح و العديد من التشريعات التي تبنتها لتوفير جو ملائم في مجال التجارة الخارجية.

و بعد ما تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري لسياسة الانفتاح التجاري و المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما، سنحاول في هذا الفصل الوقوف على واقع التحرير التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 ، وإلى أهم لبرامج التنموية التي انتهجتها الجزائر خلال فترة الدراسة محاولين إبراز أثر الانفتاح التجاري في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال ذات الفترة 2000-2022.

ولدراسة جميع جوانب الموضوع قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالأتي:

المبحث الأول: الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

المبحث الثالث: تطور مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة2000-2022.

المبحث الأول: الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

تبنت الجزائر غداة الاستقلال آليات و قرارات مرتكزة على التخطيط المركزي، و إتباع منهج الاقتصاد المغلق بالنسبة للمبادلات التجارية، من حيث الضبط النوعي للتدفقات التجارية، و من حيث تدخل الدولة في قرارات التصدير و الاستيراد باعتبارها المحتكر الوحيد ،في ظل اقتصاد ريعي هش يتماشى مع إيرادات الريع البترولي، جعلها عرضة للصدمات الاقتصادية وتغرق في أزمات سياسية لاحت ظلالها على الأوضاع الاجتماعية ، أثبتت مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري، ضعف هياكله ومؤسساته وكذا عيوب الأسلوب التنموي المتبع . فتوجه الجزائر إلى تحرير تجارتها الخارجية الشيء الذي لم يكن أمرا اختياريا بمحض إرادتها بل فرضتها عليها التطورات والتطورات الداخلية من جهة والدولية الحاصلة ، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أسباب ومراحل الانفتاح التجاري.

المطلب الأول: دوافع الانفتاح لانفتاح التجاري في الجزائر و مراحله

لم يكن الانفتاح التجاري في الجزائر محض الصدفة بل كان له عدت أسباب ودوافع كما أنه مر بمراحل وهذا ما سوف نحاول الإلمام به فيما يأتي:

أولا: دوافع التحرير التجاري.

دوافع توجه الجزائر إلى تحرير تجارتها الخارجية يمكن تقسيمها إلى أسباب داخلية و أخرى خارجية نوجزها في ما يلي:

1. الأسباب الداخلية لتحرير التجارة الخارجية:

نظرا للأوضاع الداخلية المتردية للبلاد على جميع الأصعدة الاقتصادية، السياسية الذي أنعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية من بين أهم الأسباب الداخلية نذكر[1]:

- **القيود الهيكلية:** منذ الاستقلال حتى نهاية المخطط الخماسي الثاني ،انتهجت الجزائر سياسة احتكار الدولة للاقتصاد الوطني وأسلوبا تنمويا ، نجم عنه مجموعة من القيود الهيكلية التي تعتبر دافعا إلى اللجوء إلى المديونية الخارجية وصندوق النقد الدولي، وتتمثل هذه القيود في3:

- تدهور القوة الإنتاجية الوطنية وعجزها المالي، ذلك نتيجة فشل نظام التسيير الاقتصادي المبني على الريع دون الحاجة إلى الاهتمام بتطويرها،.
- الفساد و تدهور الهيكل المالي لمختلف المؤسسات العمومية الاشتراكية، مما حال دون الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة و عقم إستراتيجية التنمية.
- ديمومة صفة المديونية في ظل وجود نظام أسعار إداري على غالبية المؤسسات العمومية.

[1]زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية والتجارية ، تخصص مالية دولية، ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ،2016 ، ص 205-206

- **تزايد معدل التضخم:** يعزى بشكل رئيسي إلى زيادة مستمرة في الكتلة حيث شهدت تنامي معدلات التضخم بزيادة سنوية قدرت 20% بدية الثمانينات.

•القيود الاجتماعية:

أدى انخفاض حجم الواردات إلى تراجع عائدات العوائد المالية وأصاب الجهاز الإنتاجي الشلل و الجمود ، وهو ما نجم عنه اختلال سوق العمل، و زيادات في معدلات البطالة ،إضافة إلى مشاكل اجتماعية أخرى مثل السكن والصحة والتعليم.

- **تفاقم أزمة المديونية :**

اعتماد معظم خطط التنمية التي تبنتها الجزائر على الصناعات الثقيلة التي تتطلب تكاليف باهظة لتنفيذها. وبالتالي، التجأت الدولة إلى إيرادات النفط لسداد قيمة الاستثمارات المالية الضخمة التي تتطلب تمويلًا من القروض الكبيرة. ومع ذلك، أدى سوء استغلال هذه الاستثمارات في معظم الحالات إلى فقدان التوازن في الاستثمار وتآكل الاحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية بسبب زيادة حجم الديون ومعدل خدمتها، زد على ذلك النمو الديمغرافي وعدم فعالية طرق التسيير من جهة ثانية ،وتدهور مستويات الإنتاج والاستثمار والتوظيف، فقد كانت الجزائر تغرق في المديونية التي غالبا ما أبرمت اتفاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية باستخفاف.

- **عجز الميزان التجاري**:

يعتبر الميزان التجاري أهم عناصر ميزان المدفوعات ومؤشر ذو أهمية بالغة الدلالة و مرآة تعكس الوضع الاقتصادي للدولة و محفظة تمويلها، وشهد الميزان التجاري الجزائري خلال نظامين اقتصاديين مختلفين عجزا استمر لسنوات وكان السبب الوحيد دائما تدهور أسعار النفط.

2. **الأسباب الخارجية لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر** :من بين الأسباب الخارجية التي أثرت على تحرير التجارة الخارجية الجزائرية ما يلي[1]:

- **التحولات الاقتصادية العالمية و متطلبات الوضع الاقتصادي الجديد** : أصبح في إطار النظام الاقتصاد الدولي الجديد نظرة جديدة للاقتصاد الدولي وفي ظل تشجع تحرير التجارة الخارجية مع ظهور المنظمة العالمية للتجارة وتفضيل اقتصاد السوق ، مع النمو الهائل منذ الحرب العالمية الثانية للاقتصاديات الغربية وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات[2].فكان من غير المنطقي على الجزائر أن تبقى بعيدة عن

[1]عابي وليد، **"حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة** – دراسة حالة الجزائر–"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف ،الجزائر،2019، ص .261-262

[2]بن طيرش عطا الله، **أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية**، مذكرة ماجستير في تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، ،2011 ،ص85.

التطورات و التغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي التي صارت حقيقة لا مفر منها وأصبحت حبيسة التزامات تجاه الهيئات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. لهذا السبب كانت ملزمة بالخضوع للشروط التي تمليها هذه المؤسسات و تنفيذ إصلاحات جذرية والتوجه نحو تحريرها للتجارة الخارجية.

- **الانخفاض المحسوس للموارد** النفطية بعد الأزمة النفطية 1986 : كون اقتصاد الجزائر ريعي مبني على عائدات النفط بنسبة فاقت 95%من إيرادات الصادرات و 60%من إيرادات الميزانية، أحدث صدمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986، فبعدما كان المتوسط السنوي للبترول لدول الأوبك 30 دولار في نهاية 1985 وصل إلى 13.53 دولار أمريكي للبرميل 1986،فوقع الاقتصاد الجزائري في الأزمة،وما زاد تفاقم الوضع انخفاض سعر صرف الدولار عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات ،وانعدام البديل الذي من شأنه أن يحل محل النفط لتمويل الاستثمارات والنفقات العمومية[1].
- **انهيار الإتحاد السوفياتي:** فاجأ انهيار الاتحاد السوفيتي العالم بأسره في عام 1989، وخاصة الجزائر، حيث اضطرت إلى إعادة تقييم واستعراض سياستها الاقتصادية بعد سيطرة المعسكر الليبرالي وفرض سياسته الاقتصادية على العالم وتلاشي القطبية الثنائية.

ثانيا:مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

انتهجت الجزائر في تنفيذ برنامج تحرير التجارة الخارجية من حيث السرعة الشكل التدريجي ، **و**سياسة الانفتاح التجاري الجزئي و المتعدد الأطراف للاقتصاد الجزائري.

تدعو الدولة إلى الانسحاب من القطاع الاقتصادي وتمكين القطاع الخاص من الفرصة، من خلال تعزيز مجموعة من المبادئ الليبرالية التالية[2]:

- ☜ مبدأ حرية التّجارة والصناعة
- ☜ خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية
- ☜ إزالة الاحتكارات العمومية
- ☜ إلغاء النصوص المقيدة للاستثمار
- ☜ تكريس مبدأ حرية الأسعار
- ☜ مبدأ حرية التعاقد

ومرت عملية التحرير بمرحلتين على النحو التالي:

---

[1] **opec** ,http://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960

[2] لمياء زكري وفضيلة عكاش،"**آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، أيام 16و 17ديسمبر2008.

المرحلة الأولى: التحرير المقيد للتجارة الخارجية(1994/1989):

بعد إصدار قانون النقد والقرض في 14أفريل 1990 تم تحرير التجارة الخارجية، و نص هذا قانون على حرية دخول وخروج رؤوس الأموال عبر الحدود من والى خارج الوطن مما يعني إلغاء أحكام القانون المعزز لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية،لكن هذه المرحلة عرفت أثار سلبية على الاقتصاد الوطني نتيجة العشوائية في التطبيق أثر ذلك على رصيد الدولة من العملة الصعبة بالسلب،وزامن عبء[1].

المرحلة الثانية: التحرير التام (منذ 1994) :

شرعت الجزائر في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية ، حيث أصدرت و عدلت الحكومة الجزائرية عدة نصوص قانونية ترتكز على حرية السوق والمبادرة فقد تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد وذلك على مراحل وكذا إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد ائتمانات المستوردين. و كان ذلك بدعم ومرافقة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني stand–by سنة 1994 وتم خلالها إعادة جدولة الديون ،واتفاقية تسهيل التمويل الموسعة سنة 1995بهدف دمج الاقتصاد الوطني في اقتصاد السوق العالمي والانفتاح التجاري

- ومن جانب آخر انتهجت الجزائر سياسة الانفتاح التجاري الجزئي و المتعدد الأطراف للاقتصاد الجزائري في ظل مسعى الشراكة الإقليمية والدولية شملت:
  - ✓ سعيها المتكرر للمفاوضات للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة
  - ✓ اتفاق الشراكة الاوروجزائرية
  - ✓ انضمامها لمنطقة التجارة العربية الحرة.
  - ✓ الشراكة مع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وإتحاد المغرب العربي.

و تهدف هذه الاتفاقيات التجارية إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- تحقيق الانفتاح الإقليمي لاستقطاب و تشجيع التدفقات الاستثمارية .
- توفير الإطار الملائم لإعادة تشجيع علاقة التعاون في جميع المجالات الاقتصادية.
- تطوير التبادلات و التحرير التدريجي لتجارة السلع والخدمات الرأسمالية .
- تبادلات رأسمال البشري ، كيفية إدارة أعمال المناجمنت .
- تطوير وتماشي الهيكل الاقتصادي وفق المعايير الدولية و ذلك من حيث الجودة و القدرة التنافسية . تحقيق التنمية و المكاسب المشتركة بين الشركاء.

.المطلب الثاني: تحليل هيكل المبادلات التجارية في الجزائر 2000-2022

ترتبط التجارة الخارجية بالسوق العالمية سواء تعلق الأمر بالواردات أو بالصادرات .

[1]بلحاج نور الهدى، "**أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–** ،" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014،ص143 .

ويلاحظ التذبذب بصفه عامة في مستويات الصادرات و الواردات السلعية بين الزيادة أو النقصان، كلهما كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: تطور حجم المبادلات التجارية في الجزائر 2000-2022

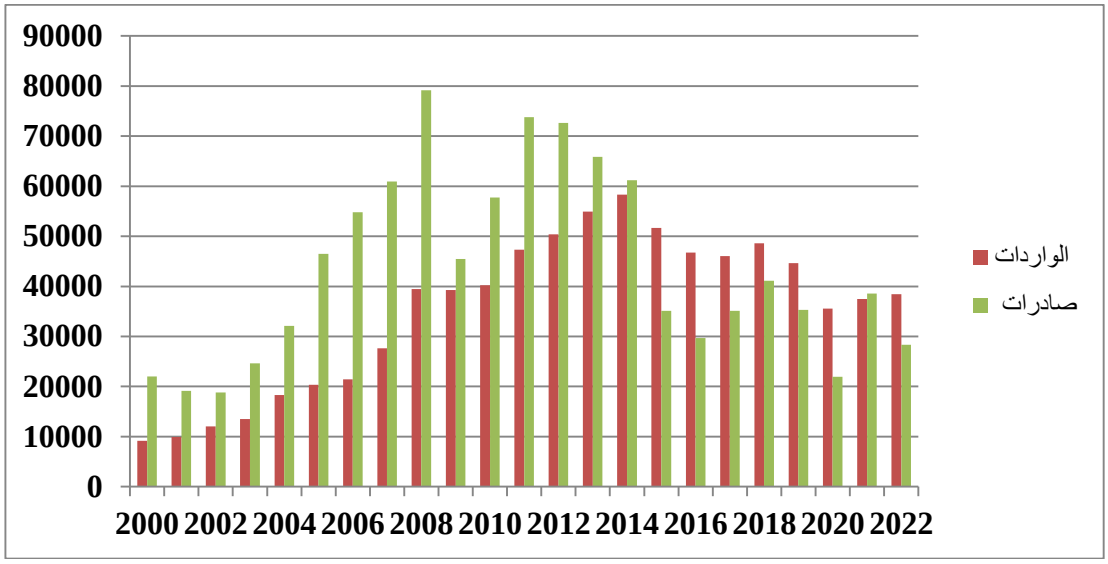

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01)

وسوف نتطرق بالتحليل كل على حد:

أولا: تحليل تطور الصادرات :

يتميز الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية بالسيطرة المطلقة للمحروقات عليه، إذ تستحوذ على أكبر من 96% من مجموع الصادرات.

يمكن توضيح تطور حجم الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 من خلال المنحنى الموالي:

الشكل رقم 02: تطور حجم الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 (مليون دولار أمريكي)

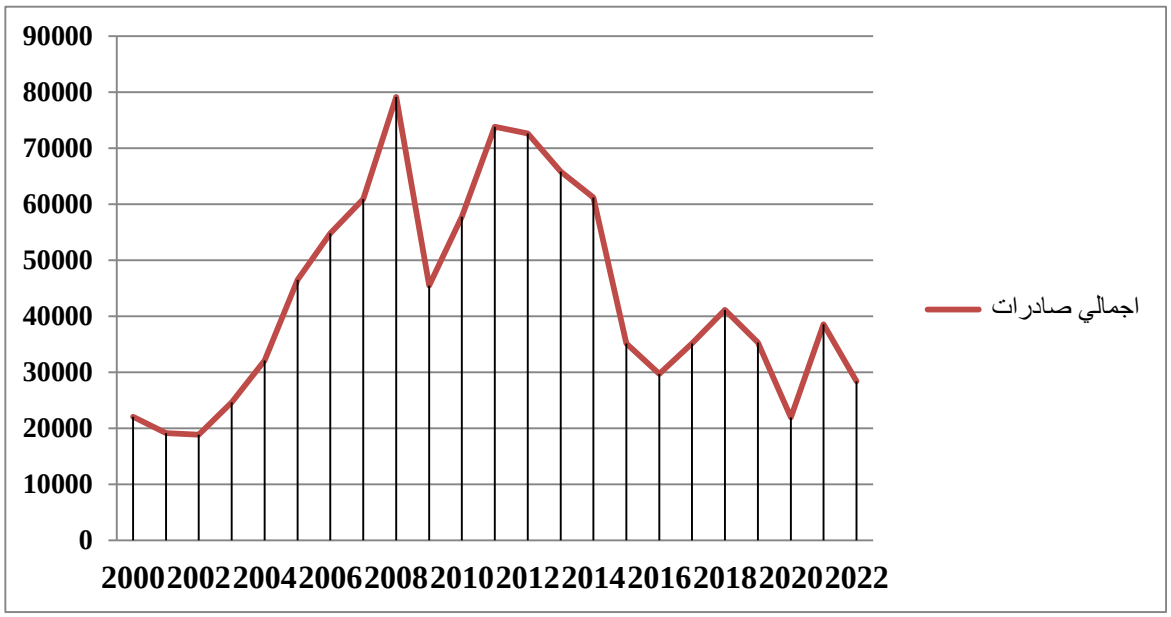

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الملحق 01

انطلاقا من الجدول(ملحق رقم 1) ومن خلال المنحنى البياني:

- نلاحظ انخفاض نسبي في حجم الصادرات من 22031 مليون دولار سنة 2000 إلى 18825 مليون دولار سنة 2002 نتيجة الاضطرابات السياسيات و الإصلاحات في البلاد،لتسجل مستويات نمو متسارعة ابتداء من سنة 2003 لتقفز من 24612 مليون دولار لذات السنة إلى 79146 مليون دولار سنة 2008 مسجلة أعلى قيمة خلال فترة الدراسة.
- لتعرف بعدها نزول حاد بمعدل (-43.01%) لتصل 45477 مليون دولار سنة 2009 ،نتيجة الأزمة المالية العالمية 2008 وتراجع أسعار البترول ،لتتعافى بعدها وتواصل الارتفاع لتصل حجم الصادرات إلى 72620 مليون دولار سنة 2012،لتعاود التراجع و بشكل حاد لتصل سنة 2016 بقيمة 29698 مليون دولار حيث فقدت الجزائر 5.6 مليارات دولار من عائداتها النفطية جراء الصدمة النفطية.
- لتشهد بعدها تذبذب في الفترة 2017 إلى 2022 بين الارتفاع و الانخفاض من 35132 مليون دولار إلى 28356 مليون دولار سنة 2022 ، **مسجلة** أدنى قيمة لها خلال فترة الدراسة سنة 2020 بقيمة 21915 مليون دولار ،وهذا لتزامن تفشي الأزمة الصحية العالمية (جائحة كوفيد-19) مع أزمة انهيار أسعار النفط الحادة التي استمرت منذ سنة 2014 وقد أثّرت هذه الأزمة على نحو حاد في الاقتصاد الجزائري.

ثانيا: تحليل تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

يمكن توضيح تطور الواردات في الجزائر من خلال المنحنى الموالي:

الشكل رقم 03: تطور حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة 2000-2022(مليون دولار أمريكي)

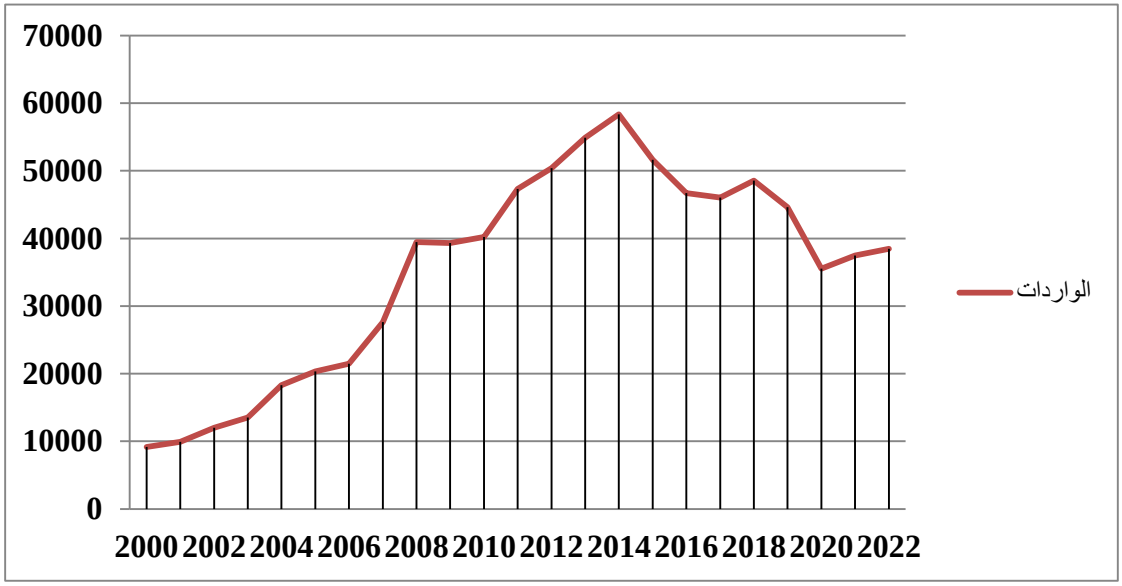

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الملحق 01

انطلاقا من الجدول(ملحق رقم 1) ومن خلال المنحنى البياني يمكن تقسيمها على فترتين:

- **الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014:** يلاحظ خلال هذه الفترة أن واردات الجزائر في نمو مستمر وبمعدلات معتبرة ، حيث قدرت سنة 2000 بـ 9173 مليون دولار لتصل سنة 2014 إلى 58330 مليون دولار أي تضاعفت بخمس مرات مقارنة بسنة2000 ،و يعزى ذلك للأسباب التالية :
  - ✓ أزمة الغذاء العالمية .
  - ✓ برامج الاستثمارات العامة الضخمة .
  - ✓ الزيادة في أجور العمال والموظفين التي أدت إلى زيادة الطلب.
- **الفترة الممتدة من 2015 إلى 2022:** سجلت الواردات انخفاضا ملحوظا حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2015 بـ 51646 مليون دولار لتصل سنة 2022 إلى 37 مليار دولار،باستثناء الارتفاع المسجل سنة 2018.

و يرجع هدا التراجع في حجم الواردات إلى سياسة كبح الواردات القصرية نتيجة الأزمات و الاختيارية التي لجأت الجزائر إليها من خلال مجموعة من الإجراءات لترشيدها و إلزام كافة الوكلاء بالاستثمار محليا، أما فيما يخص التنويع السلعي للواردات التي تشكل إحدى الأدوات الهامة للتنمية لكونها وسيلة الاقتصاد القومي في الحصول على السلع الإنتاجية غير المتوفرة محليا وذلك عقب انهيار أسعار البترول وتدني العائدات النفطية.

ثالثا:التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية حسب المناطق للفترة 2000.2022

يلاحظ هيمنة بلدان الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على إجمالي المبادلات الخارجية بشقيها الصادرات والواردات وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 04: التوزيع الجغرافي للصادرات والوردات الجزائرية خلال الفترة 2000.2022

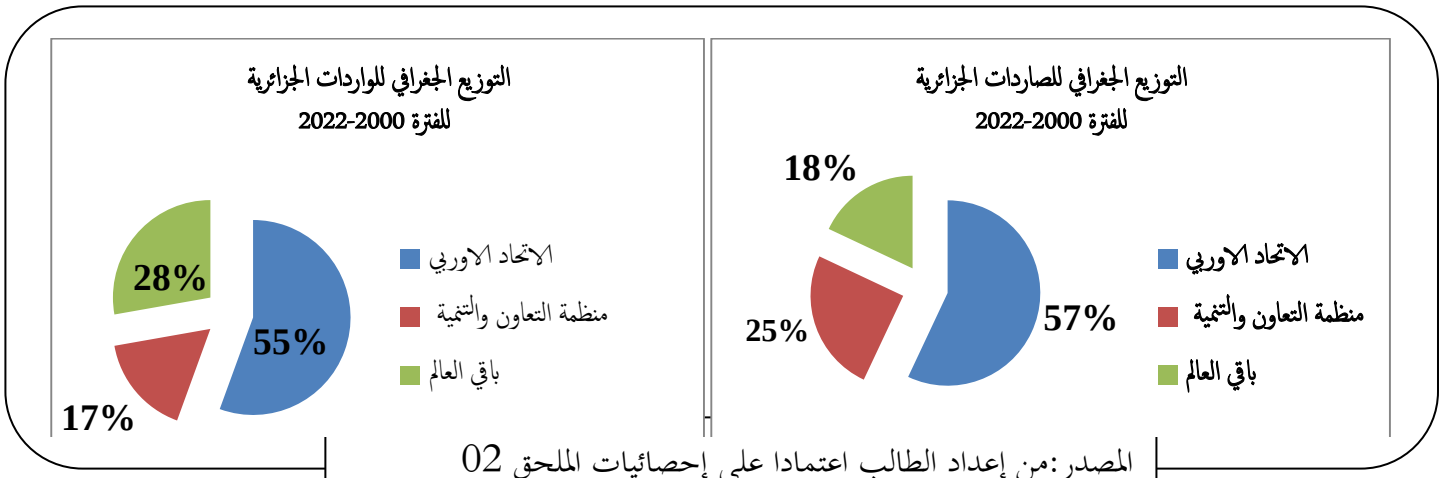

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الملحق 02

من خلال الشكل وأرقام الجدول (الملحق رقم2) نلاحظ:

- إذ يستحوذ بلدان الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على ما يقارب 83% من إجمالي الصادرات الجزائرية، و عليه تظهر الأهمية النسبية لهما فالاتحاد الأوروبي لوحده يستحوذ على أكثر من 57% من الصادارت ، حيث يمثلان سوق أساسي لتصريف المنتجات الجزائرية،و أكبر المستهلكين من المواد الأولية والخام كمدخلات لصناعاتها ،كون كل من الاتحاد الأوروبي وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تضمان أغلب الدول الصناعية الكبرى ، وباعتبار أغلب صادرات الجزائر هي من المحروقات والطاقة بنسبة تفوق في الغالب 95% ،إلى جانب القرب الجغرافي للدول الأوروبية دون أن ننسى الاعتبارات التاريخية.
- و تستحوذ دول الاتحاد الأوروبي لوحدها على ما نسبته 53%من إجمالي واردات الجزائر تليها دول منظمة التعاون الاقتصادي بما نسبته 17%، وتأتي الدول الآسيوية في المرتبة الثالثة بنسبة 16% ، بينما باقي دول العالم فنسبتهم مجتمعة لا تتجاوز 14%.

- عموما فإن حجم التبادل التجاري للجزائر يتراوح بين 20 و 60 مليار دولار، وهي نسبة تتراوح بين 30 و 75 %من حجم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ، بحيث تعتمد الصادرات الإجمالية على صادرات المحروقات، تميز العقد الأول من بداية الدراسة بحجم صادرات ما يمكن القول عنه أنه ضعيف قدر في المتوسط بـ 10مليار دولار بالنسبة لدولة تظم في المتوسط حوالي 38,65 مليون نسمة خلال فترة الدراسة، الأمر الذي خلف لها تذبذب كبير في العديد من المؤشرات الاقتصادية نتيجة اقتصار مداخيلها على صادرات المحروقات، وأن الشركاء التجاريين للجزائر لهذا القطاع محصور في مجموعة من الدول أهمها هي: فرنسا ،إيطاليا ، إسبانيا ، بريطانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، تركيا.
- أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات والتي لا تتعدى 3 مليار دولار فقد تمثلت في: الزيوت، الأسمدة، الزجاج، جلود الأغنام، الورق، الخضروات والتمور.
- وفي الشق الآخر للتبادل التجاري الجزائري المتمثل في الواردات فتسيطر عليها المنتجات شبه النهائية والمنتجات النهائية، والتي تتمثل أغلبها في: الآلات، السيارات بمختلف أنواعها، المنتجات الصيدلانية، إلى جانب المنتجات الغذائية، وأن اتجاهاتها تتركز بالأساس في دول الإتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2022 ومعدل التغطية

شهد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2022 عدة تقلبات وتطورات بين الفائض و العجز من فترة لأخرى، يمكن توضيح تطور الميزان التجاري في الجزائر من خلال المنحنى التالي:

الشكل رقم 05: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2022

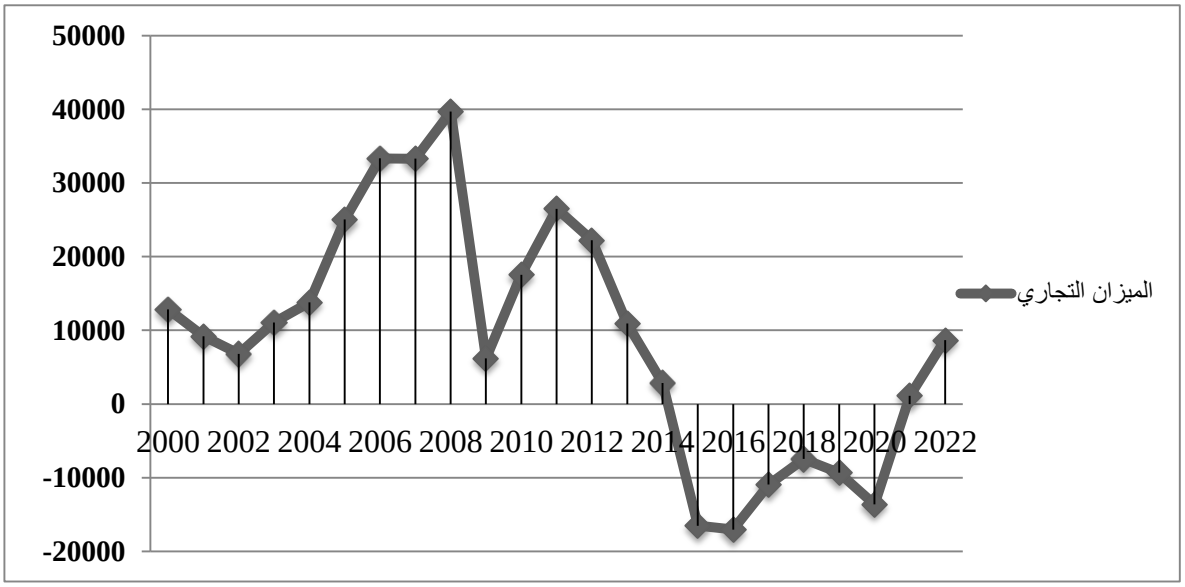

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الملحق رقم 01

أولا: انطلاقا من الجدول(ملحق رقم01) ومن خلال المنحنى البياني، نلاحظ أن الميزان التجاري سجل فائض خلال الفترة من 2000 إلى 2014 حقق فيها قيما موجبة بمستويات مختلفة .

سجل سنة 2000 مستوى 12858مليون دولار ،بعدها انخفض بعدها سنتين على التوالي 2002،2001 بقيمة 6816 مليون دولار ،ليتعافى تدريجيا ويحقق نموا ابتداء من 2003 إلى غاية 2008 ،وهذا راجع إلى الزيادة المستمرة التي عرفتها أسعار النفط من 40 دولار إلى 82,9 دولار للبرميل في 2007 ،ليبلغ مستوى قياسي وصل 147 سنة 2008، ليحقق الميزان التجاري أكبر فائض خلال فترة الدراسة بقيمة 39667 مليون دولار سنة 2008.

ليعرف سنة 2009 هبوط حاد بلغ 6180 مليون دولار متأثرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 حيث هوت أسعار البترول إلى 40 دولار للبرميل مع نهاية سنة 2008.

وابتداء من سنة 2015 إلى 2000 سجل رصيد الميزان التجاري الجزائري رصيدا سالبا على التوالي ، حيث بلغ –16508 مليون دولار، و–17029 مليون دولار، و–10927 مليون دولار، و–7418 مليون دولار، و –9320مليون دولار، و–13622 مليون دولار. وهذا نتيجة أثار أزمة انهيار أسعار النفط الحادة التي استمرت منذ سنة 2014 ،أعقبها الأزمة الصحية العالمية (جائحة كوفيد–19) مما أثر على نحو حاد في الاقتصاد مما يؤكد هشاشة الاقتصاد الجزائري.

و في سنتي 2021 و 2022 حقق فائضا بـ 1089مليون دولار و 8.689 مليار دولار نتيجة تعافي الاقتصاد العالمي، و أزمة الطاقة العالمية منذ جانفي 2021 وانعكاساتها الايجابية على صادرات الدول المنتجة والمصدرة للنفط.

ثانيا: معدل التغطية

مما و لا شك فيه أن زيادة الصادرات بنسبة تفوق الواردات سيكون لو تأثير ايجابي على الميزان التجاري و على معدل التغطية ومعدل تغطية الواردات بفترة الدراسة يمكن الحصول عليه انطلاقا من المعادلة التالية: معدل التغطية= (الصادرات/ الواردات)**100**. ، وعليه سنحاول معرفة مدى تغطية الصادرات للواردات الجزائري خلال الفترة 2000-2022 من خلال المحنى الموالي:

الشكل رقم 06:معدل تغطية الصادرات للواردات الجزائري خلال الفترة 2000-2022

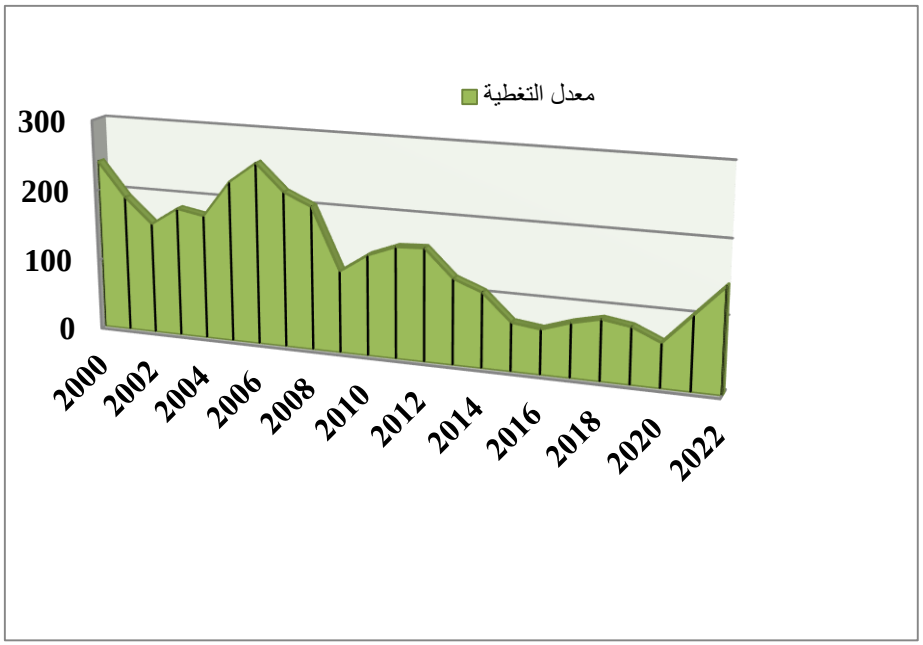

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الملحق رقم 01

نلاحظ من معطيات الملحق رقم 1 ومن المنحنى أعلاه:

- أن الصادرات الجزائري تغطي الواردات،ففي الفترة 2000-2008 معدل التغطية عرف مستويات قياسية وصلت أقصاها سنة 2006 بمعدل 255% ،و هي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة 2000-2022 مرده ارتفاع أسعار البترول.
- أما في الفترة 2009-2014 انخفض معدل التغطية إلى 105%،وبداية من 2015 الى 2020 أصبحت الصادرات وصلت 63% في 2016 ثم 62% سنة 2020 مسجلة أدنى معدل خلال فترة الدراسة ويرجع هذا أزمة انهيار أسعار النفط الحادة والأزمة الصحية العالمية (جائحة كوفيد-19) .
- و في سنتي 2021 و 2022 معدل التغطية عرف مستويات أفضل من سابقتها بلغت إلى 144% نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصاد العالمي.

المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد عرفت الجزائر تغيرات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط مركزيا إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، وقد ميزت هذه العملية جملة من الإصلاحات الاقتصادية وذلك بتوجيه المؤسسات النقدية والمالية الدولية في إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر، وكذلك خصائص ومؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر، بالإضافة إلى ذلك سنتطرق إلى ذكر أهم القطاعات الاقتصادية المساهمة في النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: التجربة التنموية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

أولت هذه الدراسة إلى عرض وتحليل البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة **(2000 - 2022)** ،و المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش.

أولا:البرامج التنموية المنتهجة من قبل الجزائر من 2000 -2022

يمكن إيجازها في الأتي:

برنامج الإنعاش الاقتصادي PSRE 2001-2004 : وهو عبارة عن مخططات مالية وتمثل الانطلاقة الحقيقية لسياسة التوسع في الإنفاق العام التي انتهجتها الدولة،بغية إيجاد الظروف المثلى للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع النمو الاقتصادي عن طريق تنشيط الطلب الداخلي و□اعادة تحريكه

البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 -2009: جاء في سياق تنفيذ المشاريع التي تمت الموافقة عليها سابقاً ضمن خطة الإنعاش الاقتصادي واستمرارها

برنامج توطيد النمو الاقتصادي (برنامج التنمية الخماسي 2010 -2014) :أطلق على هذا البرنامج عنوان" برنامج الاستثمارات العمومية" واندرج ضمن سياسة الدولة لإعادة الإعمار الوطني.

برنامج التنمية الخماسي 2015 -2019 : تضمن مواصلة توسيع وانجاز المشاريع البنية التحتية والحفاظ على المكاسب الاجتماعية مع بلوغ نمو قوي للناتج المحلي بمستوى نمو قدره 6% مع حلول سنة 2019.

لكن بعد تراجع أسعار النفط التي فقدت نحو 60% من قيمتها منذ جوان2014 ،و فقد الدولة أكثر من نصف مداخليها من النقد الأجنبي التي هوت نزولا من 60 مليار دولار في 2014 إلى 27.5 مليار دولار نهاية 2016[1] ،تم اعتماد نموذج نمو اقتصادي جديد.

ثانيا: نموذج النمو الاقتصادي الجزائري 2020.2030

عمدت إلى تجسيد نموذج نمو الاقتصادي جديد**(2020 -2030)** ، الذي صادق عليه مجلس الوزراء 26 جويلية 2016 ، في إطار إصلاح وتحول هيكلي و الوصول إلى اقتصاد وطني متنوع و خفض اعتماده على صادرات النفط والغاز ، بالإضافة إلى تحسين المناخ الاستثماري وعصرنة القطاع المالي و النظام الجبائي.

[1] Anadolu Ajansı https://www.aa.com.tr اطلعت عليه بتاريخ : 2024/05/15

أ. **مراحل التنفيذ :** أقرت خطت الحكومة الجزائرية لبلوغ أهداف نموذجها الجديد للنمو الاقتصادي ثلاث مراحل :

1. مرحلة الإقلاع: تمتد من عام 2016 إلى عام 2019، وتركز على تعزيز القيمة المضافة في مختلف القطاعات لتحقيق الأهداف المحددة لكل قطاع.
2. مرحلة الانتقال: تمتد من عام 2020 إلى عام 2025، حيث تسعى البلاد خلال هذه الفترة إلى اللحاق بركب الاقتصاد العالمي.
3. مرحلة الاستقرار والتوافق: تمتد من عام 2026 إلى عام 2030، وتهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستفادة الكاملة من الإمكانيات المتاحة، حيث ستتحول مختلف القطاعات الاقتصادية نحو التوازن في القيمة.

تمت إضافة توصيات هامة في النموذج الجديد، وتشمل:

- ✓ تذليل و إزالة المعوقات الإدارية والبيروقراطية أمام المؤسسات الجزائرية.
- ✓ دعم وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار خارج المحروقات لتعزيز التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ تحديث سوق الأوراق المالية (البورصة) وعمليات الاقتراض المحلية (سندات الخزانة) في ظل إصلاح المنظومة المصرفية.
- ✓ تعزيز الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة وتنويع مصادر الطاقة، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات الخارجية.

ب. أهداف نموذج النمو الاقتصادي الجديد

- ☜ لتغطية مجمل نفقات التسيير في البلاد وجب تحسين عائدات الجباية العادية حتى يتسنى للحكومة الاعتماد عليها.
- ☜ تعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالية الداخلية ،مع تقليص عجز الموازنة العامة للبلاد.
- ☜ ضرورة ضمان تنوع وتحول الاقتصاد الجزائري وتحرره من التبعية المفرطة للمحروقات.
- ☜ المضي في مسار مستدام للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في حدود 6.5% سنويا، يضاف له زيادة في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الذي وجب مضاعفته بـ 2.3 مرة.
- ☜ حدد النموذج وجوب انتقال نسبة إسهام الصناعة التحويلية في القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام من 5 إلى 10% بحلول 2030، يرافقها تحديث للقطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد والتوجه نحو التصدير.

- تنويع الصادرات الجزائرية من اجل دعم النمو الاقتصادي المتسارع ،و وجوب تقليص نسبة نمو استهلاك البلاد السنوي من الطاقة إلى النصف من زيادة سنوية بـ6% حالياً إلى زيادة بـ3% بحلول 2030،.
- تبني قانون عضوي لتنظيم الموازنة العامة للبلاد. تم اعتماد خطة استثمارية متعدد السنوات وتسريع الإصلاحات المالية وتوجيه المخصصات المالية للاقتصاد المنتج.
- تحسين عمليات تحصيل الضرائب على اختلافها ومباشرة إصلاحات جبائية وتخليصها من المعوقات الإدارية ، مع مواصلة ترشيد الإنفاق العام. تم تحسين عمليات جباية الضرائب بشكل شامل وتنفيذ إصلاحات جبائية هامة وتذليل العقبات الإدارية، مع مواصلة جهود تقليص و ترشيد الإنفاق العام.

المطلب الثاني: محددات الاقتصاد الكلي للنمو الاقتصادي الجزائري.

تتمثل محددات الاقتصاد الكلي في: رأسمال المادي و تراكمه، رأسمال البشري ،التشغيل، التضخم

أولا:رأسمال المادي و تراكمه:

يتعلق هذا المتغير للاقتصاد بمخزون رأسمال المادي و علاقته بمعدل الاستثمار الذي يتم حسابه بتراكم رأسمال الخام مقابل الناتج الداخلي الخام . بحيث هناك علاقة طردية بين تراكم رأسمال المادي و الاستثمار فكلما زاد تراكم رأسمال المادي يزداد معدل الاستثمار، أي بما يتعلق بالاستثمار في الآلات و المعدات المساهمة في الإنتاج . ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذا المحدد هو متناقص عبر الزمن نتيجة عامل الامتلاك الذي يؤدي إلى محدودية الإنتاج في النهاية و خاصة إن لم يكن هناك إحلال في عوامل الإنتاج[1].

ثانيا: رأسمال البشري:

رأسمال البشري عنصر واسع ذو تأثير خاص على النمو الاقتصادي ،و ذلك من حيث انه ينشأ من عدة عوامل كونه محدد داخلي يشمل عدة عناصر كالتعليم ، المعرفة ، والخبرات. و أهمه عنصر التعليم والملاحظ أنه لا يحظى بالقدر الكافي من الاهتمام و التطور الكبير ، حيث يعاني من عدة اختلالات بين زيادة مخرجات التعليم و الطلب عليها في سوق العمل ، كما تبقى الفئات التعليمية توظف في غير مكانها الصحيح بالتالي عدم الاستغلال الأمثل لرأسمال البشري .

رغم أن هناك تحسن موجب في اقتصاد المعرفة في السنوات الأخيرة لكن يبقى بعيد عن المعايير الدولية. كما أن العائد على التعليم يأخذ مدة زمنية طويلة أي يكون على المدى البعيد في زيادة الإنتاج.

ثالثا:التشغيل والبطالة:

بين البطالة و النمو الاقتصادي علاقة عكسية ، كلما ارتفعت نسبة البطالة كلما انخفض عامل عنصر الإنتاج المتمثل في العمل، و الذي يؤثر بدوره على الدخل و على القيمة المضافة والعكس كلما زاد التشغيل زاد الإنتاج، يرتفع الدخل وعليه نلاحظ أن هدف تخفيض معدل البطالة وخلق مناصب الشغل هو هاجس كل دولة نخص

[1] سداوي نورة،مرجع سبق ذكره،ص 156

بالذكر الجزائر . حيث عرف سوق العمل إختلالات كبيرة أدت إلى تقليص فرص العمل المتاحة وفتح المجال لوجود البطالة مست مختلف القطاعات والفئات العمرية، حيث عملت الجزائر على جملة من الإصلاحات الاقتصادية بإتباع برامج إصلاحات هيكلية للحد من ظاهرة البطالة وتوفير مناصب الشغل، فعمدت الحكومة إلى استحداث أجهزة جديدة لإدماج الشباب ودعم العمال المسرحين من عملهم، وتشجيع الاستثمار العمومي والأجنبي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1].

رابعا:التضخم:

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات و تزداد الواردات ،مما يؤدي إلى التوقف عن العملية الإنتاجية وبقاء السلع مكدسة في السوق ، نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.

إضافة إلى نوع أخر و هو التضخم المستورد الناتج عن استيراد السلعة بسعر مرتفع مضاف إليه سعر التعريفة مما يرتفع المستوى العام للأسعار [2].

ومنه يؤثر التضخم بشكل سلبي على معدل النمو الاقتصادي، فبين التضخم والنمو الاقتصادي علاقة عكسية، والشكل الموالي يبين لنا ذلك:

الشكل (7) : تطور كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000-2022)

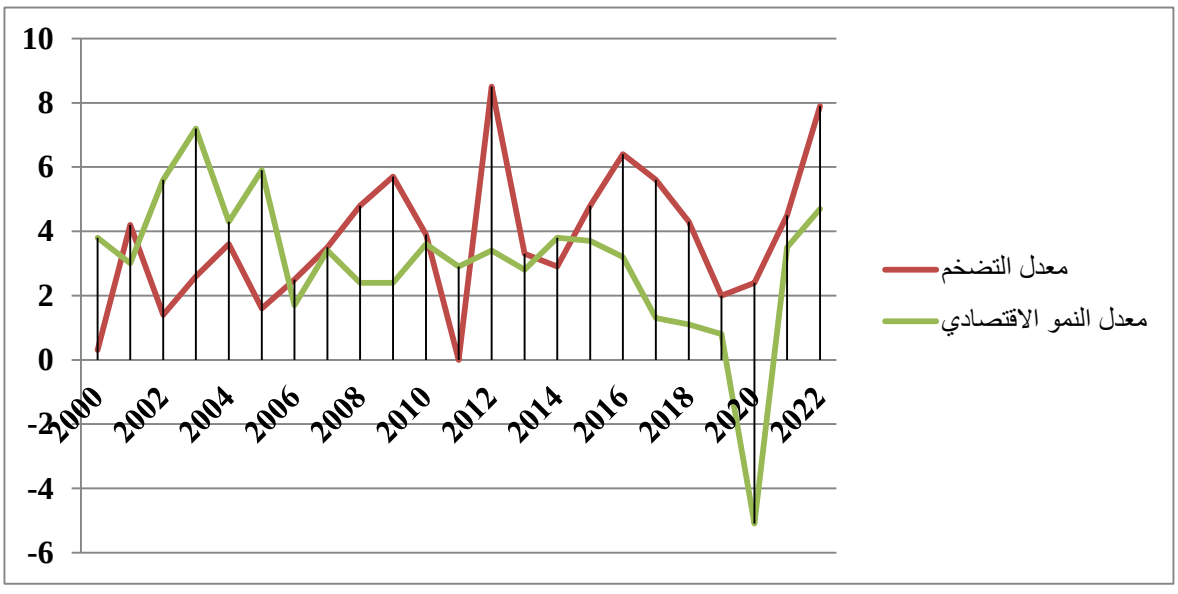

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 03

[1] بورقبة خديجة ،رمضاني محمد ،**دراسة تحليلية لأثر تحرير التجارة الخارجية على التشغيل** حالة الجزائر خلال الفترة (2010 -2021)، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 05 ،02 أكتوبر 2022 ،ص 515

[2] بسام الحجار ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ،المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان ، 2003 ، ص64

المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي وتطور الناتج المحلي في الجزائر:

لكل نمو اقتصادي ما يميزه من خصائص كما أن الناتج المحلي يتطور بالموازاة مع نمو و تطوره و هذا ما سنعرفه على النمو الاقتصادي و الناتج المحلي في الجزائر.

أولا: خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر:

يتميز النمو الاقتصادي في الجزائر بالخصائص التالية:

1-مستوى نمو غير كاف:

وجوب أن لا يقل معدل نمو الناتج الوطني الخام عن % 6 مقابل زيادة بنسبة 1% من عدد السكان ،هذا ما تشير إليه الدارسات لضمان الحفاظ على مستوى معيشة السكان ،غير أنه و من أجل تغطية الطموحات الجديدة المترتبة عن الانفتاح على أنماط استهلاك الدول المتطورة وعلى الرغم من التقدم المحقق خلال السنوات الأخيرة فإن النمو مازال غير كاف. وتعطي البنية الديمغرافية في الوقت الراهن صورة عن حاجات السكان وطموحاتهم غير محددة وقدرتهم على خلق وإعداد السياسات العمومية وتنفيذها، وان تأثير النمو الديمغرافي على التنمية يمكن اعتباره ايجابي لان هذا النمو يسمح بزيادة اليد العاملة بكثرة وحركتها المتزايدة وكلفتها الزهيدة. لكنه يفرض وتيرة جديدة وتوزيعها أحسن للنمو في مواجهة التهديدات المختلفة ومنها تفاقم البطالة أمام نقص الاستثمارات المحددة لمناصب الشغل ،التي تنتج عن الاختلالات الذي قد تحدث بين زيادة السكان القادرين على العمل وبين النمو الاقتصادي.

2-ضعف نمو الإنتاجية:

تحدد إنتاجية العمل ورأس المال مستوى النمو ونوعيته، وعلى الرغم من ذلك، لا تزال العلاقة بين الإنتاج والوسائل المستخدمة لتحقيقه – الإنتاجية – ضعيفة منذ الاستقلال. ووفقًا لتقرير البنك الدولي، كان تطور الإنتاجية الإجمالية للعوامل سلبيًا. وعلى الرغم من ذلك، يواجه تحسين الإنتاجية في الوقت الحالي العديد من العقبات، والتي تتعلق بتأهيل الموارد البشرية والإدارة والثقافة الاقتصادية والعبء الناتج عن القطاع الموازي.

ثانيا: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة من 2000 -2022

يعد مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي من الأهداف الإستراتيجية فالتنويع القطاعي لمعدل النمو الناتج المحلي يعطى الاقتصاد أكثر أريحية و قوة في مواجهة الأزمات.

1. **تطور الناتج المحلي في الجزائر:** و الرسم البياني الموالي يبين مراحل تطور الناتج المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم 08: يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي الجزائري (2022 -2000)

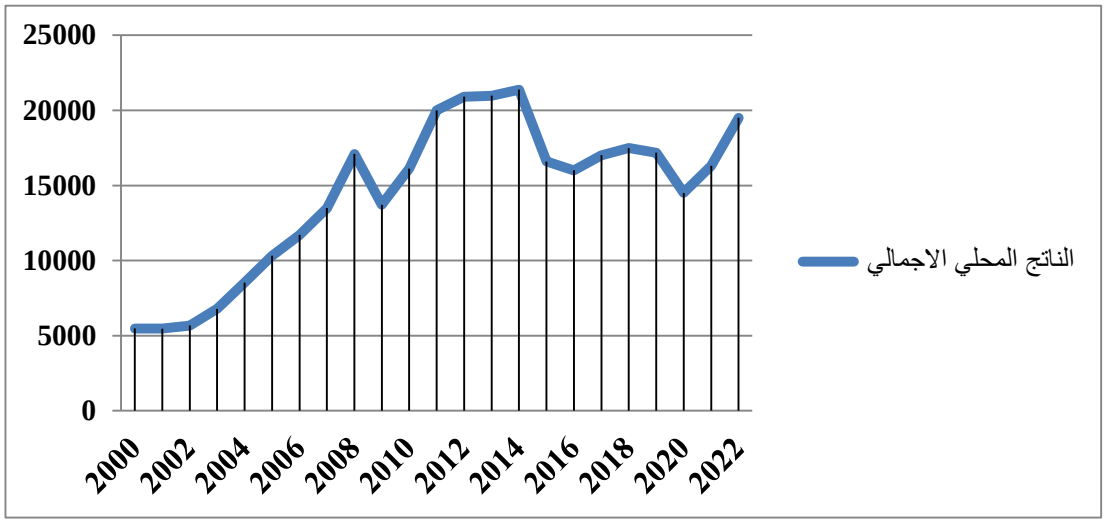

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 03

يتبين لنا من خلال الملحق رقم (3) والشكل أعلاه :

- أنه خلال الفترة من 2000 إلى 2014 :الناتج الداخلي الخام كان في منحى متزايد حيث سجل أدنى قيمة له سنة 2000 بـ 54,79 مليار دولار و أعلى مستوى له سنة 2014 بقيمة 213.81 مليار دولار، بسبب ارتفاع أسعار النفط ،باستثناء سنة 2009 بعد أزمة النفط 2008 و انهيار أسعار النفط.
- أما خلال الفترة من 2015 إلى 2022 :عرف الناتج الداخلي الخام انخفاضا حادا وصل قيمة 165 بعدما كان 213 سنة 2014 ، تراوحت بعدها بين الزيادة والنقصان حتى سنة 2022 أين حقق أعلى مستوى له بقيمة 195.00 مليار دولار

2. مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي:

الشكل الموالي يوضح لنا إسهامات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي:

الشكل رقم 09: يبين إسهامات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الجزائري (2022 -2000)

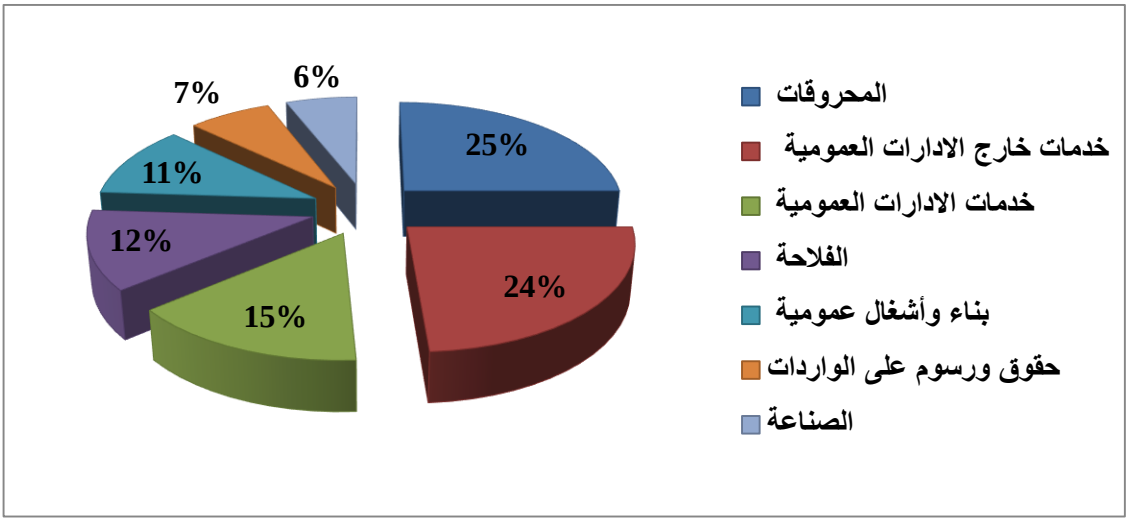

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 04

من الشكل أعلاه يتضح أن :

الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات الذي يساهم فيه بنسبة كبيرة، ويليه في المرتبة الثانية قطاع التجارة والخدمات، وبعدها تتشارك فيه باقي القطاعات ونجد في ذيل الترتيب قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة ضعيفة جدا 6% و قيمة لا تتعدى

16192,30 مليار دولار كمتوسط لفترة الدراسة، خاصة وأن القطاع الصناعي يعد السبب الرئيسي في ضعف أداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات.

المبحث الثالث: تطور مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي الجزائري

سنتتبع أهم تطو كل من مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة 2000 –2022 و تحليلها.

المطلب الأول : تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر

تتمحور مؤشرات انفتاح الاقتصاد الجزائري حول عدة عوامل، منها نسبة التجارة الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الصادرات والواردات للناتج المحلي الإجمالي.

سنناقش أيضاً مؤشر القدرة على التصدير ونسبة الواردات للناتج المحلي الإجمالي قبل الرجوع إلى مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر..

أولا: مؤشر القدرة على التصدير:

يدل مؤشر القدرة على التصدير على نصيب الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي أو نمو الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، فإنه يشهد نموا مستمرا بسبب تطور الصادرات ،رغم تراجع متوسط معدل نمو الصادرات خلال فترة الدراسة حسب ما يبينه الشكل أعلاه ، و اعتماد الدخل الوطني الجزائري على مصدر و حيد وحيد و هو عائدات النفط ، إذ انه و بدون معرفة الهيكل السلعي للصادرات قد يكون هذا المؤشر مضلل لأن القدرات التصديرية الجزائرية تكمن فقط في سيطرة كلية للمحروقات، وهي تمثل العامل الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الكبرى، فكل الاستراتيجيات التنموية التي اعتمدت، كانت قائمة في شقها المالي على الموارد المتأتية من تصدير المحروقات(أي مصدرا وحيدا للعملة الصعبة وتغطية ميزان المدفوعات) وما تفرزه التقلبات الحاصلة في السوق البترولية العالمية ، زيادة على هذا فإن مبيعات المحروقات تسعر بالدولار الأمريكي، وهو ما يعكس درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهذه العملة وما يطرأ عليها من تقلبات.

الشكل (10) :يبين تطور مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000-2022

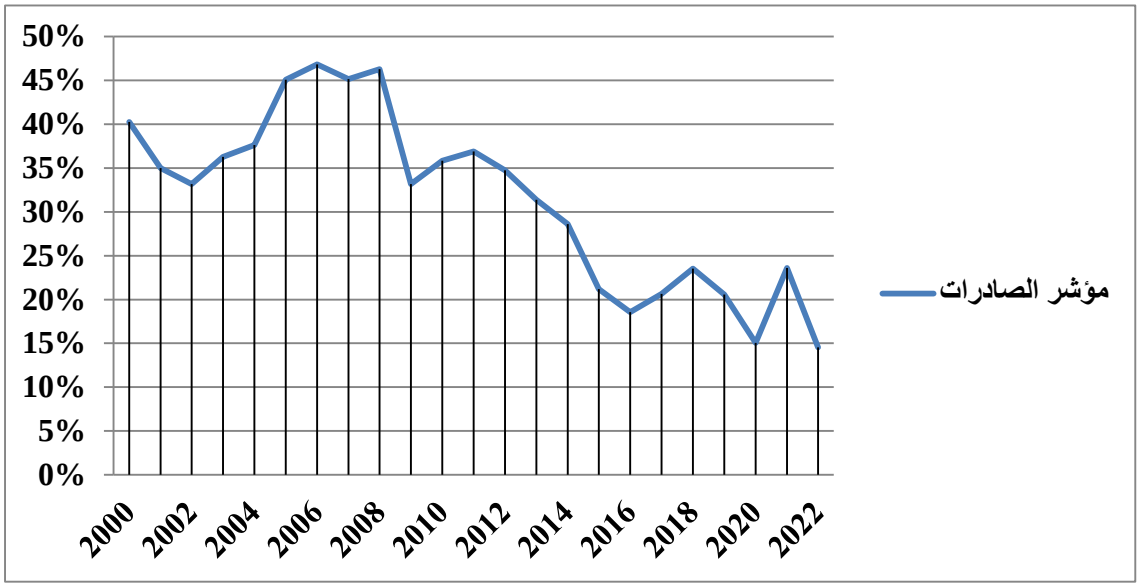

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول ملحق رقم (03)

من خلال تحليل معطيات الجدول ملحق رقم (03)الشكل أعلاه نلاحظ أن،

- الصادرات تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي الوطني، إذ بلغ متوسط إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي 31,47% ، مما يعني أنو حوالي 31% من الناتج الداخلي الخام مصدره الإنفاق الأجنبي على السلع و الخدمات المحلية، لذلك نجد أن اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية تنعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني فتنتعش بزيادته و تنكمش بتراجعه.
- حيث شهدت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة تذبذبا نسبيا أين بلغت سنة 2008 أعلى نسبة خلال طول فترة الدراسة بنسبة 46,28% و ذلك بسبب برسن إيرادات الصادرات، ثم بدأت بالتناقص نتيجة الأزمة العالمية وتدهور أسعار البترول خاصة خلال الفترة 2014 – 2016
- كما أن التذبذب في هذه النسب بارتفاعها و انخفاضها،و يشير ذلك إلى الارتباط المباشر بالتطور الذي شهده قطاع المحروقات في ذلك الوقت، حيث ارتفعت أسعاره من جهة، وزادت كمية الصادرات خارج المحروقات بشكل ضعيف من جهة أخرى.
- في مقابل ذلك شهدت نهاية فترة الدراسة انخفاض حاد في نسبة الصادرات إلى الناتج و هذا راجع للصدمة المزدوجة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) خلال عام 2020 و الانخفاض الحاد في عائدات المنتجات الهيدروكربونية ، وهو ما زاد تفاقم الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر.

ثانيا: مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

إن هاجس النمو المفرط للواردات قد أصبح واقعا حقيقيا يؤرق السلطات العمومية ويرهن مستقبل سياستها للانفتاح التجاري في ظل اتخذت الإجراءات لمواجهة هذا الوضع .

وتعبر هذه النسبة –مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي– عن مدى إسهام الواردات في تلبية الطلب الكلي ، أي أنها تعكس مدى الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي، بمعنى أن هذا المؤشر يعكس حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه إلى السوق الوطنية.و الشكل الموالي يوضح تطور مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة . 2000-2022

الشكل (11) :تطور مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000-2022

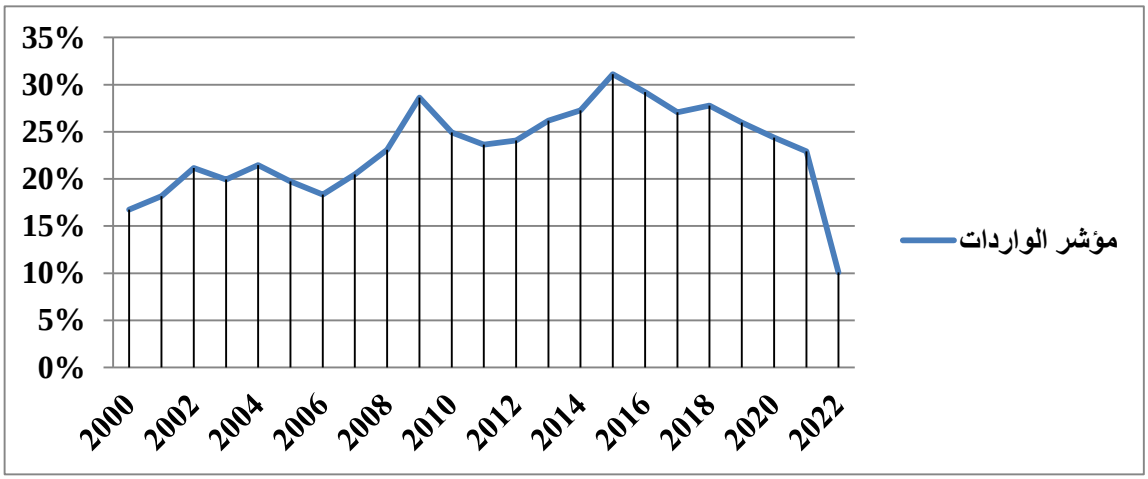

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الملحق (3)

من خلال تحليل معطيات الجدول ملحق رقم (03)والشكل أعلاه نلاحظ،

- أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تغير و تذبذب مستمرين من سنة إلى أخرى،ما بين نسبتي 16% إلى % 25 .
- حيث خلال فترة 2000 – 2015 سجلت ارتفاعا شبه مستمر من 16,75% سنة إلى 31,12% سنة 2015 .
- بعد ذلك شهدت تراجع في متوسط معدل نمو الوردات خلال فترة 2016 – 2022 بداية من سنة 2016 بحيث بلغت 29,20% لتواصل الانخفاض إلى غاية 10,09% سنة 2022 وهي أقل نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة.

☜ لكن ما يجب الإشارة إليه أن هذا الانخفاض ليس نتيجة إستراتيجية أو سياسة للحد من الواردات بل الظروف العالمية الاقتصادية والصحية و التوجهات الحمائية للتجارة الخارجية في ظل الصدمة المزدوجة لجائحة فيرَوس كورونا (كوفيد–19) وأزمة النفط 2019 وما نجم عنه من غلق للحدود

الدولية وتوقف المبادلات التجارية الدولية واقتصارها فقط على المواد والمعدات الصحية بالإضافة للمواد الاستهلاكية الأساسية.

حيث أقر مجلس الوزراء في اجتماعه يوم 22مارس 2020 جملة من القرارات في هذا الشأن أهمها[1]:

- ✓ تخفيض نفقات ميزانية التسيير بنسبة ،30%
- ✓ تقليص فاتورة الاستيراد من 41 إلى 31مليار دولار.
- ✓ تكليف الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سوناطراك) بالتخفيض من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7مليارات دولار.
- ✓ التوقف عن إبرام العقود المتعلقة بالدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية من أجل توفير مبلغ مالي يصل إلى 7مليارات دولار.
- ✓ تشجيع المزيد من الاندماج المالي، وكذا الصيرفة الإسلامية، وتحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية من أجل ضمان الأمن الغذائي.

- و عليه يمكن القول إن النشاط الاقتصادي الأجنبي، والذي يتمثل في الواردات، يلعب دورًا هامًا في تلبية الاحتياجات الوطنية من خلال توجيهها مباشرة إلى السوق المحلية. ، بحيث بلغت نسبة الواردات في المتوسط خلال فترة الدراسة 23,15% مما يعني أن حوالي ربع الطلب الكلي على السلع و الخدمات تم تلبيته باللجوء إلى الاستيراد.

ثالثا: مؤشر الانفتاح التجاري

سنحاول معرفة تطور مؤشر الانفتاح التجاري الجزائري ، الذي يتم حسابه بواسطة مجموع التجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي كما أشرنا له سابقا في الفصل الأول أي:

مؤشر الانفتاح التجاري = مجموع (الصادرات + الواردات) / الناتج المحلي الإجمالي مضروب في 100

وعليه سنقوم بدراسة تطور تطور مؤشر الانفتاح التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2022

[1] عباس وداد و دكار جنات، **تدابير الجزائر لمواجهة الازمة المزدوجة– جائحة كورونا وتراجع عائدات النفط**، مجلة مدرات للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، المركز الجامعي غليزان–العدد 04 ، ماي 2022 ،ص 141 .

الشكل رقم 12 : تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر للفترة 2000-2022

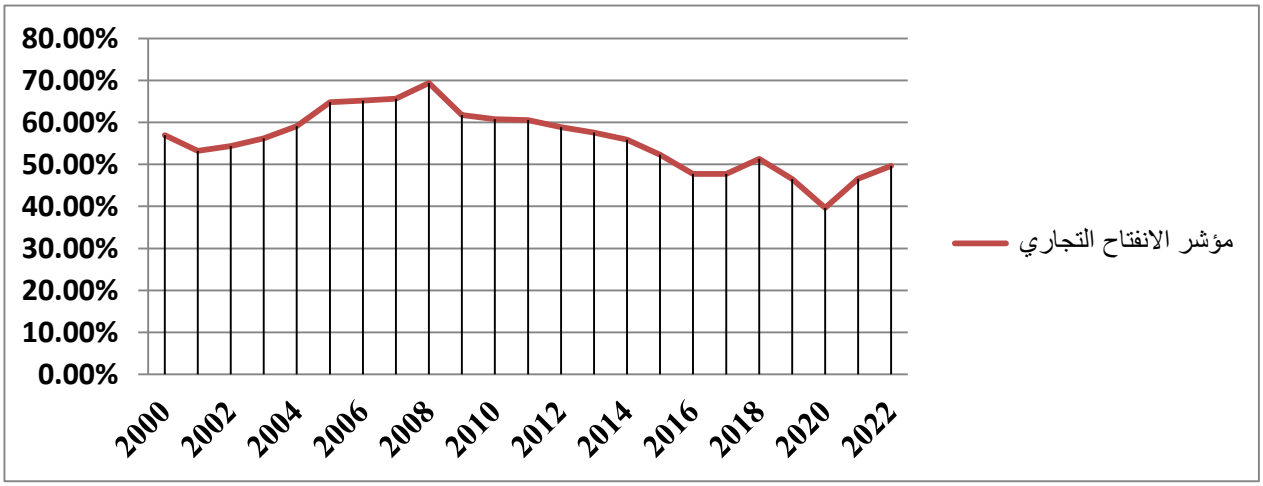

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق (3)

يتضح من الشكل أعلاه أن الانفتاح التجاري يشهد تذبذبا مستمرا يرجع ذلك إلى التذبذب الحاصل في كل من الصادرات و الواردات السلعية من سنة لأخرى، و أيضا اتجاه هذا التذبذب حيث نجد أحيانا زيادة الصادرات السلعية و تراجع الواردات السلعية أو العكس، أو أخذهما نفس الاتجاه من التطور و لكن بدرجات متفاوتة، كأن نجد مثلا معدل نمو الصادرات السلعية أكبر من معدل نمو الواردات السلعية .

نلاحظ خلال الفترة (2001- 2008) تزايد مستمر لنسب درجة الانفتاح التجاري في الجزائر، إذ سجلت نسبة53,21% سنة2001 ثم نسب أعلى في سنوات الموالية لها لتصل إلى ذروتها سنة2008 درجة الانفتاح التجاري نسبته 69,37%.

في حين تعكس الأرقام خلال الفترة (2009- 2021) الانخفاض المتواصل لمؤشر الانفتاح التجاري فبعدما كانت درجة الانفتاح سنة 2008 تقدر بـ 69,37% تدحرجت إلى 39,63% سنة 2020 بسبب الصدمة المزدوجة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد- 19) والانخفاض الحاد في عائدات المنتجات الهيدروكربونية ، ليعاود الارتفاع سنتي 2020 و2022 اثر تحسن الوضع الصحي جراء تراجع نسبة الإصابة بالوباء و انتعاش مستويات أسعار النفط مسجلة نسبة 46,62% ثم 49,61% على التوالي.

- و منه يترجم ارتفاع درجة الانفتاح على التجارة الخارجية الدور الكبير الذي تلعبه المبادلات الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني، من خلال للجدول ( ) نجد أن متوسط درجة الانفتاح على طول فترة الدراسة قد بلغ 55,72% الأمر الذي يعني أن الجزائر بلد منفتح تجاريا، و أن المبادلات الخارجية من السلع و الخدمات قد ساهمت أثناء هذه الفترة بما يفوق هذه النسبة في النشاط الاقتصادي الوطني.
- بمعنى آخر أزيد من 55 % من النشاط الاقتصادي الوطني خلال هذه الفترة يتعلق بالتجارة الخارجية .

- و هذا يبرز أهمية قطاع التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، و تبعيته للأسواق الأجنبية من حيث تغطية الطلب المحلي و الحصول على العملة الصعبة، ما يجعله في خطر من ناحية تقلبات أسعار السلع في الأسواق العالمية و المعروض من هذه السلع،مما يؤدي إلى إحداث اضطرابات تمس جزءا مهما من النشاط الاقتصادي الوطني يتجاوز تأثيره على الميدان الاقتصادي إلى الميادين الاجتماعية و السياسية

المطلب الثاني : تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 – 2022

تناضل الجزائر منذ سنة الاستقلال للرفع من المستوى الاقتصادي، بإتباع عديد السياسات و الإجراءات من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة وتحقيق تنمية شاملة ، لكن الملاحظ من خلال المعطيات الواردة في الجدول ملحق رقم (04) تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب،وفي ما يلي تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 – 2022 .

الشكل رقم 13 : تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000–2022

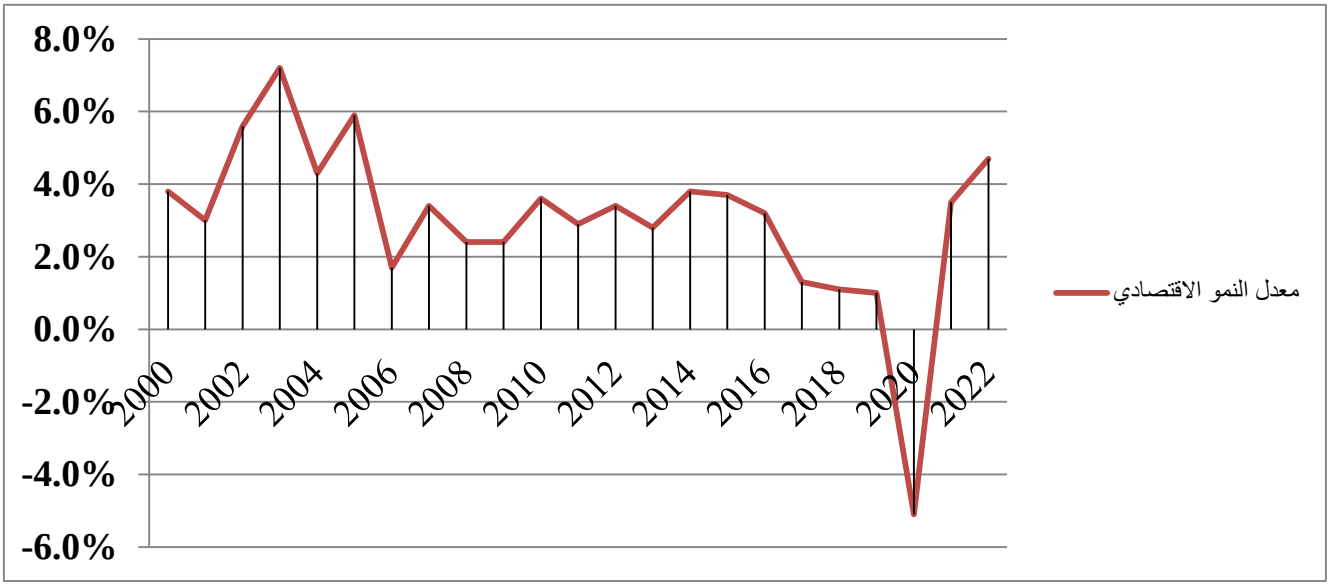

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق (3)

من خلال مؤشرات الملحق (3) والشكل أعلاه:

- بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 – 2022 نسبة 3.2% .
- كما نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي سجلت الفترة (2000– 2019) معدلات موجبة بوتيرة متذبذبة و متناقصة في أغلبها، فسجل أعلى قيمة لها سنة 2003 بـ 7,2% خلال الفترة ، أما سنوات 2014،2015،2016 فكانت معدلات النمو مستقرة بلغت 3.20%، 3.70%، 3.80% ،نتاج قيام الدولة بالعديد من البرامج التنموية الضخمة متمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو و البرنامج الخماسي للتنمية التي امتدت إلى غاية 2014 .

- ليشهد تراجع حاد في السنوات 2019،2018،2017 بقيمة 1,7% ، 1,1% و1,0% على التوالي، وهذا راجع للأزمات العالمية التي حدثت آنذاك و تراكم مخلفات التي قبلها (الأزمة المالية،أزمة النفطية) وما نجم عليها من تراجع أسعار المحروقات وتراجع الطلب عليها، مما دفع الإنفاق الحكومي إلى انخفاض الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي(فقد الاقتصاد الجزائري 5,6 مليار دولار من عائدات النفط سنة 2016 فقط)، بالإضافة إلى إعانات الدعم التي لا تزال كبيرة في ظل ضعف الاستثمارات الخاصة.
- ليعرف معدل النمو الاقتصادي أدنى قيمة له خلال فترة الدراسة سنة 2000 بمعدل سالب قيمته – 5,1% نتيجة استمرار مخلفات الأزمات السابقة و متأثر بالآثار السلبية لجائحة كورونا (كوفيد19) على العالم عموما و الجززائر خصوصا و يضاف لها الأوضاع السياسية في البلاد. دون أن ننسى قرارات الحكومة والتوجهات الحمائية للتجارة الخارجية في ظل الأزمة المزدوجة خلق ندرة في المادة الأولية المستوردة،مما دفع إلى تخفيض إنتاج الشركات ، وهو ما أجبر أصحاب الشركات على تسريح جزء من اليد العاملة، وتوقف قطاعات كبيرة من الإنتاج لعديد من الشركات بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الجزائر ،كما قررت الحكومة تجميد الخوض في مشاريع جديدة، مما ساهم لحد كبير في تدني معدل النمو الاقتصادي الجزائري.
- في سنتي2021 ،2202، تحسن معدل النمو الاقتصادي مسجلا معدلات موجبة 3,5% ثم 4,7% على التوالي، كان سببه التعافي التدريجي للاقتصاد الجزائر والعالمي من خلال رفع الإجراءات الاحترازية المتخذة من قبل الدول ويرجع ذلك أيضا لتحسن الإيرادات العامة و بلوغ الصادرات قيمة 57 مليار دولار جراء انتعاش أسعار البترول جراء الحرب الروسية الأوكرانية رغم تسجيل مساهمة خارج المحروقات قيمتها7 مليار دولار.

بالتالي ما يمكن القول تطور معدلات النمو و المعدلات الموجبة منها:

- أنها نتيجة لعدة عوامل خارجية لا تتعلق بهيكل الاقتصاد العام، وليس ببرامج تنموية أو سياسات ناجعة.
- في الأساس مرتبط بمؤثر واحد و وحيد أن وهو النفط أي أسعار المحروقات وتراجع الطلب عليها الذي كان سببا في عديد المرات لإلغاء مشاريع تنموية ومخططات اقتصادية وإصلاحات هيكلية والرجوع إلى نقطة الصفر.
- هشاشة الاقتصاد الجزائري جعله ضعيفا في مواجهة الصدمات و الأزمات العالمية ،انعكس ذلك على الأوضاع الاجتماعية الضحية الأولى مما زاد الأوضاع تعقيدا واستمرارها لغياب الحلول الجذرية و الاستعانة بمسكنات فقط لتهدئة الأوضاع، وغابت التنمية الاقتصادية الفعالة.
- إن النمو الاقتصادي الجزائري ليس بالقوي والمستدام فلتزال السياسة الاقتصادية والاستثمارية رغم الجهود المبذولة تفتقد لتوليفة إنتاجية متنوعة.

- النمو الاقتصادي الجزائري متذبذب وضعيف نسبيا، وهذا مرتبط أساسا بضعف مساهمة و فعالية القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات و بالأخص فعالية مؤسسات القطاع الصناعي .

المطلب الثالث: علاقة الانفتاح التجاري بمعدل النمو الاقتصادي الجزائري خلال2000–2022

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى علاقة الانفتاح التجاري بمعدل النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000- 2022 بالإضافة إلى تطور سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال نفس الفترة لما له من تأثير وعلاقة وطيدة بهما معا.

1. لتوضيح علاقة الانفتاح التجاري بمعدل النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000 ـ2022 نستعين بالشكل الموالي:

الشكل (14): يبين تطور مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي الجزائري للفترة 2000-2022

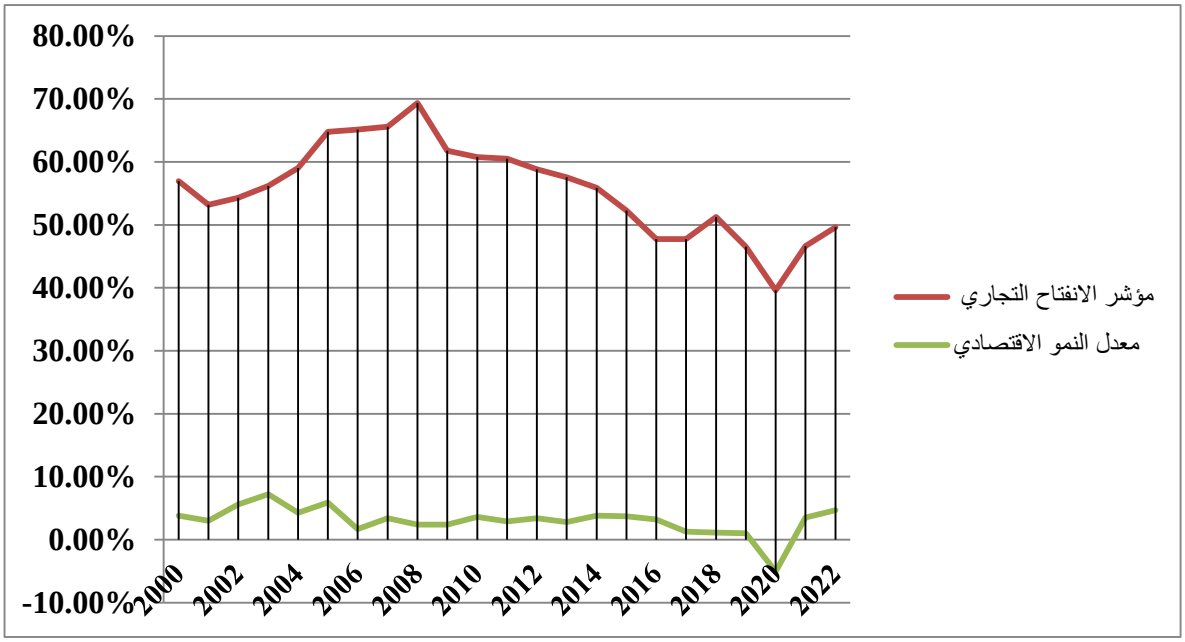

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق (3)

من خلال معطيات الملحق رقم(**4**) والشكل أعلاه نلاحظ :

- أن معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2008 متذبذب مرة بالارتفاع ومرة بالانخفاض و بمستوى ضعيف،فحين مؤشر الانفتاح التجاري في ارتفاع مستمر خلال نفس الفترة، وفي سنة 2006 سجل معدل النمو الاقتصادي انخفاضا رغم أنا مؤشر الانفتاح التجاري كان في ارتفاعا مستمر.
- أما خلال الفترة 2008-2017 عرف مؤشر الانفتاح التجاري انخفاض مستمر بالمقابل لم نلاحظ ذلك على معدل النمو الاقتصادي الذي شهد استقرار نسبي خلال نفس الفترة.

- لنلاحظ خلال الفترة 2019 -2022 توافق نسبي بين تغيرات مؤشر الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي بالارتفاع و بالانخفاض .

- وما يمكن أن نستنتجه انعدام أو عدم وضوح العلاقة بين مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي سواء علاقة عكسية أو طردية أو غيابها تماما.

2. **تطور سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة** 2000-2022

ينظر إلى سعر الصرف على أنه مبادلة عدد من الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وبذلك يكون سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات .

و الشكل الموالي يعبر عن تطور سعر صرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2000-2022

الشكل (15): يبين تطور سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 2000-2022

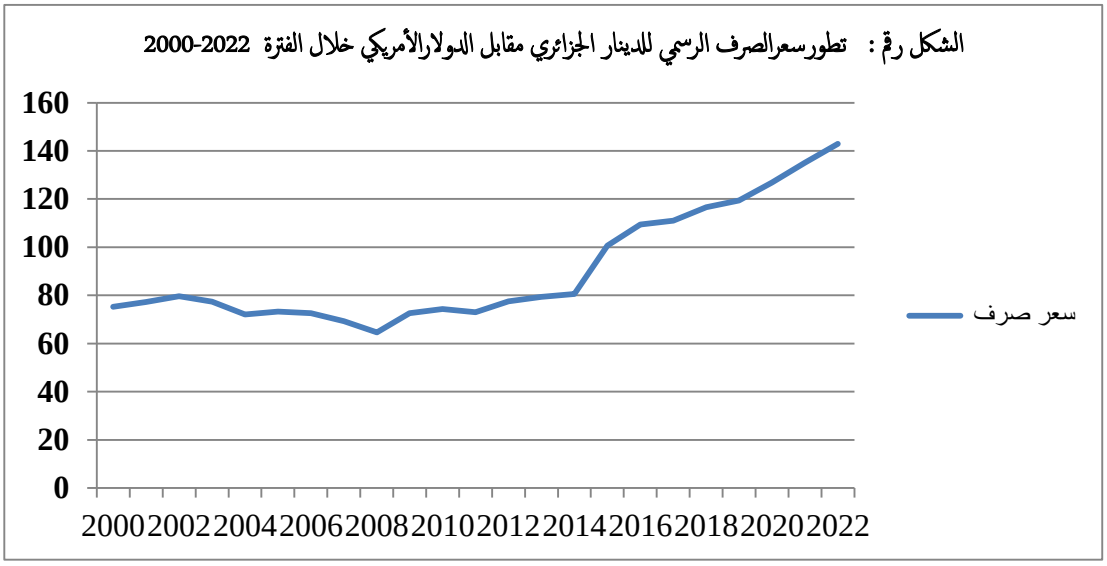

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (5)

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن سعر صرف الدينار الجزائري:

- خلال الفترة 2000-2014 : يمكن القول استقرار نسبي بمعدل 74,592 دج ،متأرجح بين الارتفاع والانخفاض حيث سجل أعلى قيمة سنة 2002 بـ 79.68دج .
- خلال الفترة 2014-2022 : بداية من سنة 2014 بدأ الدينار الجزائري يفقد قيمته وشهد سعر صرف الدينار تهاويا مستمر بلغ أعلى قيمة سنة 2022 بـ 142,98دج فاقد الدينار الجزائري بذلك 20 % من قيمته .

- وعلى العموم فأن تراجع قيمة الدينار الجزائري يرجع إلى عوامل متعددة تتمثل في[1]:
  - ✓ طبع العديد من الأوراق النقدية التمويل غير التقليدي، وما ترتب عنه من فائض الكتلة النقدية بالأسواق دون مقابل الإنتاج، وتراجع احتياطات الصرف الجزائرية ما زاد من عدم استقرار العملة الوطنية النمو المفرط للواردات الجزائرية حيث وصلت سنة 2014 قيمة 58.33مليار دولار، الأمر الذي هدد استقرار قيمة الدينار الجزائري، وهذا نتيجة الطلب المرتفع على النقد الأجنبي.
  - ✓ تبني الحكومة الجزائرية رفع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل البترول المقومة بالدولار عند تحويلها إلى الدينار الجزائري وخاصة فترة إنهيار أسعار البترول.
  - ✓ وبعد 2014 أخذ سعر صرف الدينار الارتفاع نتيجة تآكل احتياطات الصرف، وأثار الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19. ليبلغ مستويات قياسية لم تشهدها الجزائر من قبل خلال فترة الدراسة.
- في الأخير و بما أن صادرات الجزائر تتميز بسيطرة كلية للمحروقات، وهي تمثل العامل الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الكبرى،واعتماد جل الاستراتيجيات التنموية التي كانت قائمة في شقها المالي على الموارد المتأتية من عائدات صادرات المحروقات وما تفرزه التقلبات الحاصلة في السوق البترولية العالمية ، زيادة على هذا فإن مبيعات المحروقات تسعر بالدولار الأمريكي ،وهو ما يعكس درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري لهذه العملة وما يطرأ عليها من تقلبات. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (16) : تطور كل من معدل النمو الاقتصادي وسعر النفط خلال الفترة (2000-2022)

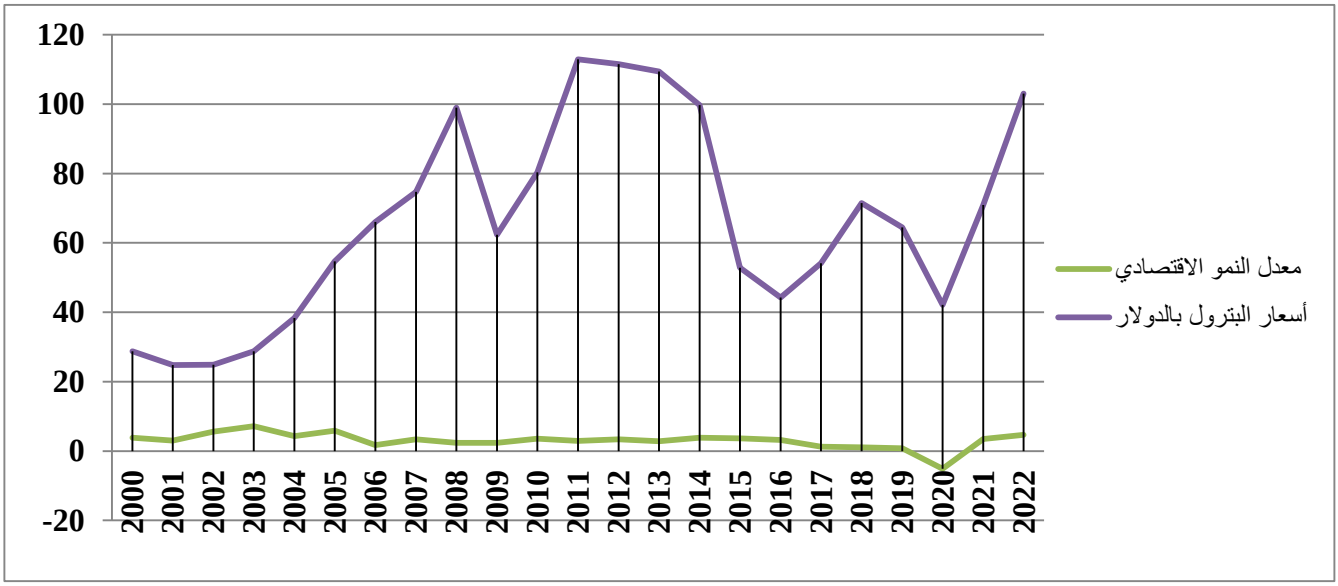

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق (3)

[1]بخيت حسان، قراءة تحليلية لتطور العرض النقدي، ، سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة ،(1990 -2016) مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15 ،العدد 20 ، 20مارس2019 ، ص229.

- نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه:
  - ✓ خلال الفترة: من 2000 إلى 2018 رغم تسجيل أسعار النفط قيما عليا أو دنيا فإن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يعرف استقرارا نسبيا، أي لا تقابله استجابة بالإيجاب أو السلب، أي انعدام العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي وسعر النفط في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة طرديا أو عكسيا و الذي يرجع أساسا إلى الجانب السياسي في البلاد.
  - ✓ خلال الفترة: من 2018 إلى 2022 تحسن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر كلما سجلت أسعار النفط انتعاشا الذي يعني زيادة حجم العائدات والعكس في حالة الانهيار ، أي هنالك علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي وسعر النفط في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.

وهذا ما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري ونموه أسير و مبني كليا على عائدات صادرات النفط لانعدام التمويل الداخلي.

خاتمة:

نلاحظ أن ولوج الاقتصاد الجزائري سياسة الانفتاح التجاري، مرت بعدة مراحل و إجراءات تدريجية، بغية تأهيل هيكل وتركيبة التجارة الخارجية لتحديات السوق العالمي، من منافسة ، نوعية و جودة المنتج .مع تحقيق نمو اقتصادي ، نجد أن منذ الانفتاح الفعلي على باقي الدول بداية من 1994 ،الذي كان تحت ضغوطات اقتصادية و إصلاحات إجبارية ؛ تبقى صادرات السلع البترولية مسيطرة ،و بالتالي ظهرت لنا علاقة الارتباط البيانية المتزامنة بين التغير في أسعار البترول و حالة استقرار رصيد الميزان التجاري و نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام . كما نجد أن الدولة تسعى إلى مسايرة الوضع الاقتصادي العالمي، من خلال الانفتاح المتعدد من خلال منطقة التبادل العربية الحرة، إقامة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر الشريك المورد الأول للسوق الجزائرية، حيث ساهمت هذه العوامل و لكن ليس بالشكل المطلوبة، و كان لها اثر سلبي عميق على هيكل الواردات الذي تضاعف نتيجة زيادة الاستهلاك النهائي غير راشد، بالتالي أصبح الاقتصاد الجزائري سوق مستهدف لتصريف الإنتاج الأوروبي . هذه الظروف لم تمنع الاقتصاد الجزائري من مواجهة الصدمات الخارجية، بل أجبرته على البحث عن آليات وقرارات إستراتيجية للانفتاح التجاري، من خلال تطبيق سياسة إحلال الواردات لحماية الصناعة الناشئة، تحفيز القطاع الخاص بتشجيع المؤسسات المتوسطة والمصغرة ، بالتالي التنويع التجاري كبديل لصادرات المحروقات، محاولة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة إلى التركيز على الاستثمار في راسالمال المادي، و السعي إلى تكوين راسالمال البشري.

الخاتمة العامة

زيادة معدل النمو الاقتصادي هاجس تسعى معظم الدول إلى تحقيقه ، الذي يعتبر مؤشرا على حسن أداء الحكومات من جهة، ومن جهة أخرى فهو يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في الدولة، الذي يسهم في إعادة تشكيل المجتمع من الناحية المعيشية وتعزيز مستوى دخل الأفراد، بل ارتبط مفهومه لدى العديد من صانعي السياسات الاقتصادية في الدول بأنه الوسيلة للخلاص من الفقر أو تقليصه وتحقيق مستوى معيشي أفضل وارتباطه بمؤشرات اقتصادية أخرى، نظير توسع اقتصاد الدولة وزيادة حجمه الذي لا يمكن أن يحصل دون زيادة الإنتاج وزيادة الطلب على العمل والتوظيف.

وبعد قيامنا بالتطرق لمختلف جوانب موضوع الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في هذه الدراسة، بهدف محاولة الإجابة على إشكالية البحث الرئيسية المتمثلة : **"ما تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2000 إلى 2022 "**

تم التوصل من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج والاقتراحات التي نجدها بأنها ذات أهمية، والتي من شأنها أن يستفيد منها صناع السياسات الاقتصادية في الجزائرية، خاصة وأن الجزائر تسعى إلى تفعيل استراتيجي التكامل الإقليمي،كان من بين أهم مخرجاته فتح المعبر الحدودي البري للتبادل التجاري مع دولة موريتانيا، إلى جانب الاتفاق التجاري التفاضلي الجزائري–التونسي، وإقبالها على المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية.

بالأخص أنه الآن ينظر إلى تحرير التجارة الخارجية على أنه مصدر للتقارب والتكامل الاقتصادي وأحد العوامل الضرورية لتطوير استراتيجيات التنمية الاقتصادية وتحقيقا النمو ، ولم يعد شرطا رئيسيا للمساومة لمنح المساعدة المالية أو المساعدة الاقتصادية للدول النامية من قبل الهيئات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد والبنك العالمي، خاصة بالنسبة للسياسات المتعلقة بتعديل أسعار الصرف التي تزيد قيمتها عن الحد، وكذا تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

أولا: نتائج البحث.

1. خلال فترة الدراسة، لم نسجل للتحرير التجاري أثرا يخدم النمو الاقتصادي في الجزائر، بل له أثر سلبي ، ويرجع ذلك لعدم تمكن الجزائر من توفير بدائل سلعية يمكنها منافسة السلع الأجنبية؛
2. خاصية هيكل التبادل التجاري في الجزائر بتضخم وتنوع فاتورة الواردات بالمقابل حصيلة صادرات ما يمكن القول عنها أنها ذات مورد وحيد يتمثل في إيرادات المحروقات، أدى إلى تدهور معدل التبادل التجاري الذي أثر سلبا على النمو الاقتصادي فيها، نتيجة العلاقة العكسية بين الواردات التي تعد المسؤول الأكبر للانفتاح التجاري في الجزائر وبين النمو الاقتصادي فيها؛

3. تبين من خلال الدراسة بأن حصيلة صادرات المحروقات هي الوعاء المالي الممول للنمو الاقتصادي في الجزائر والتي تتحدد بدورها بالأسعار العالمية، وارتباط العديد من المؤشرات الاقتصادية في الجزائر بإيرادات هذا المورد، غير أنه من المفروض أن يسهم في تحديد النمو الاقتصادي عوامل أخرى أهمها عائدات التجارة الخارجية خارج المحروقات والاستثمار الأجنبي الذي شهدت حركة رؤوس الأموال في إطاره حجم ضئيل جدا يكاد ينعدم في بعض السنوات، لعدم تمكن الحكومات الجزائرية المتعاقبة من تهيئة البيئة الاقتصادية الجاذبة له؛
4. فشل الجزائر في تنويع صادراتها خارج صادرات المحروقات جعل عاجزة عن وضع سياسة تجارية حقيقية تضمن لها معالجة الاختلالات والصعوبات على المستوى الوطني بشكل أفضل والتكامل الاقتصادي والتجاري على المستويين الإقليمي والعالمي؛

ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: الانفتاح التجاري أمر ضروري وحتمي في الوقت الحالي من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من الفرص الاستثمارية التي تتيحها الاقتصاديات الدولية؛
هذه الفرضية صحيحة: في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي اليوم من نظام تجاري عالمي قائم على التوسع في التحرير الاقتصادي بدعم من المؤسسات الدولية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى إفرازات العولمة و التطورات الاقتصادية المبينة على زيادة الترابط و التكامل وتوسع في العلاقات الدولية، وبالتالي لا يمكن لأي دولة أن تبقى في عزلة عن بقية الدول خاصة .

الفرضية الثانية :يوجد تأثير إيجابي الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي لأي دولة، ذلك نتيجة إلى المكاسب المتأتية من عوائد الصادرات إلى جانب فوائد التقسيم الدولي للعمل؛
هذه الفرضية مرفوضة، لأن ليست أي دولة تقوم برفع القيود على التجارة الخارجية يعني بأنها ستحقق مكاسب اقتصادية، فقد نجد الكثير من الدول خاصة النامية تتميز بارتفاع كبير في الواردات مقابل تدني في حصيلة الصادرات الأمر الذي نتج عنه اختلالات و عجوزات مستمرة أدت إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي بها،منها الجزائر تعرف ارتفاع كبير في الواردات المقابل حصيلة الصادرات تتحكم فيها عائدات البترول.

الفرضية الثالثة :يساهم تحرير التجارة الخارجية في تحسين الأداء الاقتصادي في الجزائر بتنويع الأنشطة الاقتصادية وتنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات، وبالتالي التخفيف من الصدمات والتقلبات الخارجية؛
تم نفي هذه الفرضية، لأننا توصلنا إلى أن التحرير التجاري لا يخدم النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل خصوصية الاقتصاد الجزائري الحالية والذي يتميز ويرتكز في مورد وحيد، وكذا عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في

الجزائر **ولا يتوفر على منتجات متنوعة وقابلة للتصدير خارج قطاع المحروقات، بل يتميز بارتفاع وتنوع في فاتورة الواردات التي هي في علاقة عكسية مع الدخل الوطني وبالتالي النمو الاقتصادي**

الفرضية الرابعة : يؤثر الانفتاح التجاري تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2022 .

ومن خلال ما تم دراستنا لواقع الانفتاح بالجزائر خلال الفترة من 2000 إلى غاية2022 ،فأن مسار وتطور المبادلات التجارية مع العالم الخارجي خلال فترة الدراسة، يثبت قطبية و أحادية تصدير المحروقات ينسبه 90% إلى 98% ،أي مساهمة باقي القطاعات شبه معدومة في إجمالي الصادرات، ، وجغرافيا الهيكل المبادلات ذو وجهة أحادية هي الأخرى فنجد الاتحاد الأوروبي المسيطر والشريك الرئيسي لجزائر ،في حين بقيت الاتفاقيات العربية والمغربية والإفريقية في مجال التجارة الخارجية مجرد شعارات وحبر على ورق، وغيب التنويع الاقتصادي، مما جعل معدلات النمو متدنية **وهذا ماينفي الفرضية الرابعة**

توصي الدراسة:

- بالعمل على تنمية الصادرات وتنويعها وذلك لتكون الاستفادة من الانفتاح التجاري أكبر.
- منح فرص أفضل للعاملين في ميدان عمليات التصدير و الاستيراد لتشجيع التبادل التجاري مع العالم الخارجي.
- على الدولة العمل على علاج عجز الميزان التجاري باعتماد مصادر داخلية لتمويله بعيدا عن الدين الخارجي.
- المزيد من الدراسات والبحوث حول ظاهرة الانفتاح التجاري واستخدام الأساليب القياسية المتقدمة.

بأن الإستراتيجية المثلى لتحسين معدل التبادل التجاري في الأسواق الخارجية هي اعتماد سياسات إنتاج بدائل الإستيراد تليها التصنيع من أجل التصدير مع تحفيز الإستثمار الأجنبي بهدف رفع تنافسية الفروع المحلية، مثلما قامت به كل من البرازيل وماليزيا، إلى أن أصبحت التجارة الخارجية تمثل أحد المكونات الأساسية لتحسين النمو الاقتصادي؛مع تطبيق سياسة إحلال الواردات وحماية المنتوج الوطني، وتحفيز الإستثمار الأجنبي الموجه للقطاع الصناعي؛

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008،
2. بن رمضان أنيسة، **دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة على النمو الاقتصادي**، دار هومة، الجزائر، 2014،
3. جلال خشيب، النمو الاقتصادي، ، متاح على الموقع https://www.alukah.net/culture
4. جمال الدين عويسات، **دروس في التجارة الدولية**، شبكة الأبحاث والدراسات الاقتصادية.
5. جمال جويدان، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2003.
6. جمال محمد البرازي ، **العملية التسويقية بين الاستجابة لمتطلبات السوق و العوائق الكامنة**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة سانت كلمنتس فرع سوريا.
7. خلف فليح حسن، "العلاقات الاقتصادية الدولية،" مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان -الأردن ،2001.
8. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،2007، .
9. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ، .1998،
10. سامي عفيفي حاتم، "الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية،" الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، مصر، 2005.
11. السيد محمد أحمد السريتي ، ، **اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق** ، الطبعة الأولى ،مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2011.
12. عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2003
13. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، التبادل التجاري ، دار الحامد للطباعة والنشر ، الطبعة ، 2004
14. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003،
15. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقيميه)** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2004.
16. عجة الجيلالي ،**التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، الطبعة الأولى ، دار الخلدونية ،الجزائر، 2007 ،.

17.عطا الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2019.

18. ماجد صبيح، التنمية الاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، عمان،2008 ،
19. مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، الطبعة الأولى ، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007 .
20. محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى ،دار المنهل اللبناني، لبنان، ،2010
21. محمد زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ،1989
22. محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، جامعة مؤته، الأردن، ،2010
23. محمد صفوت قابل، **تحرير التجارة الخارجية بين التأييد و المعارضة**، دار الحكمة للنشر، القاهرة- مصر، ،2002
24. محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"**، قسم لاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية،مصر،2000،
25. محمد علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ،2016
26.محمد، دياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت ،2010.
27.محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ،2007.
28.مدحت القريشي ، تطور الفكر الاقتصادي ، ط1، دار وائل للنشر ،2008.
29. مصطفى رشدي شيحة ،الأسواق الدولية (المفاهيم والنظريات والسياسات) ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2003،
30. منيس أسعد عبد المالك ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي ، دار المعارف ، مصر ، ط3 ، 1968 .
31.موسى سعيد مطر وآخرون ، التجارة الخارجية ،دار صفاء ، عمان ، 2001 .
32. نداء محمد الصوص، التجارة الدولية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، ،2008.
33. يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر ،2010.
34. يونس محمود، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر ،2009 .

أطروحات ورسائل ماجستيروماستر

1. زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية والتجارية ، تخصص مالية دولية، ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ،2016 ،
2. سداوي نورة ، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة :، 2014/1980** ،أطروحة دكتورة ، جامعة وهران ،2019
3. الصادق بوشنافة ، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية (حالة مجمع صيدال)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تخطيط ، جامعة الجزائر ، 2007
4. عابي وليد، "حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر–"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف ،الجزائر ،2019،
5. عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005 ،
6. ملال شرف الدين ، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، ماليزيا والبرازيل خلال الفترة(1990–2016)**، أطروحة دكتورة في العموم الاقتصادية تخصص تجارة و مالية دولية،2021.
7. موسى سعداوي، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، فرع تخطيط اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007،.
8. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة الجزائر مصر السعودية دراسة مقارنة خلال الفترة 1990–2010 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2014،.

1. بلحاج نور الهدى، "،**أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر**– ،" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014،
2. بن طيرش عطا الله، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، ،2011
3. عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ظل التغيرات الاقتصادية الحديثة**، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر،بسكرة، 2013 ،
4. عطاء الله بن طيرش، **اثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، الجزائر، ،2011

5. زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية والتجارية ، تخصص مالية دولية، ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ،2016 ،

6. أوصيف أحلام، ريمة قادر، "آليات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر-دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي (وكالة الوادي) ،مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وإمداد، ، جامعة 08 ماي 1945قالمة، الجزائر، 2019.

7. زريمش سعاد ،خلاف سوماية، **اتجاه السياسة التجارية في الجزائر ما بين الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والحد من الواردات، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015** ،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى ـ جيجل ،2017.

8. طيوب عبد القادر وعوينة احمد، محددات النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا دراسة قياسية خلال الفترة 2000- 2017 ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020

المجلات و الملتقيات العلمية:

1. عباس وداد و دكار جنات، **تدابير الجزائر لمواجهة الازمة المزدوجة- جائحة كورونا وتراجع عائدات النفط**، مجلة مدرات للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، المركز الجامعي غليزان-العدد 04 ، ماي 2022
2. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية العدد33 ،سبتمبر 2003 .
3. فراس حسين علي الصفار ،**قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق** ،مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث ، المجلد الثالث ، العدد السادس ، جامعة كربلاء، العراق ، 2023.

4. لمياء زكري وفضيلة عكاش،"**آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، أيام 16و 17ديسمبر2008.

المراجع باللغة الأجنبية

1. A.smith , « **Recherche sur la mature et les coures de richesse des mations Gallimard** » , Paris, 1776.

2. **Afon**so O, «The Impact Of International Trade On Economic Growth» , CEMPRE Working Paper, University of Porto, Portugal, 2001 ;N0106.

3. **Bourdon.M.H , Mouel.M.C ,Vijil.M**,(2013), « The Relationship Between Trade Openness And Economic Growth: Some New Insights On The Openness Measurement Issue »,Hal.france,.

4. Brahim guendouzi , Relations Economiques Internationales, El Maarifa, 2008,Alger,

5. **Caupin V.,Sedik T.S.**,(2003), « politique d'ouverture commercial et instabilité de la croissance economique » ,CERDI ,

6. **Chalkual T.,Peng J.,Shijiliang,Yaoju** ,(2013),«Trade Policies And Economic Growth» ,DPIBE,

7. Daniel Rouget F., (2006-2009), « Les politiques commerciales », CP de SES

8. David Edward O'connor ; The Basics of Economics ; Greenwood Publishing Group, Inc. ; USA ; 2004 ;

9. David Recarde ,**Principe de l économie politique et de l import calmant** , paris , 1817.

10. Fidelis Ezeala– Harrison ; Economic Development : Theory and Policy Applications ; Greenwood Publishing Group, Inc. ; USA ;1996

11. **Frankel A, Romer D, Cyrus T**, «Trade And Growth In East Asian Countries :Cause And Effect», Vol 23, No. 5732 , 2000,

12. Jacques lecaillan ,**la croissance économique**, Edition cujas, paris, 1972,

13. Jean-Marc Siroën, «La théorie de l'échange international en concurrence monopolistique: Une comparaison des modèles» , Revue économique vol 39,n0 3,1988,.

14. Lawrence Schembri, « Les taux de change flottants: une nouvelle analyse », revue de la banque du Canada, Automne, 2001,

15. Maurice Bye, Relation Economique Internationale ,Dalloz, Paris, 1971

16. MICHEL RAINELLI, « ***l'organisation*** mondiale du commerce », 6ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, FRANCE, 2002,

17. **Nshue .A**,« Modèle de croissance économique », Kinshasa, **(**2012) **,**

18. **opec** ,http://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960
19. Pascal salin, **libre-echange et protectionnisme**, 1er edition , presses univeritaires de France, juillet 1991,

Philippe Darreau, **«expliquer la croissance** » , Université de Limoges, Août 2003

مواقع الأنترنات:

1. Http/www.data albankdaouali.org
2. https://www.ons.dz
3. https://www.bank-of-algeria.dz/ar/
4. http://ar.wikipedia.org
5. https://www.alukah.net/culture
6. https://www.mf.gov.dz
7. https://www.commerce.gov.dz

الـــــملاحـــق

الملحق رقم 01: يبين تطور المبادلات التجارية الجزائرية ، الميزان التجاري و معدل التغطية (2022 –2000)

السنوات	الوحدة:مليون دولار						معدل التغطية %
	مجموع المبادلات التجارية	الواردات	إجمالي صادرات	صادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات	الميزان التجاري	
2000	31204	9173	22031	612	21419	12858	240
2001	29072	9940	19132	648	18484	9192	192
2002	30834	12009	18825	734	18091	6816	157
2003	38146	13534	24612	673	23939	11078	182
2004	50391	18308	32083	781	31302	13775	175
2005	66852	20357	46495	907	45588	25039	226
2006	76247	21456	54791	1183	53608	33335	255
2007	88547	27631	60916	1311	59605	33285	218
2008	118625	39479	79146	1954	77192	39667	201
2009	84774	39297	45477	1066	44411	6180	115
2010	97974	40212	57762	1619	56143	17550	141
2011	121102	47300	73802	2140	71662	26502	156
2012	122996	50376	72620	2048	70571	22244	158
2013	120726	54903	65823	2161	63662	10920	120
2014	119502	58330	61172	2810	58362	2842	105
2015	86784	51646	35138	2057	33081	16508 -	68
2016	76425	46727	29698	1781	27917	17029 -	63
2017	81191	46059	35132	1930	33203	10927 -	76
2018	89688	48573	41115	2218	38897	7458 -	85
2019	79944	44632	35312	2068	33244	9320 -	79
2020	57462	35547	21915	1909	20016	13622 -	62
2021	76017	37464	38553	4495	34058	1089	103
2022	48023	19667	28356	3070	25285	8689	144

المصدر :إحصائيات (اطلعت عليه بتاريخ : 10-2024/05/11)

البنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz

الدولي على الموقعHttp/www.data albankdaouali.org

الديوان الوطني للإحصائيات ONS https://www.ons.dz

الملحق رقم 02: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2000.2022

الوحدة :مليون دولار

الواردات			السنوات		الصادرات		
الإتحاد الأوروبي	منظمة التعاون الاقتصادي	باقي العالم			الإتحاد الأوروبي	منظمة التعاون الاقتصادي	باقي العالم
5256	2194	1200	2000		12973	5835	20808
5903	2125	1276	2001		12431	4549	18981
6732	2485	2042	2002		12230	4602	18834
7954	2242	2483	2003		14392	7098	23493
10097	3071	4043	2004		18499	10068	30571
11219	3506	4504	2005		25608	14963	42576
11729	3738	5208	2006		28757	20546	51309
14427	5363	7126	2007		26840	25385	54232
20985	7245	10590	2008		41256	28614	71878
20772	6435	11359	2009		23193	15326	40528
20704	6519	12862	2010		28019	20278	50307
24616	6219	15833	2011		37409	24059	63479
26333	6160	16231	2012		39833	20029	61874
28582	6958	18099	2013		42824	12202	57039
29684	8436	19574	2014		40476	10344	52834
25344	7353	17584	2015		25838	5428	33281
22472	6249	17432	2016		17301	6945	26262
20236	5942	17869	2017		20354	6496	28867
21099	5837	17719	2018		23694	6950	32662
18563	6009	21688	2019		20484	5897	22503
14813	5730	17727	2020		13508	4949	15528

المصدر :إحصائيات (اطلعت عليه بتاريخ : 23-2024/05/24)

البنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz

قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع Http/www.data albankdaouali.org

الديوان الوطني للإحصائيات ONS https://www.ons.dz

وزارة التجارة https://www.commerce.gov.dz

الملحق رقم 03: يبين تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي معدل التضخم و الناتج المحلي الإجمالي الجزائري (2022 -2000)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الوحدة: %					الوحدة: مليار دولار
	مؤشر الواردات	مؤشر الصادرات	مؤشر الانفتاح التجاري	معدل النمو الاقتصادي	معدل التضخم	الناتج المحلي الإجمالي
2000	**17%**	**40%**	%56.95	3,8	**0,3**	54.79
2001	**18%**	**35%**	%53.21	3	**4,2**	54.64
2002	**21%**	**33%**	%54.32	5,6	**1,4**	56.76
2003	**20%**	**36%**	%56.21	7,2	**2,6**	67.86
2004	**21%**	**38%**	%59.05	4,3	**3,6**	85.33
2005	**20%**	**45%**	%64.78	5,9	**1,6**	103.2
2006	**18%**	**47%**	%65.15	1,7	**2,5**	117.03
2007	**20%**	**45%**	%65.60	3,4	**3,5**	134.98
2008	**23%**	**46%**	%69.37	2	**4,8**	171
2009	**29%**	**33%**	%61.78	1,7	**5,7**	137.21
2010	**25%**	**36%**	%60.77	3,6	**3,9**	161.21
2011	**24%**	**37%**	%60.54	2,6	**4.5**	200.01
2012	**24%**	**35%**	%58.83	2,7	**8,5**	209.06
2013	**26%**	**31%**	%57.55	2,7	**3,3**	209.76
2014	**27%**	**29%**	%55.89	3,6	**2,9**	213.81
2015	**31%**	**21%**	%52.29	3,1	**4,8**	165.98

2016	**29%**	**19%**	%47.76	4,2	**6,4**	160.03
2017	**27%**	**21%**	%47.73	6,8	**5,6**	170.10
2018	**28%**	**24%**	%51.28	2,3	**4,3**	174.91
2019	**26%**	**21%**	%46.54	1	**2**	171.77
2020	**24%**	**15%**	%39.63	-1,5	**2,4**	145.01
2021	**23%**	**24%**	%46.62	5,3	**4,5**	163.04
2022	**10%**	**15%**	%49.61	7,4	**7,9**	96.8

المصدر :إحصائيات (اطلعت عليه بتاريخ : 2024/04/16)

البنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz

قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع Http/www.data albankdaouali.org

الملحق رقم 04: يبين إسهامات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري (2022 –2000)

الوحدة: ملايير الدينار

	القطاعات					
السنوات	**المحروقات**	**الفلاحة**	**الصناعة**	**الأشغال العمومية**	**الخدمات**
من 2001 إلى 2010	**1443.9**	**412.1**	**315.2**	**357.9**	**921.8**
	1477.00	**417.2**	**337.6**	**409.9**	**1004.2**
	1868.9	**515.3**	**355.4**	**445.2**	**1112.2**
	2319.8	**580.5**	**388.2**	**508**	**1303.2**
	3352.9	**581.6**	**418.3**	**564.4**	**1518.9**
	3882.2	**641.3**	**449.5**	**674.3**	**1698.1**
	4089.3	**708.1**	**479.5**	**825.1**	**1933.2**
	4997.6	**727.4**	**519.6**	**956.7**	**2113.7**
	3109.1	**931.3**	**570.7**	**1094.88**	**2349.1**
	4180.4	**1015.3**	**617.4**	**1257.4**	**2586.3**
من 2011 إلى 2022	**5242.5**	**1183.2**	**663.8**	**1333.30**	**2933.2**

5536.4	1421.7	728.6	1491.2	3305.2	
4968	1640	771.8	1627.4	3849.6	
4657.8	1771.5	838.5	1794	4195.2	
3134.3	1936.4	900.9	1908.1	4549.9	
3025.6	2140.3	989.7	2072.9	4841.3	
3660.0	2281.9	1062.0	2202.8	4867.1	
3025.6	2140.3	989.7	2072.9	4841.3	
3660.0	2281.9	1062.0	2202.8	4867.1	
2575.1	2598.5	1153.5	2398.1	8182	
4734.4	2869.6	1272.5	2713.5	8853	2021
1643.1	784	340.2	760.7	2416,9	2022

المصدر :إحصائيات (اطلعت عليه بتاريخ : 2024/05/03)

البنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz

قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع Http/www.data albankdaouali.org

الديوان الوطني للإحصائيات ONS https://www.ons.dz

الملحق رقم 05: يبين تطور كن من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و أسعار البترول (2022 – 2000)

أسعار البترول بالدولار	الوحدة:مليار دولار	
	سعر صرف	لسنوات
28,77	75,26	2000
24,74	77,22	2001
24,91	79,68	2002
28,73	77,39	2003
38,35	72,06	2004
54,64	73,28	2005
66,05	72,65	2006
74,66	69,29	2007
98,96	64,58	2008

2009	**72,65**	**62,35**
2010	**74,39**	**80,35**
2011	**72,94**	**112,92**
2012	**77,54**	**111,49**
2013	**79,37**	**109,38**
2014	**80,58**	**99,68**
2015	**100,69**	**52,79**
2016	**109,44**	**44,28**
2017	**110,97**	**54,12**
2018	**116,59**	**71,44**
2019	**119,35**	**64,49**
2020	**126,82**	**42,12**
2021	**135,11**	**70,89**
2022	**142,98**	**103**

المصدر :إحصائيات البنك الدولي على الموقع (اطلعت عليه بتاريخ : 2024/05/27)
Http/www.data albankdaouali.org/indicateur/pa.nus.fcr ?locations=dz w view= chart
تقارير بنك الجزائر على الموقع
http/www.bank.of.algerie.dz